إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر

(دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: **محمد غالب عمار**

Signature: التوقيع: محمد عمار

Date: التاريخ: 2014/8/24م

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة)

إعداد

محمد غالب عمار

إشراف

أ.د. محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

1435هـ-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2014/08/24

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد غالب سعيد عمار** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر
(دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية – قطاع غزة)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 28 شوال 1435 هـ، الموافق 2014/08/24م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفًا ورئيساً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. سمير مصطفى أبو مدللة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** **اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

قرآن كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ))

التوبة 105

صدق الله العظيم

إهــداء

إليك حباً وطاعة وبراً بل قطرة في بحرك العظيم ..... أمي

إلى من سقاني التقوى وعلمني الصبر..... أبي

إلى من سارت معي نحو الحلم ..... رفيقة دربي، زوجتي

إلى سندي في الحياة ..... أحبتي، إخوتي وأختي

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وأتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك أن ألهمتني الصبر والمقدرة على إتمام هذا المشروع وأسألك يا رب حسن القبول.

وبعد الحمد والشكر لله تعالى أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم مقداد الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة ولم يدخر جهداً في مساعدتي وتوجيهي، فجزاه الله عني وعن المستفيدين من هذه الدراسة خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة المناقشين أ.د. خليل النمروطي وأ.د. سمير أبو مدللة بارك الله في جهودهما وجزاهما الله كل خير.

والشكر موصول أيضاً إلى د. سمير صافي وأ. علي صنع الله لتفضلهما بالإشراف على التحليل الإحصائي للدراسة وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية بقسم اقتصاديات التنمية في كلية التجارة والدراسات العليا.

وأخيراً فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إتمام وإنجاح هذه الدراسة من المؤسسات والأفراد وأخص بالذكر الإغاثة الإسلامية التي سهلت الحصول على كافة البيانات المنوطة بموضوع الدراسة.

قائمة المحتويات

قرآن كريم II

إهــداء III

شكر وتقدير IV

قائمة المحتويات V

قائمة الجداول IX

قائمة الأشكال XI

ملخص الدراسة XII

ABSTRACT XIII

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة 1

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 1

مقدمة 2

أولاً: مشكلة الدراسة 2

ثانياً: متغيرات الدراسة 3

ثالثاً: فرضيات الدراسة 4

رابعاً: أهداف الدراسة 4

خامساً: أهميــة الدراســة 5

سادساً: حدود الدراسة 5

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة 6

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 6

مقدمة 7

أولاً: الدراسات المحلية 7

ثانياً: الدراسات العربية 13

ثالثاً: الدراسات الأجنبية 17
رابعاً: الاستفادة من الدراسات السابقة 18
خامساً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 18
سادساً: الخلاصة 19
الفصل الثاني: التمويل والمشاريع متناهية الصغر _____ 20
المبحث الأول: تمويل المشاريع متناهية الصغر _____ 20
مقدمة 21
أولاً: مفهوم تمويل المشاريع متناهية الصغر 21
ثانياً: مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر 23
ثالثاً: الخلاصة..... 28
المبحث الثاني: المشاريع متناهية الصغر _____ 31
مقدمة 32
أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر..... 32
ثانياً: معايير تصنيف المشاريع 34
ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والصغرى..... 35
رابعاً: خصائص المشروعات متناهية الصغر 37
خامساً: معوقات المشروعات الصغرى..... 37
سادساً: الخلاصة..... 40
الفصل الثالث: التمويل والمشاريع متناهية الصغر محلياً _____ 43
المبحث الأول: المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية _____ 43
مقدمة 44
أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر على الصعيد الفلسطيني 44
ثانياً: مصادر تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية..... 45
ثالثاً: نشأة قطاع تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية 46
رابعاً: أهمية قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد المحلي..... 48
خامساً: خصائص قطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية..... 50

سادساً: البيئة القانونية لقطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية 51
سابعاً: الطلب المحتمل في الأراضي الفلسطينية 53
ثامناً: الخلاصة 56
المبحث الثاني: برنامج تنمية المشاريع متناهية الصغر في الإغاثة الإسلامية 58
مقدمة 59
أولاً: الإغاثة الإسلامية عبر العالم 59
ثانياً: الإغاثة الإسلامية فلسطين 60
ثالثاً: برنامج تنمية المشاريع الصغيرة 61
رابعاً: الخلاصة 64
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات ووصف عينة الدراسة 65
مقدمة 66
أولاً: منهجية الدراسة 66
ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة 66
ثالثاً: أداة الدراسة 67
رابعاً: المعالجات الإحصائية 68
خامساً: صدق الاستبانة 68
سادساً: تحليل خصائص وسمات عينة الدراسة 69
سابعاً: الخلاصة 85
الفصل الخامس: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة 86
مقدمة 87
أولاً: اختبار فرضيات الدراسة 87
ثانياً: أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع 99
ثالثاً: مواصفات المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة 107
رابعاً: أهم معايير الإقراض الناجح 110
خامساً: الخلاصة 112
الفصل السادس: النتائج والتوصيات 114
مقدمة 115

أولاً: نتائج الدراسة 115
ثانياً: التوصيات 117
ثالثاً: الخلاصة 119
أولاً: الكتب 120
ثانياً: دراسات الماجستير والدكتوراه 120
ثالثاً: الأبحاث والمؤتمرات 121
رابعاً: التقارير والدوريات 123
خامساً: الدراسات الأجنبية 124
سادساً: المواقع الإلكترونية 125

الملاحق **127**

ملحق رقم (1): قائمة المحكمين 127
ملحق رقم (2): الاستبيان 128
ملحق رقم (3): اختبار الفرضية الأولى 134
ملحق رقم (4): اختبار الفرضية الثانية 137
ملحق رقم (5): تفاصيل قرار رئيس السلطة الفلسطينية رقم (132) لسنة 2011 140
ملحق رقم (6): قائمة بمؤسسات الإقراض المذكورة في الشكل التوضيحي رقم (6) 141

قائمة الجداول

جدول (1): تقدير الطلب على التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية 53
جدول (2): توزيع المشاريع الممولة من برنامج تنمية المشاريع الصغيرة على محافظات قطاع غزة..... 62
جدول (3): نسب المرابحة بالمقارنة مع فترة القرض بالشهر 63
جدول (4): عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة..... 73
جدول (5): طريقة الحصول على الخبرة للمقترضين..... 73
جدول (6): رأس مال المشروع قبل التمويل مقارنة برأس مال المشروع وقت الدراسة 74
جدول (7): مكان إقامة المشروع..... 75
جدول (8): الأدوات المستخدمة في المشاريع..... 76
جدول (9): توزيع العينة على السنوات..... 77
جدول (10): طريقة استخدام التمويل..... 78
جدول (11): فترة السداد وقيمة القسط الشهري 80
جدول (12): أسباب صعوبة السداد 82
جدول (13): مصادر سداد القرض..... 82
جدول (14): حجم المبيعات والمصروفات 83
جدول (15): مدى مساهمة المشروع في دخل الأسرة..... 84
جدول (16): علاقة حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) بنظام التمويل 89
جدول (17): علاقة فترة السداد بحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) 90
جدول (18): علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع..... 91
جدول (19): علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع..... 91
جدول (20): أعداد العاملين في المشاريع حالياً وعند التأسيس..... 92
جدول (21): تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise لمعاملات الانحدار..... 95
جدول (22): الفرق بين الأرباح يعزى لحالة المشروع " جديد أم قائم"..... 96
جدول (23): علاقة طبيعة المشروع بحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) 96
جدول (24): الفرق بين عدد العمال تعزى لطبيعة المشروع..... 97
جدول (25): الفرق بين متوسط رأس المال عند بداية المشروع ووقت الدراسة..... 101
جدول (26): عدد المشاريع المغلقة أو تحت التصفية..... 102
جدول (27): علاقة حالة المشروع بصاحب المشروع يمارس إدارة جيدة أم لا 103
جدول (28): علاقة حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) بالقطاع الإنتاجي 104
جدول (29): علاقة حالة المشروع بعمر المشروع..... 104
جدول (30): الفرق بين سنوات الخبرة تعزى لحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)..... 105
جدول (31): العلاقة بين حجم المبيعات ورأس المال الحالي..... 105
جدول (32): العلاقة بين حجم المبيعات وسنوات الخبرة 106
جدول (33): أسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية ومواقعهم الوظيفية..... 127

جدول (34): الفرضية الأولى: نتائج اختبار الانحدار اللوجستي للمتغيرات مجتمعة..... 134
جدول (35): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 134
جدول (36): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 135
جدول (37): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 136
جدول (38): الفرضية الثانية: نتائج اختبار الانحدار اللوجستي للمتغيرات مجتمعة 137
جدول (39): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 138
جدول (40): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 138
جدول (41): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار 139

قائمة الأشكال

شكل (1): عمل المقترضين قبل الحصول على القرض 70
شكل (2): مستوى التعليم للمقترضين 70
شكل (3): توزيع أعداد المشاريع حسب السنوات.....72
شكل (4): توزيع المشاريع على القطاعات المختلفة.....74
شكل (5): توزيع مشاريع البرنامج والدراسة على صيغتي المرابحة والقرض الحسن.....79
شكل (6): توزيع محفظة التمويل على مؤسسات التمويل فى قطاع غزة.....99

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر وذلك من خلال دراسة أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة.

ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختيار عينة مكونة من 298 مقترض من أصل 1,674 مقترض من البرنامج بصيغتيه المرابحة والقرض الحسن موزعين على قطاعات إنتاجية مختلفة ومناطق جغرافية مختلفة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التمويل عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، فقد اتضح وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد قدرته التنافسية وزيادة رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في سداد القرض.
- عدم وجود تأثير واضح لسياسات برنامج التمويل وخصائص المشروعات على نمو المشروع متمثلاً في استمراريته، نمو أرباحه وزيادة رأس المال أو نمو عدد العاملين فيه، كما أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نموها.

وكذلك فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى مشاريع تنموية حقيقية، وبالتالي فإن الجهات المانحة يجب أن تسعى لتعزيز هذا النمط من المشاريع من خلال دعم المؤسسات المقرضة.
- نظراً لأهمية التمويل في إطلاق المشاريع وتنميتها فإن المؤسسات المقرضة مدعوة لزيادة العمل على حشد المزيد من التمويل لصالح إقراض الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- المؤسسات المقرضة يجب أن تحرص على فحص أهلية وجدية المقترض، وبناء عليه ترسم منهجيات التدخل، كما أن التدريب والتوجيه يعتبر من الخدمات التي يحتاجها المقترض لضمان استمرارية ونمو المشروع، ويبقى المقترض هو العامل الأساس المتحكم بنجاح وفشل المشروع، وبالتالي فإن الدراية الكاملة بالمشروع وتفاصيل جدواه الاقتصادية والمخاطر المحيطة به وتفاصيل الاقتراض وصيغته هي مسئولية المقترض بالدرجة الأولى.

Abstract

The aim of this study was to identify the effect of the financing programs on developing the micro projects through assessing the effect of Microfinance Program, at Islamic Relief Organization, on developing the funded micro projects in Gaza Strip.

The researcher used the analytical descriptive methodology. The population of the study was the current borrowers as well as those who completed the due loans, while the study sample involved 298 debtors out of 1,674 beneficiries from the both schems of Islamic Relief Microfinance Program, Murabaha and Qard Hasan. In addition, the sample was distributed among different sectors and different geographical areas in Gaza Strip.

The main findings of the study were:

- Financing is essential factor in establishing and developing the micro projects, where the study found clear correlation between financing and project's continuity, competition capability, capital and the availability of money which contributed in paying the loan instalments.
- No clear correlation between financing policy and project's properties from one side and the development of the project from the second side.
- Micro projects are affected hugely by the general circumstances in Gaza Strip.
- Employability is limited in the micro projects. Although, the demand is huge on financing micro projects in Gaza Strip.

The main recommendations of the study were:

- Palestinian community needs real developmental projects. Accordingly, the donors are requested to support this theme of projects.
- Micro financing organizations are requested to mobilize more funds for poor families and for the families with limited income.
- Eligibility of potential borrower should be checked well and the intervention should be built on the preparedness of the potential borrower. In addition, the borrower is in need for training and coaching. Although, the borrower is the main factor controlling his project, so he/she is responsible for knowing the project feasibility, risks, loan's details and loan's schem.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: متغيرات الدراسة

ثالثاً: فرضيات الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

مقدمة

يتعرض قطاع غزة منذ العام 2000 لإجراءات أعاقت الحياة الاقتصادية بشكل واضح، ولكن الأثر الأكبر كان بعد حالة الحصار التام الذي تعرض له عقب الانتخابات التشريعية في العام 2006، مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للسكان خاصة على مستويي الفقر والبطالة.
وقد اتبع المواطنون في قطاع غزة عدة استراتيجيات لمواجهة هذا الوضع الاقتصادي لتشمل تجميع الموارد وتخفيض النفقات والاستهلاك والاعتماد على المساعدات العامة والاقتراض (تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني، 2010/2009)

ولعل جزءاً من أموال الاقتراض توجهت نحو إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تدر على أصحابها دخلاً مساعداً لتأمين احتياجاتهم اليومية، وقد تنوعت مصادر تمويل تلك المشاريع بين قروض البنوك المحلية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب.

وتمثل الإغاثة الإسلامية بمكتبها في قطاع غزة أحد أهم مؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر بصيغتي المرابحة والقرض الحسن، حيث تأسس برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في سنة 1998 (تقرير الإغاثة الإسلامية السنوي، 2010)، ولقد بلغ عدد المشاريع الممولة (المنتهية والجارية) 1,461 مشروعاً، منها 610 مشروعاً جارياً، بمحفظة إجمالية تبلغ حوالي 4,000,000 شيكل (تقارير داخلية لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية 2012-2013).

أولاً: مشكلة الدراسة

لقد كان لحالة الحصار والإغلاق التي مارستها دولة الاحتلال تجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 2000 وحتى الآن تأثيرات كبيرة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، واتضح ذلك في إغلاق العديد من المنشآت العاملة وانخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلة في المنشآت العاملة الأخرى مما انعكس بشكل واضح في انخفاض واضح وكبير في نسبة تشغيل الأيدي العاملة مما رفع معدلات البطالة والفقر.

ولقد دفع هذا الوضع العديد من الجهات الحكومية والأهلية المحلية والمؤسسات الدولية الممولة إلى التدخل ببرامج إغاثية ساهمت في تقديم الإعانة للأسر الفلسطينية على شكل برامج طارئة مختلفة بينما

بادرت بعض المؤسسات الربحية وغير الربحية إلى تبني فكرة تمويل المشاريع الصغيرة في محاولة لتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة.

ولقد تزايد عدد المؤسسات غير الربحية التي تقدم قروضها للمواطن الفلسطيني ليبلغ عددها 13 مؤسسة منتشرة في 69 فرعاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 70% في الضفة، 30% في قطاع غزة، ولقد أقبل المواطنون على هذه المؤسسات ليبلغ عدد العملاء 49,000 مقترض، بمحفظة إقراض تبلغ 84,213,038 مليون دولار موزعة بنسبة 18% في قطاع غزة و82% في الضفة الغربية، متوسط القرض بلغ 2,400 دولار (الشبكة الفلسطينية للإقراض متناهي الصغر، 2009، 2012).

وعلى الرغم من تزايد حجم التمويل المتاح وإقبال بعض المواطنين على هذا التمويل بشكليه الإسلامي والتقليدي إلا أن دور هذا التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة وعلى تلك الأسر لا يزال بحاجة إلى دراسة وتحليل، فهل يندرج هذا التمويل تحت تصنيف العمل التنموي الحقيقي أم أنه مجرد تمويل إغاثي سرعان ما يذهب أثره، أم أن أثره يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الجهة المقرضة، وهل يساهم هذا التمويل في نقل الفقراء من أصحاب المشاريع الصغيرة إلى فئة أصحاب الدخول، حيث ستجيب هذه الدراسة عن هذه الاستفسارات من خلال دراسة أثر برنامج التمويل بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر من حيث استمرارية المشروع وزيادة عدد العاملين فيه وزيادة الأرباح ونمو حجم رأس المال. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هو أثر برامج تمويل الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة ؟
ويتفرع من هذا السؤال عدداً من الأسئلة الفرعية:

- ما أثر برامج التمويل على استمرارية المشروع؟
- ما أثر برامج التمويل على نمو أرباح ورأس مال المشروع؟
- ما أثر برامج التمويل على زيادة عدد العاملين في المشروع؟

ثانياً: متغيرات الدراسة

- **المتغيرات التابعة: مؤشرات نمو المشروع**
  1. استمرار المشروع أم إغلاقه
  2. أرباح المشروع
  3. زيادة رأس مال المشروع
  4. نمو عدد العاملين في المشروع

- **المتغيرات المستقلة**

أولاً: سياسات برنامج التمويل

1. حجم التمويل.
2. نظام التمويل (مرابحة أو قرض حسن).
3. فترة السداد.
4. قيمة القسط الشهري.

ثانياً: خصائص المشروع

1. طبيعة المشروع (جديد أو قائم).
2. التمويل الذاتي.
3. رأس مال المشروع.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لسياسات برنامج التمويل من جهة على مؤشرات قياس نمو المشروع من جهة أخرى.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لخصائص المشروع من جهة على مؤشرات نمو المشروع من جهة أخرى.

رابعاً: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم الأثر الناتج عن تمويل برنامج تنمية المشاريع الصغيرة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر من خلال مجموعة مؤشرات اقتصادية، ويمكن إيجاز أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. التعرف على أثر التمويل اقتصادياً على مستوى المشروع.
2. توضيح أهم معايير الإقراض الناجح.
3. التعرف على سمات المشروعات الصغيرة في المجتمع المحلي على مستوى قطاع غزة.
4. تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير برامج تمويل المشاريع الصغيرة لإدارة تلك البرامج والمهتمين في المؤسسات ذات العلاقة الحكومية والربحية وغير الربحية.

خامساً: أهميـــة الدراســـة

منذ قيام ثورة التمويل الأصغر في سبعينات القرن الماضي كأداة لمحاربة الفقر إلا أن العديد من الباحثين أثار ملاحظات كبيرة حول مدى فعالية هذه الأداة، ولعل الظروف المختلفة في قطاع غزة تثير تساؤل البعض عن مدى جدوى التمويل في ظل ظروف غير اعتيادية، فتأتي أهمية هذه الدراسة مع استمرار حدة الإغلاق في قطاع غزة وتزايد الإقبال على إنشاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كبديل اقتصادي لفاقدي أعمالهم ومصادر دخلهم المختلفة.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. توضيح أثر هذا التمويل سيسهم في توجيه نظر المجتمع نحو أهمية هذا النوع من المشاريع.
2. تحاول الدراسة لفت أنظار الجهات الممولة إلى مدى أهمية هذا النوع من التمويل، وبالتالي يقدم مؤشر لمدى فعالية هذا التمويل في محاربة الفقر وبالتالي توجيه التمويل لهذا القطاع.
3. تسعى الدراسة إلى تنبيه الحكومات الفلسطينية إلى مدى أهمية هذا القطاع في محاولة لإيجاد الدعم لمؤسسات التمويل من جهة وسن القوانين والتشريعات التي تخدم هذا القطاع.
4. توضيح أثر هذا النوع من التمويل (المرابحة والقرض الحسن) يقيس بلا شك أثر طرق التمويل الإسلامي كبديل لطرق التمويل الأخرى.

سادساً: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية التي عمل بها برنامج تنمية المشاريع الصغيرة الممول من الإغاثة الإسلامية والممتدة من العام 1998 وحتى العام 2012 ميلادية.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة المقترضين من برنامج تنمية المشاريع الصغيرة الممول من الإغاثة الإسلامية في محافظات قطاع غزة الخمسة.
- **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة المستفيدين (المقترضين) الحاليين والذين أنهوا سداد قروضهم من البرنامج بشقيه المرابحة والقرض الحسن.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة

أولاً: الدراسات المحلية

ثانياً: الدراسات العربية

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

رابعاً: الاستفادة من الدراسات السابقة

خامساً: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سادساً: الخلاصة

مقدمة

حظيت دراسات قياس أثر التمويل على مستوى المشاريع الصغيرة والصغرى بالكثير من الاهتمام وذلك على صعيد الدول النامية بشكل عام بما فيها المجتمع الفلسطيني، وتمحور اهتمام أغلب هذه الدراسات على أثر برامج التمويل على حياة المقترضين وكذلك على صعيد نمو المشاريع، ولقد اهتم بتنفيذ مثل هذه الدراسات العديد من الباحثين ومؤسسات الإقراض والمؤسسات الممولة.

ولقد هدف الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى التعرف على تلك الدراسات من حيث أهدافها وطريقة تنفيذها ونتائجها وتوصياتها للاستفادة منها في إثراء موضوع الدراسة الحالية.

ولقد تم تقسيم الدراسات السابقة على النحو التالي: الدراسات المحلية وعددها (8)، والدراسات العربية وعددها (5)، بالإضافة إلى الدراسات الأجنبية وعددها (2)، وقد تم مراعاة التسلسل الزمني للدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم.

أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة الدماغ، حنين، (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008،

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، والتعرف على نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي واستيعابها للعمالة ودورها في التجارة الخارجية كانعكاس لتأثيرها على عملية التنمية، كما هدفت الدراسة إلى التحقق من فاعلية ونشاط المشاريع النسائية المقامة في قطاع غزة من حيث القدرة الإنتاجية والاستيعابية للعمالة ومعرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة.

ولقد استخدمت الباحثة لجمع البيانات استبياناً طبق على 130 مشروع نسائي ممول من ثلاث مؤسسات في قطاع غزة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن:

- أكدت الدراسة على الدور الذي تساعد فيه القروض المشروع على البدء والاستمرار في العملية التنموية من خلال تزويد المشروع بمواد الخام وصيانة الآلات والمعدات القديمة.

- وكذلك أكدت الدراسة على أن المشاريع ستعتمد بشكل أساسي على التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في حال كان تمويل رأس المال الذاتي بسيط ومتواضع أو حتى غير موجود.
- ولقد كان عدد العاملين في 52% من المشاريع المبحوثة لم يزد عن عامل أو اثنين، وأخيراً رأت الدراسة أن المبالغ المقترضة تكون بسيطة لا تعمل على تحقيق الأرباح اللازمة لزيادة الدخل الشهري.

2. دراسة الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، (2010)، دراسة تقييم الأثر على المستفيدات "رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة"

هدفت الدراسة إلى بحث أثر القروض التي تقدمها أصالة على المقترضات في الضفة الغربية وعلى أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية.

واستخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات الكيفية والكمية للحصول على البيانات كإجراء مجموعة من المقابلات وتنفيذ مجموعة من المجموعات البؤرية وورشات العمل بالإضافة إلى تنفيذ مسح اشتمل على 591 مستفيدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن قروض أصالة كانت لها آثار إيجابية متعددة في جانب المشروع، حيث:

- أشارت 74% من المقترضات أنه كان للقرض أثراً إيجابياً في بدء عمل تجاري، وكذلك تمكنت 68% من المقترضات من تقليل الاعتماد على الدعم المالي من مصادر تمويل خارجية، كما مكن القرض 69% من المقترضات من سداد ديون المشروع.
- ولقد أشارت 68% من المقترضات إلى زيادة الدخل من المشروع، كما أشارت 62% منهن إلى توسع المشروع الحالي.
- ولقد تمثلت أقل الآثار في زيادة عدد المستخدمين حيث لم تتجاوز النسبة 20% من المستطلعة آرائهن.

3. دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، (2009)، تحليل أثر القروض الصغيرة ومتناهية الصغر على حياة المقترضين والمقترضات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل نوعي وكمي لأثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على معيشة وأداء المقترضين.

وقد تم الحصول على البيانات من خلال استبيان أعد لهذا الغرض وطبق على عينة بلغت 489 مقترض ومقترضة في قطاع غزة والضفة الغربية

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج على مستوى نمو وتوسع المشاريع، كان أهمها ما يلي:

- شهد ما يقرب من 61% من المشاريع في القطاعات الإنتاجية تغيير إيجابي على حجم رأس مالها، كما أكد 44% من المقترضين أكدوا على مساهمة القروض في تحسين القدرة على سداد القرض.
- أما على مستوى التشغيل فإن 22% من المبحوثين أكدوا زيادة التشغيل بأجر وأن 38% من المشاريع وفرت فرص عمل جديدة.

4. دراسة الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، (2007)، مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تحليل الاحتياجات المالية وغير المالية للمشروعات متناهية الصغر الحالية والممولة من أصالة في ظل المتغيرات في الواقع الفلسطيني وكيف تفاعلت أصالة مع تلك المتغيرات.

ولقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال مسح عينة من المستفيدات بلغت 381 مستفيدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المجموعات البؤرية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن قروض أصالة كانت لها آثار إيجابية متعددة في جانب المشروع حيث:

- أشارت 88% من المستفيدات أن القرض ساهم في توسعة أعمالهن، كما أشارت 86% منهن إلى أن القرض ساهم في إيجاد دخل للمشروع.
- في حين أكدت أقل من 10% أن القرض ساهم في زيادة عدد العاملين في المشروع.

5. دراسة الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، (2007)، مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى توفير معلومات حول أصحاب المشاريع متناهية الصغر في فلسطين ونشاطاتهم وتقدير الطلب على خدمات الإقراض متناهي الصغر والخدمات غير الإقراضية.

ولقد أجريت الدراسة من خلال مسح تم من خلاله تغطية 1202 صاحب مشروع متناهي الصغر من المقترضين من مؤسسات الإقراض في الأراضي الفلسطينية.

ولقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في التالي:

- خلصت الدراسة أن 43% من المستطلعة آراءهم كان غرضهم من الاقتراض توسيع المشاريع ولزيادة الدخل أو استثمار في عمل جديد.
- بينما هدف 7% منهم إلى زيادة رأس المال، كما هدف 8% منهم للبدء بعمل جديد يتمحور حول عملهم القائم بينما هدف 9% منهم لسداد ديونهم.

6. دراسة الصفدي، سماح، (2004)، منهجية الإقراض بضمان المجموعة، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة.

كان من بين أهداف الدراسة والذي له علاقة بموضوع هذا البحث، التعرف على دور برامج الإقراض بضمان المجموعة في تطور المشاريع بالغة الصغر.

وتم جمع البيانات من خلال 354 استبانة تم جمعها من المستفيدات من برامج الإقراض بضمان المجموعة في مؤسستي فاتن وأصالة بالإضافة إلى 31 استبانة تم جمعها من خلال موظفي المؤسستين.

أما أهم نتائج الدراسة فكانت:

- شكلت مؤسسات الإقراض المصدر الأساسي لرأس المال الابتدائي للمشاريع بالغة الصغر بنسبة 38% تقريباً وقد أكدت حوالي 96% من أفراد العينة أن الغرض من الحصول على القرض كان لاستخدامه في المشروع.
- أكدت غالبية المقترضات على مدى أهمية القرض في تطوير مشاريعهن بالغة الصغر، وقد أكدت غالبية المستجيبات على زيادة أرباحهن بعد حصولهن على القرض وقيامهن باستخدامه في المشروع.

7. دراسة الناقة (2004)، قياس أثر برنامج التمويل متناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية على حياة المقترضين.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر برنامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية (الأنروا) بقطاع غزة على مستوى المشروع والأسرة والمقترض، للمشاريع الممولة من ذلك البرنامج.

أجريت الدراسة على عينتين الأولى بلغت 500 مقترض نشط أمضوا فترة سنة على الأقل في البرنامج من مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى 10 عائلات من المقترضين.

ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 43% من المستطلعة آراءهم كان غرضهم من الاقتراض توسيع المشاريع ولزيادة الدخل أو استثمار في عمل جديد.
- وجود تأثير إيجابي على صعيد المشروع حيث أن هناك تغيير في مخرجات المشروع ودخله فقد استطاع المقترض الحفاظ على استمرارية المشروع وتخفيض تكاليفه.
- وعلى صعيد المقترض زادت قدرته على التحكم في إمكانيات المشروع وتنمية المهارات الإدارية وزيادة مستوى الثقة والشعور باحترام الغير وتحسين العلاقات التبادلية.

8. دراسة Planet Finance & Unrwa (2006)، أثر وفاعلية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة على حياة المقترضين.

هدفت الدراسة التي أجرتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وPlanet Finance ، 2006، لمعرفة أثر وفاعلية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة، على حياة المقترضين وتحسين ظروفهم المعيشية.

أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 500 صاحب مشروع نشط، تم اختيارها بالطريقة العشوائية، من قطاع غزة.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ربحية المشروع فترة الالتحاق بالبرنامج، أما على مستوى الأسرة فالخدمات المالية المقدمة كان لها أثر إيجابي كبير وملموس على مختلف نواحي حياة العملاء.

ثانياً: الدراسات العربية

1. دراسة الشايب، إيهاب، (2010)، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر).

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع.

وأجريت من خلال تطبيق استمارة استقصاء على عينة ضمت 349 عميلة من مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر فرع بنها بجمهورية مصر العربية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حيث:

- توصلت الدراسة إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل.
- أكدت الدراسة أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

2. دراسة هشام، سيف، (2008)، أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر القرض الحسن في عملية التنمية، وهل أن المصارف الإسلامية استطاعت أن تسخر هذه الخدمة المصرفية لصالح عملها المصرفي ولصالح مجتمعاتها الإسلامية.

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي من خلال تطبيق استبيان على شرائح مختلفة من المجتمع.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن أن القرض الحسن له أثر إيجابي في تنمية مجتمعات الدول الإسلامية، كما أن التمويل بالقرض الحسن من خلال المصارف الإسلامية يقلل من تكاليف الإنتاج الذي يؤدي دوره إلى تخفيض الأسعار وزيادة قدرة المشاريع الاستثمارية على المنافسة في

الأسواق الداخلية والخارجية وزيادة أرباحها وصادراتها ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار وتحقيق عملية التنمية.

3. دراسة Planet Finance، (2008)، بعنوان أثر التمويل متناهي الصغر في مصر (دراسة مسحية).

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الخدمات التمويلية المتاحة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر في مصر وبشكل أكثر دقة فقد هدفت الدراسة إلى التقييم الكمي للمدى الذي وصلت إليه المشاركة فى برامج التمويل متناهي الصغر من حيث خلق أثر إيجابي على تنمية المشروعات متناهية الصغر ومكافحة الفقر.

واستخدمت الدراسة منهجية شملت تنفيذ مقابلات مع 2,470 عميل وإجراء 6 مجموعات حوار مكثفة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- توصلت الدراسة أن التمويل متناهي الصغر قد ترك أثراً إيجابياً واضحاً على حياة العملاء، خاصة فيما يتصل بتنمية مشروعاتهم متناهية الصغر.
- وجدت الدراسة أن التمويل متناهي الصغر كان له آثار متباينة على مجموعة من المؤشرات كالمساهمة في بداية نشاط جديد والزيادة في الاستثمارات والإيراد الشهري والمساهمة في ميزانية الأسرة ومستوى التوظيف.
- أشارت الدراسة إلى أن نتائج مستوى التوظيف ليست قاطعة بالضرورة لأن النسبة المئوية للعملاء الذين لديهم عمال صغيرة جداً لكي تكون ذات دلالة إحصائية.

4. دراسة عبد الحميد، عالية، (2008)، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية برامج الإقراض متناهي الصغر في تأثيرها على البيئة المحيطة والمشاكل المرتبطة بها وذلك وفقاً للتجارب الدولية.

واعتمدت الباحثة على مراجعة أدبية للدراسات السابقة ودراسة وجهات النظر المختلفة ومن ثم قامت بتحليلها من وجهة نظرها الخاصة، وتمكنت الباحثة من صياغة نموذج لتطبيق القروض متناهية الصغر.

خلصت الباحثة أن النتائج كانت متداخلة ومتضاربة فقد كانت ناجحة في بعض الحالات وفاشلة في حالات أخرى، ففئة الفقراء الأوفر حظاً (الأكثر ثراء) تستفيد بدرجة أكبر، كما أن غير الفقراء أيضاً سوف يستفيدون أيضاً، ورأت الباحثة أن نجاح تلك المشروعات أو فشلها يعتمد في الأساس على الرؤية التي تصاغ خلالها وعلى كيفية تنظيمها وتنفيذها، فالقروض متناهية الصغر لا بد من صياغتها في إطار التنمية المجتمعية.

5. دراسة مورجي، فوزي، (2000)، دراسة أثر إقراض برنامج زاكورة، Impact Study of the Zakoura Microcredit Program.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر البرنامج على حياة المقترضات على صعيد الأسرة والمشروع والفرد.

تم جمع البيانات من خلال عدة أدوات هي مسح لعينة عشوائية من خلال استبيان للمشتركين في البرنامج واستبيان آخر للمنسحبين من البرنامج وبعض المقابلات والمجموعات البؤرية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أثر التمويل انعكس في زيادة في الدخل لما يقرب من 63% من أسر المشاركات في البرنامج بينما كانت نسبة غير المشاركات اللاتي شعرن بزيادة في دخولهن بما يعادل 39%.
- شكل الائتمان المقدم من البرنامج من زيادة مصادرهن المستخدمة في توسعة أعمالهن كما ومنحهن القدرة على التفكير في مجالات أوسع.

- كما رأت الدراسة أن معدل مبيعات المشاركات في البرنامج ازداد عن غير المشاركات بنسبة 14%، كذلك تمكنت ما يعادل 63% من المشاركات من زيادة حجم أعمالهن مقابل 39% من غير المشاركات.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة براون، مارتين، (2002)، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني.

هدفت الدراسة إلى إثبات الأثر الاقتصادي والاجتماعي لخدمات التمويل الأصغر التجاري.
واستندت الدراسة في جمع البيانات على البحث الكمي من خلال عمل مقابلات أجريت مع 120 عميلاً من عملاء بنك أكيبا التجاري في تنزانيا وفقاً لاستبيان معد مسبقاً.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- خلصت الدراسة على صعيد المشروع أن الحصول على ائتمانات صغرى تؤدي إلى إمكانية زيادة كبيرة في حجم المبيعات والأرباح لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى في فترة 12 إلى 18 شهر.
- كما أن الحصول على الائتمانات الصغرى له أثر مهم ومباشر على رأس المال العامل للمشروعات الصغرى، حيث تستخدم القروض في شراء المزيد من المخزون ولكن لا يؤدي ازدياد معدلي الدوران والأرباح الناتجين إلى أية استثمارات مادية وخلق فرص عمل في المشروعات الصغرى خلال فترة 12 شهراً.

2. دراسة Martha & Donald، (1999)، An Assessment of the Impact of SEWA Bank in India تقييم أثر بنك سيوا في الهند.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في برنامج الائتمان والادخار التابع لبنك سيوا SEWA الهندي.

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على ثلاث مراحل اشتملت الأولى على استبيان نفذ على 900 مستفيدة واشتملت المرحلة الثانية على عمل مقابلات مع 798 من العينة الأولى بينما اشتملت المرحلة الثالثة على عمل مقابلات مع 425 من العينة الأولى.
ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- المقترضات المشاركات في البرنامج حققن عوائد أعلى من غيرهن وكذلك فقد ساهم الائتمان في زيادة الأصول لدى مشاريع المقترضات.

- لم يكن هناك أثر واضح على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة، حيث أن المشاريع التي كانت ضمن العينة تعتمد على عدد قليل من العاملين كما أن معظمها كانت تشمل عاملين من نفس العائلة.

رابعاً: الاستفادة من الدراسات السابقة

لقد هدف الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى تحقيق عدة أهداف:

- استعراض أهم النتائج لتقييم أثر التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة من الناحية الاقتصادية تحديداً وفي عدة مجتمعات نامية.
- كما استفاد الباحث في اختيار أهم المتغيرات وبناء أداة الدراسة واختيار أهم الطرق للمعالجات الإحصائية.
- كما تم الاستفادة من خلال الاطلاع على بعض المراجع التي استندت عليها الدراسات السابقة ودراسة ما توصلت إليه تلك الدراسات.
- الاستفادة من تلك التجارب وخاصة المحلية أولاً ثم العربية ثم الدولية في إثراء الدراسة.
- إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسات ونتائج الدراسة الحالية.

خامساً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- إن الدراسات السابقة ركزت على أشكال التمويل المختلفة والتقليدية منها على وجه الخصوص، بينما تركز الدراسة الحالية على أشكال التمويل الإسلامي المتمثلة في المرابحة والقرض الحسن.
- أعطت الدراسة الحالية جل اهتمامها لأثر التمويل على الجوانب الاقتصادية كاستمرار المشروع وزيادة الأرباح ورأس المال وعدد العاملين.
- تتميز الدراسة الحالية بمجتمع خاص بالمستفيدين من برنامج تنمية المشاريع الصغيرة التابع لمؤسسة إنسانية وتنموية دولية غير ربحية وهي الإغاثة الإسلامية.
- تقيس الدراسة أثر التمويل في مجتمع يتميز بالعديد من الظروف التي تجعل مثل هذه المشاريع بديلاً هاماً للعديد من العاطلين عن العمل من أصحاب الحرف والخريجين.
- كما تأتي الدراسة لمجموعة من المشاريع نشأت ومولت في ظروف خاصة من الحصار وضعف السيولة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

سادساً: الخلاصة

تعددت الدراسات التي بحثت في أثر التمويل المقدم بغرض إنشاء أو توسعة مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر، وقد تشابهت معظم الدراسات في طرق تنفيذها من حيث تركيزها على المسوح أو مقارنات مجموعات ضبط.

ويرى الباحث أن معظم الدراسات اختلفت في عينات الدراسة أو مكان التطبيق أو حتى طريقة التمويل كما اختلفت في أداة الدراسة والمتغيرات في حين اشتركت في تطبيقها على مجتمعات نامية وعلى المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر.

وعلى الرغم من بعض التباينات السابقة إلا أن غالبية الدراسات تقاربت في الإطار العام للنتائج من حيث استمرارية المشروع وتوسعه بزيادة رأس المال وتحسن القدرة التنافسية للمنتجات وزيادة الدخل والأرباح وتحسن السيولة النقدية وخفض تكاليف الإنتاج في حين ذهبت غالب الدراسات إلى محدودية التشغيل الناشئ عن هذه المشاريع.

كما كان للتمويل أثراً اجتماعياً تمثل في زيادة إنفاق الأسر وتحسين ظروف السكن أحياناً واستخدام عائدات المشروع في زيادة الإنفاق على احتياجات الأسر الصحية والتعليمية والادخار لحالات الطوارئ في بعض الأحيان.

كذلك فإنه من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لم يتبين للباحث وجود معايير ثابتة لقياس أثر التمويل ولكن معظم الدراسات السابقة تقاربت في معايير قياس الأثر بشكل كبير.

الفصل الثاني: التمويل والمشاريع متناهية الصغر

المبحث الأول: تمويل المشاريع متناهية الصغر

مقدمة

أولاً: مفهوم تمويل المشاريع متناهية الصغر

ثانياً: مصادر تمويل المشاريع متناهية

ثالثاً: الخلاصة

مقدمة

لا تزال مشكلة الفقر تهيمن على اهتمامات الدول المختلفة وخصوصاً النامية منها، مما دفع تلك الدول لتبني استراتيجيات مختلفة للحد من مستويات الفقر، وقد كان من بين تلك الاستراتيجيات دعم قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ويعتبر التمويل العصب الأساس في نشأة وتطور المشاريع متناهية الصغر كغيرها من أنواع المشاريع التي تحتاج إلى التمويل لتغطية نفقات الشروع بإنشاء المشروع أو توسعته، كشراء المواد الخام وبعض المعدات والأدوات وغيرها.

ويعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال (عبد العزيز، علي، 2000، ص215).

وتعتبر مشكلة نقص التمويل أهم العقبات في طريق نمو المشروعات الصغيرة مما دفع إلى عقد قمة التمويل الأولى في العام 1997 التي مهدت لأن يكون عقد التسعينات بمثابة عقد التمويل لتلحقه الأمم المتحدة بالدعوة لأن يكون العام 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر (سام دالي–هاريس، تقرير حالة حملة قمة الإقراض متناهي الصغر للعام 2009، ص6).

سيتعرض هذا الجزء من الفصل الحالي لمفهوم التمويل بشكل عام، ثم سيتم التركيز على تعريف تمويل المشاريع متناهية الصغر والفرق بين مفهوم التمويل ومفهوم الإقراض، كما سيتم التطرق كذلك إلى مصادر التمويل المختلفة لتلك المشروعات والتركيز على أهم تلك المصادر وفق رؤية الباحث.

أولاً: مفهوم تمويل المشاريع متناهية الصغر

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال أو الموارد اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وفي الأصل يمول الإنسان أنشطته الاقتصادية من موارده الذاتية ولكن في أحيان كثيرة لا تكفي الموارد الذاتية لتمويل هذه الأنشطة خاصة في مجال إنشاء المشروعات وتشغيلها، وهنا يتم اللجوء إلى الغير للحصول على التمويل، ولذا فإن المعنى الخاص للتمويل يعبر عن تقديم شخص ماله للآخر حيث أنه يوجد في المجتمع فئتان، فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض، وفئة تحتاج إلى مال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمى فئة العجز، وبالتالي يعرف التمويل في أدق معانيه بأنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وهذا النقل يتم مباشرة في علاقة ثنائية بين الفئتين كما قد يتدخل بينهما وسيط مالي كما أن هذا النقل يتم وفق أساليب وصيغ تعاقدية عديدة (عمر، 2000، ص7).

وقد تعددت الآراء حول تحديد معنى واضح للتمويل فمنهم من تناوله على أنه وصف لمهام الإدارة المالية، وتناوله آخرون من حيث إدارة الأموال وكيفية الحصول عليها ومن ثم استخدامها، ويرى البعض بضرورة إعطاء تعريف أوسع مما سبق بحيث يشمل مصادر التمويل وأن يضاف للتعريف آلية الصرف والهدف منها مع ضرورة التركيز على البعد الاجتماعي للتمويل.

وبناء عليه عرف المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التمويل بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 2004، ص12).

وقد ذهب (فرحان، 2010، ص30) إلى تعريف التمويل من وجهة النظر الإسلامية إلى أنه تقديم ثروة عينية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية.

وقد عرفت شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) التمويل الأصغر بأنه تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، وترى الشبكة أن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين ... إلخ) وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة.

وتضيف الشبكة (www.arabic.microfinancegateway.org) أن التمويل الأصغر يشير إلى خدمات القروض، المدخرات، التأمين، التحويلات والمنتجات المالية الأخرى التي تستهدف العملاء أو الزبائن محدودي الدخل، بينما تعني القروض الصغرى تقديم قرض أصغر إلى عميل أو زبون عن طريق بنك أو مؤسسة أخرى.

ويعرف التمويل بالغ الصغر بأنه تزويد القروض وخدمات التوفير للفقراء، كما يعرفه آخرون بأنه تزويد الخدمات المالية للفقراء (الدماغ، 2008)

وقد فرقت (الصفدي، 2004، ص20) بين التمويل بالغ الصغر والإقراض بالغ الصغر فعرفت الأول بأنه تقديم الخدمات المالية للزبائن أصحاب الدخل القليل لإيجاد مصادر عمل ذاتية لهم، وتشمل الخدمات المالية التوفير والإقراض بينما عرفت الإقراض بالغ الصغر بأنه منح مبلغ صغير من المال كقرض لمدة قصيرة وبضمانات شخصية للفقراء أصحاب المشاريع أو الراغبين في بناء مشروع جديد في الوقت الذي لا يوجد مصدر تمويل آخر لهم، والهدف الأساسي للقرض بالغ الصغر هو الحد من ظاهرة الفقر عن طريق توفير الاستدامة المالية للفقراء.

التمويل بالغ الصغر حسب (براندسما وآخرون، 1998، ص1) في دراسة البنك الدولي بعنوان تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (www.worldbank.org/mna-finance) هو تقديم الخدمات المالية كالادخار والإيداع والخدمات الائتمانية للفقراء من بين منظمي مشروعات العمل الحر، ويشمل هذا التعريف سمتين رئيسيتين أنه يؤكد على الخدمات المالية وليس مجرد الائتمانات كما يؤكد على الفقراء من بين منظمي العمل الحر.

ثانياً: مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر

شهدت السنوات الثمان الماضية زيادة كبيرة في مصادر التمويل المتاحة لمؤسسات التمويل الأصغر، عكست الزيادة البالغة في السيولة النقدية والأوعية الاستثمارية المتاحة في جميع أنحاء القطاع المالي العالمي مما أفضى إلى الأزمة، وتمكنت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر، التي بدأت كمنظمات غير حكومية تمولها الجهات المانحة والحكومات والمستثمرون الاجتماعيون[1] من القطاع الخاص، من الوصول إلى هذه المصادر الجديدة لرأس المال، بما فيها مصادر رأس المال التجارية والخاصة، وتيسر ذلك من خلال عدد متزايد من أوعية استثمارية التمويل الأصغر المتخصصة، مما سمح لها بالتوسع والنمو فيما وراء الحد الذي كان ممكناً عن طريق مصادرها التقليدية للتمويل (ماغنوني وآخرون، 2009، ص11).

ومنذ الثمانينات أصبح التمويل الأصغر عنصر رئيسي في التنمية وخفض معدلات الفقر وفي إعادة هيكلة الاستراتيجيات الاقتصادية حول العالم، ومع بداية القرن الواحد والعشرين دخل ما يقرب من عشرة ملايين من الأشخاص في أكثر من مائة دولة ضمن إطار المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر المقدمة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومنذ ذلك الوقت أصبح التمويل الأصغر صناعة دولية تضم عدد كبير من الحكومات والبنوك ومؤسسات الإعانة والمؤسسات غير الربحية والتعاونيات والمؤسسات التي تقدم الخدمات الاستشارية والتي توظف مئات آلاف الأفراد (David, 2009).

[1] يقصد بالاستثمار الاجتماعي حسب معجم الأداء الاجتماعي بأنه استثمار يجرى لغرض كسب عائد اجتماعي، وبالتالي فالمستثمر الاجتماعي هو شخص أو منظمة تشترك في الاستثمار الاجتماعي (المصدر: Seep Network, Social Performance Glossary, 2006).

وقد تعددت مصادر التمويل لمثل هذه المشاريع واختلفت سياساتها وشروطها خاصة وأنها تتعامل مع مشاريع ذات ميزات تختلف عن المشاريع المتوسطة والكبيرة من حيث درجة المخاطرة وإمكانيات السداد وتكلفة المصاريف الإدارية، مما أدى إلى وجود عدة تصنيفات لتلك المصادر.
فبينما رأى (كنجو، 2007، ص19) أن أصحاب المشروعات الصغيرة يمكنهم الحصول على التمويل اللازم من خلال المدخرات الشخصية والاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومن خلال الائتمان التجاري والتمويل التأجيري والسوق المالي، ذهب آخرون إلى تصنيف التمويل إلى التمويل الرسمي وغير الرسمي.

ويرى (تادور، 2009، ص757) أن المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة والمنتجين الصغار فريدة وخارج دائرة البنوك التجارية التقليدية، وهكذا فإن كثيراً من المقترضين غير الرسميين عليهم أن يتجهوا إلى الأصدقاء أو العائلة كأول طريق للتمويل أو الاقتراض.

وترى (فتيحة، 2003) أن المشروعات الصغيرة غالباً ما تمول نشاطاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، خاصة عند بداية إنشاء المشروع، لكن مع النمو والتوسع تبدأ هذه المشروعات في البحث عن مصادر تمويل جديدة، وسوف تصطدم بصعوبة كبيرة في الحصول على الأموال من البنوك التجارية التي غالباً ما لا تعتبر المشروعات الصغيرة من عملائها نتيجة فقدان الثقة فيها، كما أن تكلفة الإقراض مكلفة جداً بسبب ارتفاع درجة المخاطرة.
ولا تجد هذه المشروعات أمامها سوى قروض المرابين الذين يعملون في السوق غير الرسمي للإقراض في المدن والقرى، هذه الصورة تشكل بالنسبة للمشروعات عبئاً مالياً فاحشاً يفوق العبء الناتج عن التعامل مع البنوك التجارية التي لا يتيسر التعامل معها دائماً.
وقد صنف محمد يونس حسب (الدماغ، 2008، ص94) أشكال التمويل إلى:

- الإقراض البالغ الصغر التقليدي غير الرسمي، مثل الصرافون، مكاتب الرهن، القروض من الأصدقاء والأقارب.
- الإقراض البالغ الصغر من خلال البنوك التقليدية أو المتخصصة.
- الإقراض القروي من خلال البنوك المتخصصة.
- الإقراض التعاوني مثل الاتحادات المختلفة.
- الإقراض بالغ الصغر من خلال المشاركة بين المصارف والمؤسسات غير الربحية.

- الإقراض البالغ الصغر على منهجية بنك جرامين[2].
- الإقراض بالغ الصغر المقدم من خلال المؤسسات غير الحكومية.

ويرى (Yunus, 2007) أنه في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات فإن العديد من المهتمين بمشاكل العالم المختلفة انطلقوا لتأسيس المنظمات غير الربحية، والتي قد تأخذ عدة أشكال تحت مسميات مختلفة كالمنظمات غير الهادفة للربح، غير الحكومية، الخيرية، المؤسسات الإنسانية والمؤسسات القائمة على الصدقات ..إلخ

ورأى (عبد القادر، 2006، ص400) أنه يمكن تقسيم مصادر التمويل حسب معايير الملكية إلى تمويل ذاتي أو عن طريق الديون وحسب معيار الزمن إلى تمويل قصير أو متوسط أو طويل الأجل وحسب معيار الداخلي والخارجي وهو يجمع المعيارين السابقين حيث يمثل التمويل الداخلي التمويل الذاتي للمؤسسات وللأفراد وللحكومة بينما يشمل التمويل الخارجي كلاً من التمويل المباشر وتمويل الوساطة المالية.

وحسب (حداد، 2006، ص7) فإن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقسيمها إلى التمويل الذاتي الذي يتم عبر المدخرات الشخصية أو اللجوء لبعض الأصدقاء والمعارف كشركاء أو التوسع في المشروع من خلال أرباحه، والتمويل الخارجي ويقصد به الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية ويضاف إليها الائتمان التجاري من خلال التسهيلات الائتمانية المصرفية وقروض المؤسسات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة.

[2] بنك جرامين أو ما يعرف ببنك الفقراء الذي أسس في بنغلادش على يد الدكتور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل وتعتمد فكرة عمل البنك على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية وقد قدم البنك منذ تأسيسه أوائل الثمانينيات نحو 11 مليون قرض ووصلت نسبة تسديد القروض إلى 99%.
وتقوم فلسفة البنك على أن الائتمان يجب أن يقبل كحق من حقوق الإنسان، ومن ثم تبني نظاماً على أساس أن الشخص الذي لا يملك شيئا له الأولوية في الحصول على قرض.
فمنهجية جرامين لا تتأسس على تقييم الملكية المادية للفرد، وإنما تتأسس على الدافعية التي يملكها، فجرامين بنك يعتقد أن كل البشر بمن فيهم الأكثر فقراً موهوبون بدافعية لا حدود لها، كما يعطي البنك الأولوية للنساء اللاتي يشكلن 96% من مقترضي البنك، ويعمل على تحسين أوضاعهن في أسرهن بإعطائهن القدرة على التملك.
وتتواجد فروع بنك جرامين في المناطق الريفية، فهو يعمل على أساس أن الفقير لا ينبغي أن يذهب إلى البنك، وإنما على البنك أن يذهب إليه. ويتعامل البنك اليوم مع سبعة ملايين شخص في أكثر من 71 ألف قرية أما صفة البنك الاقتصادية والمالية فهو مشروع اقتصادي ربحي يقوم على تدوير المال واستثماره، وذلك بإقراض المال لعملائه من الفقراء ويتخذ وسائل كفيلة لاستعادة هذا المال من خلال نظام مالي وإداري صارم قائم على ضمان الجماعة المحلية، إضافة إلى رقابة ومتابعة موظفي البنك (www.grameen-info.org).

وقد رأت (الصفدي، 2004) بأن التمويل ينقسم إلى التمويل الرسمي والتمويل غير الرسمي الذي يشمل تزويد القروض وخدمات التوفير للفقراء الذين لا يستطيعون المشاركة في القطاع المالي الرسمي.
ويرى البعض أن البنوك أصبحت تهتم بالدخول في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت ربحيتها وأن البنوك تتوسع حالياً في هذا النشاط وإن كان ذلك بشئ من الحرص حيث أنها ترى فيه فرصاً استثمارية جديدة ووسيلة لجذب عملاء جدد (مجلة مفاهيم مالية العدد الثامن تحت عنوان دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة صادرة عن المعهد المصرفي المصري).

وعلى الرغم من أن الدماغ (2004) رأت أن أهم ما يميز البنوك التجارية انتشارها في معظم المناطق الحضرية وكفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية واستقرار مصادرها المالية كما أن تنوع خدماتها المالية تجعلها أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع، إلا أنها (الدماغ، 2004) وصفت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بأنها لا تمتلك حسابات بنكية مما يعزز ضعف المشتركين ببرامج الإقراض عن توفير التزاماتها.

ووصف (تادور، 2009، ص755) أن البنوك التنموية هي مؤسسات عامة أو خاصة متخصصة في توفير الموارد المالية طويلة ومتوسطة الأجل، من أجل إنشاء أو توسيع المشروعات الصناعية.

ويرى (محمد، 1998، ص226) أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الفرد (المستثمر) هي الموازنة بين الأخطار التي تنطوي عليها عملية توظيف أمواله وبين العائد الذي يمكن الحصول عليه على ضوء هذه الأخطار.

ويرى (Maier, 2006, P4) أنه منذ منتصف التسعينات أصبح من الممكن وبشكل متزايد الاتصال المباشر مع الأسواق المالية، حيث أصبحت التعاملات المالية تشمل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، كما أصبحت العائلات تقبل على استخدام حسابات الإيداع والادخار، وقد أصبح هذا ممكناً مع إنشاء التمويل الاستثماري للمشاريع الصغيرة، وأن بعض هذا التمويل توفر من خلال مؤسسات التمويل وشبكاتها التي أصبحت أوعية استثمارية تجتذب المستثمرين من الخارج وخاصة الممولين الرسميين، تلك الأوعية استقلت لتصبح تستثمر أموالها من خلال مؤسسات التمويل وشبكات التمويل بناء على معايير خاصة كالعائد.

وترى راين (2006، ص25) أن رؤية التمويل الأصغر الأساسية، أي توسع الخدمات المالية لتشمل غالبية الشعوب ذات الدخل المنخفض، ستتحقق بصورة ملحوظة خلال العقد القادم وسيضحي التمويل الأصغر كما نعرفه جزءاً راسخاً من النظام المالي في العديد من البلدان، لا بل في معظمها.

ثالثاً: الخلاصة

يعتبر دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إحدى الاستراتيجيات التي اتبعتها العديد من دول العالم للحد من مستويات الفقر، ولعل مجتمعنا المحلي سار في هذه الاستراتيجية دون تدخل الجهات الرسمية بشكل واضح.

ولقد تعددت تعريفات تمويل المشروعات الصغرى من وجهات نظر الباحثين المختلفة، وبناء عليه فإن الباحث يرى أن تطوراً واضحاً حدث في مفهوم التمويل الأصغر، حيث أصبح مفهوماً أوسع من مفهوم الإقراض الأصغر، حيث يشتمل مفهوم التمويل على جانب تقديم الخدمات الأخرى إلى جانب الإقراض وهو بذلك يتفق مع تعريف معظم الباحثين وخاصة التعريف الأشمل الذي قدمته شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل).

وخلص الباحث إلى أن أهم مصادر التمويل تشمل التمويل الذاتي متمثلاً في المدخرات الشخصية والاقتراض من العائلة والأصدقاء والتمويل التجاري والذي يتمثل في البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الربحية، أما المصدر الثالث حسب الباحث فهو التمويل من المؤسسات غير الهادفة للربح والذي يشمل الشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات، وهو بهذا التصنيف يحاول الدمج بين مختلف وجهات النظر والتركيز على أهم مصادر التمويل والتي تحاكي واقع مجتمعاتنا العربية في معظم الأحيان، فحسب الباحث فإن مصادر التمويل يمكن تصنيفها كما يلي:

3.1 التمويل الذاتي

يلجأ الفقراء في تمويل مشاريعهم إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية التي يمتلكها بعضهم أحياناً أو التي يمكن توفيرها نتيجة لاتباع استراتيجيات تأقلم يلجأ خلالها الفقير لبيع مقتنيات امتلكها سابقاً أو اللجوء لمدخراتهم الحكومية في بعض الأحيان، كما يعمد آخرون إلى الاقتراض من بعض أفراد الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء.

ولعل هذا الشكل من التمويل يناسب خصوصية هذه الفئة من المجتمع التي تصطدم بشروط الجهات التمويلية الأخرى مما يفشلها في الحصول على ثقة تلك الجهات، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراض له تكلفة اجتماعية تؤخذ بالاعتبار من قبل هذه الفئات.

ولكن بأي حال يبقى هذا المصدر من التمويل محدوداً نظراً لانخفاض معدلات الادخار لدى مجتمعات الدول النامية بشكل عام حيث أن الطبقة العاملة بالمشروعات الصغرى تكون في الغالب من ذوي الدخل المحدود وبالتالي فإن مدخراتها الشخصية تكون محدودة أيضاً.

3.2 التمويل التجاري

تجتذب برامج الإقراض لدى البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الربحية بعض طبقات الفقراء بالإضافة لبعض مؤسسات الإقراض بهدف الاقتراض وذلك نظراً لسرعة إجراءات تلك المؤسسات مقارنة بغيرها من المؤسسات غير الهادفة للربح.

ونظراً لطبيعة البنوك التجارية الساعية للربح فإنها تنظر إلى الفقراء عادة، كمستفيدين لا يمكن الاعتماد عليهم، بسبب عدم استقرار وضعهم الاقتصادي بسبب دخولهم ومدخراتهم غير المنتظمة، وبالتالي عدم مقدرتهم على توفير العديد من الضمانات ولذا فإن البنوك التجارية تتردد في منح أصحاب هذه المشاريع قروضاً أو تسهيلات ائتمانية.

وفي حال تمكن أصحاب هذه المشاريع من توفير الضمانات المطلوبة للتمويل من قبل تلك البنوك فإنها تكون معرضة لتحمل تكلفة مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مما يزيد من أعبائها والتزاماتها ويحد من توسعها، خاصة في المجتمعات غير المستقرة والتي ترتفع فيها معدلات التضخم مما يدفع البنوك لرفع أسعار الفائدة.

وكذلك فإن ضعف الخبرة في التعاملات البنكية لدى أصحاب تلك المشاريع يحد من فرصهم في الحصول على التمويل من البنوك التجارية التي تسعى لتعظيم أرباحها فلا تبذل جهداً في تدريب تلك الشريحة.

ولعل أهم ما يضعف رغبة التوجه نحو الاقتراض يكمن في خصائص المشروع ذاته، حيث يدفع صغر حجم المشروع إلى ارتفاع درجة المخاطرة على مستوى صاحب المشروع، كذلك فإن من أهم تلك العوامل التي تحد من التوجه للبنوك التجارية للاقتراض أيضاً الوازع الديني الذي تتميز به المجتمعات العربية والإسلامية.

3.3 التمويل من المؤسسات غير الهادفة للربح

تنتشر المؤسسات غير الهادفة للربح في المجتمعات النامية، وتتمايز ما بين مؤسسات أجنبية ومحلية وتشتمل على الشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات، وتختص

بعض تلك المؤسسات بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر معتمدة آليات إقراض متعددة لمعاجلة مشكلات مجتمعية مختلفة.
وتتميز بعض تلك المؤسسات بتقديم مجموعة من الخدمات التمويلية إلى جانب الإقراض كالتدريب وإعداد الأبحاث والدراسات التي تخدم قطاع المشروعات الصغيرة، وتتميز في بعض الأحيان بانخفاض معدلات الفائدة أو الأرباح عن البنوك التجارية نظراً لكونها لا تهدف للربح.

وتنفرد تلك المؤسسات بوضع سياسات تمويلية تسعى من خلالها لتحقيق أهدافاً اجتماعية، ولكن بعض تلك السياسات قد تكون غير ملائمة لخصوصية المشاريع أو لطبيعة الفئات المستفيدة من ذلك التمويل كانخفاض فترة السداد أو عدم كفاية مبلغ التمويل المتاح أو المغالاة في ضمانات السداد مما يضعف إقبال المقترضين على ذلك التمويل.

وختاماً يرى الباحث أنه على الرغم من الانتشار الواسع للبنوك التجارية إلا أنه يؤيد وجهات النظر المختلفة كوجهة نظر تادور، فتيحة، David والدماغ والتي ترى عجز البنوك التجارية عن الوصول للمجتمعات المهمشة في المناطق الريفية والقروية وعجزها كذلك عن الوصول للفئات الأكثر فقراً والتي لا تستطيع الإيفاء بضمانات وشروط تلك البنوك خاصة في مجتمعاتنا النامية، إضافة إلى اهتمام البنوك التجارية بتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لذلك ينظر إلى مؤسسات الإقراض والبنوك الصغيرة على أنها المفضلة للمجتمعات الفقيرة ومحدودة الدخل.

الفصل الثاني: التمويل والمشاريع متناهية الصغر

المبحث الثاني: المشاريع متناهية الصغر

مقدمة

أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر

ثانياً: معايير تصنيف المشاريع

ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والصغرى

رابعاً: خصائص المشروعات متناهية الصغر

خامساً: معوقات المشروعات الصغرى

سادساً: الخلاصة

مقدمة

اختلف الباحثون في تحديد تعريف موحد للمشروعات سواء متناهية الصغر أو الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وقد ظهر هذا التباين نتيجة لتباين ظروف المجتمعات التي يتم التعريف فيها، كذلك نتيجة لتباين المعايير المستخدمة في التعريف.

وكما أن للمشروعات الصغيرة والصغرى خصائص لا بد من التعرف عليها قبل الولوج بتفاصيل الدراسة العملية للبحث، فإن تلك المشروعات تعاني في جل المجتمعات التي تنشط بها من معوقات مختلفة على صعيد التمويل والتسجيل والتأهيل والمنافسة وغيرها.

وعلى الرغم من صغر حجم تلك المشروعات إلا أن العديد من الدراسات تؤكد أن لتلك المشروعات أهمية كبيرة سواء على الصعيد الاقتصادي المحلي والدولي في مجال توفير فرص التشغيل أو توفير العملات الأجنبية أو حشد المدخرات وزيادة دخل الفئات محدودة الدخل واستغلال الموارد المحلية، أو على الصعيد الاجتماعي من خلال إعطاء فرص متكافئة لتوزيع الدخل والاستقرار الاجتماعي والحد من الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة ثقة الفئات الضعيفة بنفسها وتعزيز مشاركتها المجتمعية.

هذا الجزء من الفصل الثاني يحاول فيه الباحث التعرض لأهم مفاهيم وتصنيفات المشاريع الصغرى في بعض المؤسسات الدولية الرسمية ولدى بعض دول الجوار ووفق التعريف المحلي، كما سيبرز أهمية وخصائص تلك المشروعات وسيختم الفصل بالتعريف بأهم المعوقات التي تواجهها تلك المشروعات على عدة أصعدة.

أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر

ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دول نامية يعتبر صغيراً في دول متقدمة، ناهيك عن التداخل الأكبر بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وبناء على عدم وجود اتفاق واضح ومحدد لتعريف تلك المشروعات نجد التداخل الواضح بين كل من المشروعات الصغيرة والصغرى من حيث الأهمية والخصائص والمعوقات والتشريعات، وهذا ما دفع الباحث للاسترشاد بالدراسات المختلفة في توضيح أهمية المشروعات الصغيرة والصغرى، ومما يعزز هذا المفهوم دراسة منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليه الدراسة بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية (الأسرج، 2012، ص8).

وتعرف الدول المختلفة المشروع متناهي الصغر بطرق متفاوتة، وقد وضعت مؤسسة Accion العالمية وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر تعريفاً لتلك المشروعات بأنها مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي وعادة ما توظف أقل من 5 أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت، وتكون المشاريع متناهية الصغر مصدر الدخل الوحيد للأسرة في غالب الأحيان وقد تكون مصدراً آخراً من مصادر دخلها (إليا، 2006، ص6).

بينما قال آخرون بأن أنشطة الأعمال الصغرى هي في جوهرها أي نشاطات أعمال تجلب دخلاً إلى الأسرة، ويشير هذا المصطلح إلى أنشطة الأعمال المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك الأشخاص/الأفراد (أصحاب أنشطة الأعمال الصغرى) الذين يعملون من منازلهم (خالد، 2006، ص5).

ولقد عرف معجم الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر المشروع الأصغر Microenterprise بأنه نشاط اقتصادي موجه للسوق به 10 موظفين أو أقل (بما فيهم المالك وأفراد الأسرة الذين لا يحصلون على أجر) يمتلكه ويشغله شخص ذو دخل متواضع.

وقد ذهبت الأسكوا 2001 إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 5-250 عامل (مراد، 2010)، بينما اعتمدت منظمة التعاون والتنمية معيار عدد العاملين لتصنيف منشآت الأعمال حيث اعتبرت المنشأة الصغيرة جداً تلك المنشأة التي يعمل بها أقل من 20 عاملاً بينما يرتفع عدد العاملين في المنشأة الصغيرة إلى أكثر من 20 وحتى 99 عاملاً، بينما رأى المشروع العربي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ريادي) بأن المشروعات متناهية الصغر هي تلك المشروعات التي يعمل بها بين 1-4 عمال (الأسرج، 2012، ص15).

وقد فرق الاتحاد الأوربي بين مشروع وآخر على أساس رأس المال وعدد العاملين، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من 9 عمال بالمشروع الصغير جداً، أما المشروع الذي يعمل فيه ما بين 10-99 عاملاً فهو مشروع صغير، أما الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية فقد اعتبرت المشروع الصغير جداً هو الذي يعمل فيه أقل من 10 عمال إلى جانب مجموعة من الخصائص (الإيرادات، رأس المال، المبيعات).

أما في الدول النامية فقد اعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن المشروعات الصغيرة جداً هي المشروعات التي يعمل فيها 1-4 عمال أما المشروع الصغير فيعمل فيه 5-19 عاملاً.

وفي الأردن لا يوجد تعريف قانوني أو رسمي محدد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة واقتصر على محاولات بعض الباحثين والدارسين، فبينما عرفه بعضهم المشروعات الصغيرة جداً بتلك التي توظف أقل من 5 عمال عرفها آخرون بتلك التي توظف بين 5-15 عاملاً، ولأغراض المسوحات فقد اعتبر الأردن بعد العام 2000م بأن المشروع الصغير جداً هو المشروع الذي يشمل من 1-4 عمال أما المشروع الصغير فهو ذلك المشروع الذي يشغل من 5-19 عاملاً.

وفي الجزائر اعتمد معيار العمالة ورأس المال معاً، فالمشروعات الصغيرة جداً تشغل 1-9 عمال وبرأس مال 20 مليون دينار جزائري، والحصيلة السنوية 10 مليون دينار جزائري (حداد، 2006، ص2).

أما في مملكة البحرين (www.moic.gov.bh/MoIC) فقد ميزت وزارة الصناعة والتجارة المشاريع متناهية الصغر بتلك التي يعمل بها حتى 10 أشخاص ولكنها أضافت شروطاً أخرى تتعلق برأس المال ومعدل دوران رأس المال السنوي.
ولقد توصل الخبراء العرب في اجتماعهم "خزينة العرب للتطوير الاجتماعي والاقتصادي" المنعقد في دمشق 1993 إلى تعريف المنشآت الصغيرة جداً بأنها تلك المنشآت التي تستخدم 5 عاملين على الأكثر ويبلغ رأس مالها المستثمر حوالي 5 آلاف دولار أمريكي إضافة إلى أصول ثابتة أما المنشآت الصغيرة فهي تلك التي تشغل 15 عاملاً على الأكثر ويبلغ رأس مالها المستثمر حوالي 15 ألف دولار أمريكي إضافة إلى أصول ثابتة (حامد، مهند وآخرون، 2007، ص13).

ثانياً: معايير تصنيف المشاريع

يتضح من التعريفات المختلفة لمفهوم المشاريع الصغيرة بأنه لا يوجد اتفاق محدد لتعريف تلك المشروعات الصغيرة أو حتى المتوسطة والكبيرة منها، وتستند الدول العربية في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال وحجم المبيعات ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال (الأسرج، 2012، ص9).
وقد اعتمدت مؤسسة الإغاثة الإسلامية في فلسطين معيار رأس المال لتصنيف المشاريع التي تستهدفها فاعتبرت المشاريع متناهية الصغر تلك المشاريع التي لا يزيد رأس مالها عن ثلاثين ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الأخرى (الإغاثة الإسلامية فلسطين، برنامج تنمية المشاريع الصغيرة جداً بنظام المرابحة للآمر بالشراء، السياسة والإجراءات، 2009)، وبذلك أغفلت الإغاثة الإسلامية معيار حجم العمالة الذي أكد عليه الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير وبالغ الصغر.

ويرى الباحث أن معايير تصنيف المشروعات يمكن تصنيفها إلى معيارين مهمين:
المعايير غير المالية: والتي تشمل عدة معايير منها التكنولوجيا المستخدمة وبعض المعايير الخاصة ببعض المشاريع كعدد آليات النقل وغيرها، أما أهم المعايير غير المالية فهو معيار العمالة، ويقصد به عدد العمال الذين يعملون بالمشروع في مختلف التخصصات، وهذا المعيار يمثل أبسط المعايير المستخدمة وأكثرها انتشاراً وذلك لسهولة قياسه وبالتالي سهولة مقارنته بين المشاريع المختلفة في المجتمع الواحد أو بين مجتمعين مختلفين، غير أنه يؤخذ على هذا المعيار أنه لا يأخذ بالاعتبار الاختلاف التكنولوجي المستخدم في المشاريع المختلفة.

المعايير المالية: والتي تشمل عدة معايير منها حجم الاستثمار وقيمة المبيعات والميزانية العمومية.
ويعتبر معيار حجم الاستثمار أو رأس المال المستثمر معياراً مهماً وواسع الانتشار بين دول مختلفة للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث أنه يقدم صورة عن حجم نشاط المشروع.
كما تستخدم بعض الدول معيار حجم المبيعات السنوية أو الإنتاج السنوي حيث تعكس حجم المشروع من خلال تقديم صورة عن نشاطه وقدرته على المنافسة في السوق.

ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والصغرى

تشكل المشروعات الصغيرة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية لدى معظم دول العالم، فهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة.
حيث تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال (سروار، 2002، ص3).

وتعزز (أجفند، 2012) هذا الرأي حيث تعتبر أن تطبيقات التمويل الأصغر عبر بنوك الفقراء التي تدعمها في عدد من الدول العربية تكشف عن حقائق جلية عن جدوى هذه الآلية في إخراج الشرائح المستهدفة من دائرة الفقر ودمجها في العملية الإنتاجية.

وتُجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم

كما أنها توفر ما بين 40%-80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول (مراد، 2010).

فعلى صعيد التشغيل والمساهمة في الناتج المحلي، تعتبر المشروعات الصغيرة مشروعات كثيفة العمالة فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل لذوي الطبقات البسيطة والضعيفة، فلقد أكد مؤتمر العمل الدولي 1998 على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد فرص العمل، فعلى المستوى الدولي تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مركزياً في الاتحاد الأوربي فتمثل نحو 99% من جميع أنواع المشروعات، وتحقق السياسيون في دول أمريكا اللاتينية من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي التي توجد فرص عمل حقيقية وتنقل التكنولوجيا الجديدة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي الصين وُجد أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات صغيرة حيث تمثل نحو 80% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي توظف حوالي 95% من إجمالي العمالة الصينية، وفي أفريقيا تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المشروعات الخاصة وتساهم بنحو 50% من العمالة وإجمالي الناتج المحلي في معظم الدول الأفريقية، وفي هونج كونج تستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أكثر من 50% من العمالة وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان نحو 99.7% من إجمالي المشروعات (أحمد، 2009، ص4).

وبالتالي فإن أثر المشروعات الصغرى في المساهمة في تحقيق إحلال الواردات بدا واضحاً في تبني تلك الدول دعم هذه المشروعات، حيث بدأت بعضها في دعم إنتاج ما يتطلبه السوق المحلي كخطوة أولى تعدتها بعض الدول من تحقيق المنافسة والبدء بالتصدير وبالتالي يمكن اعتبار أن المشاريع الصغيرة والصغرى تشكل الأساس للمشاريع الكبيرة.

أما على صعيد الدول النامية تحديداً فتعتبر المشاريع الصغيرة بشكل عام والصغرى بشكل خاص أهم الأدوات المستخدمة للتخفيف من حدة الفقر، فقد اعتمدتها العديد من تلك الدول للمساهمة في تحقيق أهدافها التنموية، حيث أنها توفر فرص عمل مقابل أجور للعمال من الأسر الفقيرة، بما يوفر الاحتياجات الأساسية لمعيشة تلك الأسر وبما يخدم تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

فقد لاحظت لجنة الجوع المنبثقة عن الأمم المتحدة أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي (إليا، 2006).

أما على الصعيد المحلي فتعتبر المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر الأساس المكون للاقتصاد الفلسطيني، فهناك 90% من المشاريع المقامة في فلسطين يغلب عليها تعريف المشاريع الصغيرة من حيث حجم المشروع، ونسبة العمالة التي تقل عن 10 عمال في المشروع الواحد (الصفدي، 2004، ص2).

رابعاً: خصائص المشروعات متناهية الصغر

تختلف المشروعات الصغيرة والصغرى عن المتوسطة والكبيرة على عدة أوجه، سواء في طبيعة التنظيم والملكية والإدارة أو في التمويل وحجم رأس المال، أو العمالة من حيث الكم والنوع والتكنولوجيا المستخدمة إلى غيرها من التباينات.

ويرى محفوظ (2004) أن من مميزات تلك المشروعات انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل، حيث أدى إلى جعلها مؤسسات كثيفة العمالة، لا سيما في المشروعات الحرفية، الشئ الذي رشحها لتكون حلاً ناجعاً لمشكلة البطالة في العديد من الدول كالهند ومصر (محفوظ، 2004، ص3)، كما أن انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل في تلك المشروعات أدى إلى استعمال أقل للتكنولوجيا واعتمادها على التكنولوجيا المحلية بشكل أساسي مما أعطاها مزيداً من المرونة وخفض مصاريف التشغيل.

كما تمتاز هذه المشاريع بالانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافياً بين مختلف الأقاليم والمحافظات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة (حداد، 2006، ص4).

ولقد لخص (فرحان، 2010، ص24) في رسالته بعض خصائص تلك المشروعات فاعتبرها تشجع على الابتكار والتطوير من خلال تنمية القدرات الفردية كما اعتبرها تربي روح الانتماء ووصفها بأنها تخدم في الغالب السوق المحلية وتعتمد أساساً على الخامات المحلية وتنتشر في الغالب في المدن والتجمعات السكنية عكس المشروعات الكبيرة والمتوسطة، كما رأى أنها لا تشكل اهتمام للمنشآت الكبيرة ولا تعتبر منافسة لها.

خامساً: معوقات المشروعات الصغرى

تمثل المشروعات الصغرى أهمية بالغة لمعظم دول العالم والنامية منها على وجه التحديد، ولكن تلك المشروعات تواجه العديد من المعوقات على الصعيد الداخلي كالتسويق والمنافسة والتمويل والتشريعات والسياسات أو على الصعيد الخارجي كالمنافسة مع الواردات والصادرات والابتكار والتقدم التكنولوجي خاصة في ظل تحرير الأسواق والعولمة التي أصبحت مسيطرة على أسواق العالم مجتمعة.

تلك المعوقات أوجدت تحديات عدة أمام هذا النوع من المشروعات وخاصة في الدول النامية، والتي ينظر لها البعض على أنها أوجدت فرصاً جديدة للمشروعات الصغيرة للبقاء والنمو في ظل انتقال المعرفة

بسهولة وبقيود أقل مقارنة بفرص المشاريع ذات الهياكل التنظيمية الكبرى والتي تمتاز بضعف المرونة أمام هذه المتغيرات.

ولقد صنف الباحث أهم تلك المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى إلى معوقات إدارية وفنية ومالية كما يلي:

المعوقات الإدارية

1) تواجه تلك المشروعات عقبة كبيرة تتمثل في غياب أو ضعف القوانين والتشريعات التي تحمي هذه المشروعات وفي بعض الأحيان تتوفر ولكنها تفرض إجراءات تحد من نمو هذه المشاريع.
2) يضاف إلى ذلك غياب المؤسسات التي تعمل على تبني ودعم المشروعات الصغيرة التي تندرج تحتها النقابات والاتحادات والتي يتوقع أن توفر خدمات تطوير الأعمال التي تعمل على رفع مستوى المشروع الصغير إدارياً ومادياً.
3) تعاني بعض المجتمعات من ضعف البنية التحتية في بعض المناطق خاصة الريفية والقروية منها كنقص خدمات الماء والكهرباء وشبكات الطرق والتي تحد من انتشار هذه المشروعات بل وتدفع سكان تلك المناطق للخروج إلى المدن في سبيل البحث عن سبل العمل.

المعوقات الفنية

1) على صعيد التسويق فإن معظم منتجات هذه المشروعات تكون موجهةً للأسواق المحلية التي تقابلها بمحدودية مما قد يؤدي إلى عدم استيعاب كامل السلع، كما تواجهها بدخول محدودة أحياناً وأذواق متباينة لا تقدر فنون الإنتاج على مقابلتها، ويضاف لذلك السلع المنافسة المحلية والمستوردة.
2) تعتمد المشروعات الصغيرة على الأيدي العاملة المحلية والتي عادة ما تكون غير مدربة، وكذلك فإن الاعتماد على الأدوات والمعدات البسيطة في الإنتاج تخفض من جودة المنتج وبالتالي تضعف المنافسة أمام المشروعات المتوسطة والكبيرة الداخلية والخارجية.
3) وعلى صعيد العمالة فإن بعض المشروعات الصغيرة تتطلب توفر العمالة الماهرة التي تمثل رأس مال تلك المشروعات، هذه العمالة لا تتوفر أحياناً بوفرة حيث تُجتذب تلك العمالة من خلال العمل في المشروعات المتوسطة والكبيرة أو في المؤسسات الأكثر استقراراً كالوظائف الحكومية أو أنها تجد فرصاً خارجية أفضل.

المعوقات المالية

1) تواجه المشروعات الصغرى صعوبة في توفير التمويل اللازم للانطلاق أو لتوسعة المشروعات القائمة، فالادخار الذاتي في الدول النامية ضعيف والجهات الممولة تتطلب توفير ضمانات متعددة للإقراض والذي يعجز عنه ذوي الدخل المحدود أو الفئات الضعيفة في المجتمعات النامية كالفقراء والنساء.
2) فرص التمويل المحدودة يقابلها احتياجات تمويلية لتغطية نفقات العمليات التسويقية والتوزيعية التي تعتبر مرتفعة التكاليف، ففي سبيل التكيف ومنافسة منتجات المشروعات الكبيرة المحلية والمنتجات المستوردة تحاول هذه المشروعات إنتاج سلع جديدة فتواجه صعوبة في الحصول على المواد الأولية والتكنولوجيا بسبب توفر تلك المنتجات خارج السوق المحلية، وفي حال توفرها محلياً فإنها تكون بأسعار مرتفعة مما يرفع كلفة الإنتاج مما يفقدها قدرتها على المنافسة الخارجية أو حتى الداخلية للبضائع المستوردة.
3) عقبة التنافس على العمالة مع المؤسسات الأكبر والوظائف المستقرة تمثل عقبة كبيرة أمام المشروعات الصغرى بتكلفتها المرتفعة والتي تعجز هذه المشروعات توفيرها.

سادساً: الخلاصة

يتضح من التعريفات المختلفة لمفهوم المشاريع الصغيرة بأنه لا يوجد اتفاق محدد موحد دولياً لمفهوم وتعريف تلك المشروعات أو حتى المتوسطة والكبيرة منها، ويتبين من خلال التعريفات بأن الدول والمؤسسات المختلفة تحاول استخدام تعريفات تتناسب مع طبيعة اقتصاد المجتمع المحلي ويتلاءم مع حجم مشروعاته، كذلك فإن الاستناد إلى عدة معايير في التعريف أوجد هذا التباين بين تلك الدول والمؤسسات.

ولقد لخص الباحث ضمن هذا الفصل أهم المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة والتي تقع معظمها ضمن المعايير المالية وغير المالية.

وكذلك أجمل الباحث أهمية المشروعات الصغيرة التي أكدت آراء الباحثين على أهميتها المتعاظمة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية وبالتالي فمن المتوقع أن تسهم تلك المشروعات في تحقيق التوزيع العادل للثروة بين المناطق المختلفة وبين القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وكما تسهم المشروعات الصغرى في توفير النقد الأجنبي.
كذلك فإن للمشروعات الصغيرة أهمية اجتماعية تتمثل في توفير فرص عمل للفئات الضعيفة في المجتمع وكما تعمل على الحد من الهجرة الداخلية والخارجية.
كذلك يرى الباحث أن المشروعات الصغرى تتيح استخدام الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع، حيث تسهم بلا شك في تشغيل فئات الفقراء وذوي الدخول المحدودة والنساء ولعل أهم أشكال المشاريع متناهية الصغر هو الشكل العائلي الذي يشغل الأسرة متكاملة بما يسهم في استغلال طاقات تلك الفئات ويصب في رصيد الدخل القومي.

وكذلك تلعب المشروعات الصغرى دوراً مهماً في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل، ولعل ذلك لا يكون واضحاً في الدول النامية التي تعاني من ضعف الادخار ولكنه يظهر جلياً في الدول الأكثر تقدماً حيث يسعى أصحاب الدخول للتوفير من دخولهم من أجل استثمارها أو من خلال تشغيلها مباشرة في مشاريعهم الخاصة، ولعل ذلك أهم ما يرفع نسبة المشاركة من الفئات المختلفة في الاقتصاد الوطني بما يسهم في تحقيق التوزيع العادل للثروة بين المناطق المختلفة وبين القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

كما تسهم المشروعات الصغرى في توفير النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلع ذات فرص تصديرية أحياناً أو من خلال إنتاج سلع بديلة للسلع المستوردة، وإن كان ذلك لا يظهر بقوة في بعض المجتمعات التي

تفتقر فيها الصناعات المحلية للجودة المنافسة، ولكنها أحياناً كثيرة تسهم في جزء من العملية الإنتاجية المعدة للتصدير.

ولأن المشروعات الصغرى تستخدم غالباً مواد خام محلية بسيطة ولا تستدعي استيراد معدات وآليات مكلفة فإن ذلك يسهم في تحسين الميزان التجاري، ونظراً لبساطة وصغر حجم تلك المشاريع فإن تأثرها بالتقلبات الاقتصادية يكون محدوداً وبالتالي فهي تناسب اقتصاديات الدول النامية فتسانده في مواجهة الانتكاسات كالتضخم والكساد.

بل تتعدى المشاريع الصغرى الأهمية الاقتصادية إلى أهمية اجتماعية لا تقل أهمية في مجالات مختلفة، ولأن جزء ليس ببسيط من مصادر التمويل لهذه المشروعات يعتمد على التمويل غير الربحي فهو غالباً ما يحمل رسائل اجتماعية يهدف لتحقيقها من خلال ذلك التمويل، فعلى الصعيد الاجتماعي تمثل المشروعات الصغرى ملاذاً للفئات الضعيفة في المجتمع وبالتالي تعتبر شريحة الفقراء ومحدودي الدخل والخريجين الجامعيين والنساء من أكثر الفئات التحاقاً ببرامج الإقراض المختلفة.

فالمشروعات الصغرى تخدم التوظيف الأمثل للموارد البشرية بما في ذلك أهم مكونات القوة العاملة المعطلة متمثلة في الشباب والمرأة خاصة في المجتمعات النامية، فالمشروعات الصغيرة تستثمر تلك الطاقات وتنمي مهاراتها المختلفة وتوجهها بما يخدم الأهداف التنموية للمجتمع.

كما أن للمشروعات الصغرى دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية بين المناطق المختلفة والقطاعات المختلفة وكذلك الهجرة الخارجية للقوى والمواهب الشابة، كما أنها تسهم في تنمية العلاقات العامة في المجتمع بما يزيد من ترابطه، كما أن تلك المشاريع تبعد بلا شك المجتمعات النامية عن مخاطر المشكلات الاجتماعية المختلفة وتجنبه الإنفاق على برامج التأهيل والتوعية.

ولقد لخص الباحث أهم خصائص المشروعات الصغيرة، حيث وجد أن أول ما تمتاز به المشاريع الصغرى انخفاض رأس المال سواء خلال فترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، وينعكس ذلك على قصر فترة استرداد رأس المال مما يميز تلك المشروعات لتكون محط اهتمام الطبقات المختلفة من ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين، هذا الانخفاض في رأس المال اللازم لهذه المشروعات انعكس على طبيعة ملكيتها، مما جعلها تأخذ طابع الملكية الفردية أو العائلية أو الملكية لعدد محدود من الأشخاص بما ينعكس في استقلالية إدارة تلك المشروعات ووضوح هيكلها التنظيمي الذي يجمع غالباً بين الملكية والإدارة والتشغيل وبالتالي قصر الدورة المستندية وسرعة التنفيذ مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، كذلك فإن الهيكل التنظيمي المحدود جعل من هذه المشروعات أداة للتدريب الذاتي حيث تتكرر فيها الأعمال الفنية بشكل مستمر مما يمنح الفرصة لتكرار

تلك المشروعات وانتشارها بين طبقات محددة، ولكن هذه البساطة في الهيكل التنظيمي انعكست في ضعف الخبرة الإدارية والتسويقية وكذلك قلة الإلمام وتوفير البيانات المالية، حيث أن كثيراً من تلك المشاريع اعتمد نجاحها على كفاءة صاحب المشروع ومهاراته الفردية وعلاقاته الشخصية.

ومما يميز هذا النوع من المشاريع كذلك سهولة إنشائها والتي تنبع من بساطة أفكارها ومخرجاتها وصغر تكاليفها التأسيسية فهي لا تحتاج إلى إعداد دراسات الجدوى المعمقة ولا إلى الإجراءات القانونية المعقدة مما أكسبها سرعة البدء في التشغيل.
كما أن هذه المشروعات لديها القدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة سواء على الصعيد الإنتاجي أو التسويقي وبشكل أفضل من المشروعات الأكبر، فهي أقدر على تغيير الهيكل التنظيمي العامل أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو حتى التمويل مما يجعلها أقل عرضة للفشل، كذلك فهي أكثر قدرة على التجديد والابتكار في تكنولوجيا الإنتاج والتعبئة والتغليف حسب رغبة المستهلك، كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق حسب المتغيرات المختلفة وبما يخدم مصلحة المشروع.

أما فيما يخص التمويل فإن المشروعات الصغرى تعتمد أساساً على التمويل الذاتي لصاحب المشروع وفي حال عدم كفايته فإنه يضطر للاقتراض من الأقارب أو المؤسسات التجارية أو جهات التمويل الأخرى كالمؤسسات غير الربحية والتعاونيات والاتحادات، وفي هذه الحالة يكون مضطراً إلى توفير ضمانات كافية حسب سياسة المقرض وهو ما يصعب مهمة صاحب المشروع، وبالتالي فإن خيارات التمويل أمامه تكون محدودة إذا ما قورنت بالمشروعات المتوسطة أو الكبيرة.

وتعتبر الفرصة التسويقية لهذه المشروعات محدودة، إذ أنها تنتج في الغالب سلعاً أساسية توجهها للسوق المحلي ولعلها لا تخرج عن الإطار الجغرافي الذي تعمل فيه، وتلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين غالباً ما يكونون من ذوي الدخل المنخفض.

ويرى الباحث أن أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى ضعف الكفاءات الفنية والمالية التي تعتبر من أهم عوامل نجاح الأعمال بشكل عام، أما ضعف الكفاءات الفنية فتشمل المهارات الإنتاجية والتسويقية والتخزينية وغيرها، أما الكفاءات المالية فتشمل الأعمال المحاسبية وإعداد دراسات الجدوى وغيرها، ولقد صنف الباحث تلك المعوقات خلال هذا الفصل حيث تم تقسيمها إلى معوقات إدارية وفنية وأخرى مالية.

الفصل الثالث: التمويل والمشاريع متناهية الصغر محلياً

المبحث الأول: المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية

مقدمة

أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر على الصعيد الفلسطيني

ثانياً: مصادر تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية

ثالثاً: نشأة قطاع تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية

رابعاً: أهمية قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد المحلي

خامساً: خصائص قطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية

سادساً: البيئة القانونية لقطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية

سابعاً: الطلب المحتمل في الأراضي الفلسطينية

ثامناً: الخلاصة

مقدمة

لقد عانى قطاع التمويل الأصغر من كثير من المعيقات التي فُرضت فترة الاحتلال والتي بدأت بالزوال عقب توقيع اتفاقية أوسلو، حيث بدأ العمل بنظام مالي فلسطيني وبدأت المنظمات الأهلية بالعمل في خدمة المجتمع المحلي معتمدة على المنح الخارجية.

وللمشروعات متناهية الصغر خصوصيتها في الأراضي الفلسطينية فهي مرتكز رئيس في الاقتصاد المحلي، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عدة يقف على رأسها عدم توفر التمويل اللازم لدعمها.

يقدم الباحث في هذا الجزء من الفصل مفهوم المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية ومدى أهمية هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر عدد من الباحثين، كما يقدم نبذة عن نشأة هذا القطاع وأهم خصائصه وكذلك تعريف بأهم مقدمي خدمة الإقراض في الأراضي الفلسطينية والبيئة التشريعية التي تعمل من خلالها تلك الجهات وأخيراً يختتم هذا الجزء بتقديرات مختلفة للطلب المحتمل على خدمة الإقراض في الأراضي الفلسطينية.

أولاً: مفهوم المشروعات متناهية الصغر على الصعيد الفلسطيني

اعتبرت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير وبالغ الصغر على الصعيد الفلسطيني بأن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر هي مشاريع مدرة للدخل توظف خمس عمال فأقل (الصفدي، 2004).

وحسب العاجز (2008، ص20) فإن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصنف المشاريع المتناهية الصغر لغرض الأبحاث والدراسات بتلك التي يعمل بها أقل من خمس عمال بينما يعمل في المشاريع الصغيرة من 5-19 عاملاً.

ويرى خالد (2006) بأنه كثيراً ما يتم خلط القروض الصغرى في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ويرى بأن القاعدة العامة المقبولة في قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني هي أن القرض الأصغر يكون مبلغه الأصلي من 50 دولار إلى 5 آلاف دولار بينما يتراوح حجم قرض أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة من 5 آلاف إلى 25 ألف دولار (خالد وآخرون، 2006، ص5).

ولقد قدم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تعريفاً للمنشأة الصغيرة جداً بأنها تلك المنشأة التي تشغل أربعة عمال أو أقل وعرف المنشأة الصغيرة بتلك التي توظف ما بين 5-9 عمال أما المنشأة المتوسطة فهي التي تشغل بين 10-19 عاملاً. (سابيلا، 2009، ص12)

وقد اعتمدت مؤسسة الإغاثة الإسلامية فلسطين معيار رأس المال لتصنيف المشاريع التي تستهدفها فاعتبرت المشاريع المتناهية الصغر تلك المشاريع التي لا يزيد رأس مالها عن ثلاثين ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الأخرى.

وتميز أدبيات التنمية أحياناً بين مصطلحي صغير ومتناهي الصغر اعتماداً على حجم العمالة في هذه المشاريع وهذا التمييز ليس دائماً صحيحاً في بيئة مثل بيئة الاقتصاد الفلسطيني، حيث يواجه معظم أصحاب الأعمال نفس العقبات والقيود في الحصول على مصادر التمويل اللازم لتطوير أعمالهم واستمراريتها ولا يملكون الضمانات اللازمة، وبشكل عام فإن سياسات الإقراض التقليدية تميز بين النوعين من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عند القرار الائتماني الذي يعتمد على مقدرة أصحاب المشاريع في إدارة أعمالهم وسجلهم التجاري التاريخي وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على التسهيلات المطلوبة (الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر، 2003).

ثانياً: مصادر تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية

يعاني أصحاب المشاريع متناهية الصغر الفلسطينيين صعوبة في الحصول على الخدمات التمويلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من امتلاك 25% منهم لحسابات مصرفية فإن الغالبية (90%) لا يمكنهم الحصول على خدمات تمويلية أخرى مثل الاقتراض أو الادخار ويعمل في الضفة الغربية حوالي 50% من المشاريع متناهية الصغر في القطاع غير النظامي بينما يعمل 55% في قطاع غزة (بلانيت فايننس، 2007).

ويعتمد تمويل المشروعات في قطاع غزة على المدخرات الشخصية بشكل أساسي، فيما تعتبر البنوك ومؤسسات الإقراض هي المصدر الخارجي الرئيس لتمويل مثل هذه المشاريع، إلا أن أغلب البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك تجارية غير متخصصة، وتتقاضى هذه البنوك نسب فائدة تتراوح بين 9% و11% كما أن هناك بنكين إسلاميين[3] يتقاضيان نسبة أرباح تكاد تساوي نسبة الفائدة في البنوك التجارية، وتشكل المرابحة الصيغة الأكثر انتشاراً بين صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية، إذ بلغت التمويلات الممنوحة على شكل المرابحة 86% فيما بلغت المضاربة 5.1% (مكحول، 2011).

[3] هما البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي بينما تم افتتاح بنك إسلامي جديد "البنك الوطني الإسلامي" يعمل في قطاع غزة.

وتمثل البنوك البوابة الأوسع للقطاع الخاص الممول لهذه المشروعات، حيث يوجد في الأراضي الفلسطينية 19 مصرفاً تتوزع بين بنوك فلسطينية وأجنبية معظمها فروع لبنوك عربية، ومن بين تلك البنوك مجموعة من البنوك الإسلامية.

وبينما نجد بعض تلك البنوك تقدم تمويلاً بأشكال مختلفة للمشاريع الصغيرة كبنك فلسطين والإسلامي الفلسطيني والعربي والوطني فإن البنك الوحيد المتخصص في تقديم تلك الخدمة هو بنك الرفاه الذي افتتح في العام 2005 برأسمال 30 مليون دولار وحدد أهدافه بتقديم رزمة من الخدمات المالية في مجال التمويل الصغير ومتناهي الصغر بما في ذلك خدمات التوفير، وتم إنشاء البنك وفقاً لقانون البنوك التجارية المعمول به في فلسطين والذي اعتبر في موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت أن مصادر التمويل الرسمية محدودة ولا تلبي أكثر من 13% من حاجات المشاريع الصغيرة و2% من حاجات القطاع الاقتصادي (www.alrafahbank.ps).

أما المؤسسات غير الهادفة للربح فتمتاز قروضها بقصر مدتها وذلك بهدف جعل أعداد المستفيدين من هذه البرامج أكبر كونها تعتمد في تمويلها على الدول الأجنبية من خلال المنح والمساعدات فيما يغيب التنسيق بين برامج هذه المؤسسات للقضاء على مشكلة اقتصادية أو إنجاح سياسة معينة وذلك بسبب اعتمادها على البرامج والخطط التي تحددها الدولة أو المنظمة مانحة التمويل وتولي كل مؤسسة من هذه المؤسسات اهتمام بقطاع دون غيره (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا www.wafainfo.ps، 2011).

وتنقسم مؤسسات الإقراض إلى ما هو محلي وما هو أجنبي، وغالباً ما تكون نسبة الفائدة في هذه المؤسسات أقل منها في البنوك وغالباً ما تتقاضى هذه المؤسسات عمولة إدارة ومتابعة طوال فترة التمويل (البحيصي، 2006، ص11)، أما مؤسسات الصرافة المنتشرة بكثافة في الأراضي الفلسطينية فإنه لا ينظر إليها على أنها جزء من القطاع الرسمي للتمويل الأصغر، حيث أنها تقوم بتوفير التمويل في بعض الأحيان وبآليات غير رسمية.

ثالثاً: نشأة قطاع تمويل المشاريع متناهية الصغر في الأراضي الفلسطينية

يعتبر التمويل الأصغر ظاهرة شائعة في العديد من المجتمعات خاصة بين الطبقات محدودة الدخل ولكنه بدأ يأخذ الطابع الرسمي في منتصف سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الأراضي الفلسطينية وبحكم الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر حتى اتفاقية أوسلو في العام 1993 كانت بعيدة عن هذا القطاع، حيث

لم يكن يسمح بترخيص البنوك التجارية الفلسطينية، ناهيك عن غياب تام لقطاع العمل الأهلي في هذا المجال وضعف في المجالات الخدمية الأخرى.

ومع تفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، برز اهتمام كبير بضرورة تقديم وزيادة الدعم المالي المباشر دون المرور بالأجهزة الإسرائيلية لسكان الضفة وغزة في كافة القطاعات.

وبادر الاتحاد الأوروبي وبقرار رسمي، إلى تقديم مساعدات مباشرة وبتنسيق غير معلن مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولتقديم دعم إلى مؤسسات فلسطينية غير حكومية قائمة أو جديدة يديرها فلسطينيون، ومن ضمن هذا الدعم خصصت موازنات لدعم مؤسسات فلسطينية أهلية تقدم خدمات تمويل لأصحاب المشاريع القائمة أو الجديدة.

وقد أنشئت مؤسسات خصيصاً لهذا الغرض مثل: المجموعة الاقتصادية للتنمية EDG، والشركة الفنية للتنمية TDC، والشركة العربية للإقراض ADCC، والشركة الزراعية المتحدة UAC. وعلى صعيد آخر أنشئ برنامج التشغيل (MMP) التابع لوكالة الغوث عام 1991، إضافة إلى العديد من برامج التمويل المحدودة في عدد من المؤسسات الأهلية (الشبكة، 2009).

ولقد بدأت مؤسسات الإقراض متناهي الصغر الفلسطينية في منتصف التسعينيات بدعم من الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوربي ضمن برامج تمويل المنظمات غير الحكومية، وتقدر استثمارات الجهات المانحة بحوالي 30 مليون دولار في هذا المجال، سواء استثمار في رأس المال أو تقديم المساعدة الفنية لقطاع الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرت الدول المانحة في تقديم الدعم بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوربي وهي أكثر الجهات المانحة نشاطاً هذه الأيام في دعم قطاع الإقراض متناهي الصغر (بلانيت فايننس، 2007).

وبعد اتفاقية أوسلو وتحديداً بعد اتفاقية باريس الاقتصادية في العام 1994 أتيحت الفرصة أمام إنشاء البنوك والمؤسسات المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة النقد الفلسطينية التي أصدرت القانون المصرفي الفلسطيني وبدأت المؤسسات الأهلية بالعمل الفعلي على الأرض.

وتباعاً بدأت مؤسسات مختلفة بالتوجه نحو العمل في هذا المجال، ففي العام 1995 بادرت مؤسسة إنقاذ الطفل الأميركية بإنشاء برنامج إقراض متناهي الصغر يستهدف النساء وفي العام 1999 انفصل البرنامج على شكل مؤسسة فلسطينية باسم الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، وفي عام 1995 أسست مؤسسة أنيرا الأميركية صندوق قروض للنساء، وفي العام 1996 أنشأت مؤسسة أوكسفام الكندية مؤسسة لتمويل المشاريع الصغيرة النسائية لتتحول بعد ذلك الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة"، وفي

عام 1995 أطلقت مؤسسة الإسكان التعاوني الأمريكية (CHF) برنامج إقراض لتحسين ظروف السكن للفئات الفقيرة والريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتتحول لاحقاً أيضاً إلى مؤسسة محلية تحت اسم ريادة (الشبكة، 2009).

وفي إطار دعم بناء قدرات تلك المؤسسات بما يخدم الطبقات المستفيدة تأسست في العام 2002 شبكة التمويل الصغير ومتناهي الصغر التي سجلت رسمياً في العام 2004، وانطلق عمل الشبكة بعضوية تسعة مؤسسات، لتضم وفق موقعها الرسمي في العام 2012 إحدى عشرة مؤسسة محلية تعمل في مجال التمويل الصغير ومتناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولقد كان من أهم أهداف الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر تقديم الدعم اللازم لقطاع التمويل الصغير في فلسطين، وتعزيز قدرات مؤسسات التمويل الأصغر من خلال مجموعة من البرامج والنشاطات التي تساعد في بناء قدرات طواقم العمل، لتنعكس إيجابياً على أداء المؤسسات وبالتالي على الخدمات المقدمة للعملاء في هذا القطاع وصولاً الى الهدف الأعظم وهو مكافحة الفقر والمساهمة في تحسين المستوى الاقتصادي (www.palmfi.ps).

رابعاً: أهمية قطاع تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد المحلي

تشير إحصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (2003) أن 95% من الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تصنف بأنها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.
ولقد تبين من خلال إحصاءات التعداد العام للمنشآت أن المنشآت العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته 90.7% من مجموع المنشآت الاقتصادية، في حين بلغت نسبة المنشآت التابعة للحكومة 4.9% ونسبة المنشآت العاملة في القطاع الأهلي 3.3% فيما بلغت نسبة المنشآت التابعة للسلطات المحلية 0.7% والنسبة المتبقية كانت من نصيب وكالة الغوث والهيئات الدولية، وقد بينت نفس الإحصاءات أن المنشآت الفردية (يملكها شخص واحد) بلغت نسبة 86.2% (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الاقتصادية 2007، 2008).

وبلغ عدد المنشآت الصغيرة (التي يبلغ عدد العاملين فيها خمسة عمال فأقل) حوالي 95.5 ألف منشأة تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2009، وتشكل هذه المشاريع الشريحة التي تستهدفها برامج

التمويل الصغير، وتتميز هذه المنشآت بين 85.1% منشآت توظف عاملين فأقل، 14.9% توظف بين 3-5 عمال، كما أن 67% من المنشآت الصغيرة يقل رأسمالها عن 5 آلاف دولار لعام 2004 وأن 91% من المنشآت الصغيرة يقل رأس مالها عن 20 ألف دولار وأن غالبية تلك المنشآت تعمل في مجال التجارة، حيث بلغت نسبتها حوالي 58.1% كما أن 90% منها تصنف على أنها مؤسسات فردية (مكحول، 2011).

واعتبر مركز الدراسات والأبحاث (2014) أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الظروف الطبيعية له مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الفلسطيني ككل، حيث إن نشوء مشروعات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل للشباب مما يعزز من التنمية الاقتصادية نظراً لما تمثله نسبة هذه المشروعات في الاقتصاد المحلي المقدر بنحو 90% من إجمالي المشاريع.

وفي العام 2013 سجلت معدلات البطالة بين الشباب (15-29) سنة نسبة 37.0% وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20-24) سنة بواقع 41.1% مقابل 40.6% بين الأفراد (15-19) سنة، و31.8% بين الأفراد (25-29) سنة، وتركزت البطالة بين الشباب (15-29) سنة الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر بواقع 45.7% ولقد بلغ معدل البطالة بين الخريجين 52.5% خلال الربع الأول 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013)، وترى (ماس، 2012) أن ارتفاع نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني يدفع باتجاه حلول عملية لهذه النسب التي أصبحت متراكمة في ظل عوامل أخرى من الإغلاق والحصار وارتفاع أعداد الخريجين الجامعيين.

وتشير بيانات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر إلى ارتباط وثيق بين تطور ونمو قطاع التمويل الأصغر ومعدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني وحساسيته له، (الشبكة، 2009)، ولهذا الرأي ذهب (مقداد، 2010) في مقالته بعنوان المشاريع الصغيرة طوق النجاة لفقراء فلسطين (www.insanonline.net)، والتي أكد فيها على أهمية دعم إنشاء المشاريع الصغيرة في ظل الواقع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة.

وقد اعتبرت الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر بأن توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر سيسخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الآلاف منها للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير

الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستقر (الشبكة، 2003).

لقد ساهمت المشاريع الصغيرة في تنمية التجارة الخارجية، حيث ارتفعت الصادرات في العام 2007 بنسبة 20.4% عما كانت عليه في العام 2004 والتي بلغت حوالي 412 مليون دولار بالمقابل انخفضت نسبة الواردات 25.3% حيث بلغت 2,093 مليون دولار بعد أن كانت 2,622 مليون دولار. وفي المجمل فقد انخفض الميزان التجاري السلعي عام 2007 مقارنة بالعام 2004 بنسبة 40.3% وهذا يدل على مدى جدوى إنتاج المشاريع الصغيرة (ماس، 2004).

وفي ظل ارتفاع أعداد السكان وصغر مساحة الأرض المتوفرة فإن المشاريع الصغيرة قد تكون الأكثر ملاءمة لمثل هذه الظروف المركبة، كذلك فإن الحلول المفترضة يجب أن تأخذ بالاعتبار ألا تكرس مشاكل أخرى للمجتمع كالطبقية الناتجة عن المشاريع الضخمة والتي قد توجد فوارق كبيرة بين المشغلين والمشتغلين، هذه الفوارق يمكن أن تذوب من خلال المشاريع الصغيرة وإطلاق العنان للمنافسة والإبداع، ونظراً لنقص عوامل الإنتاج الرئيسية في المجتمع الفلسطيني فإن المشاريع الكبيرة ستواجه عقبات كبيرة بينما ستكون المشاريع الصغيرة أكثر قابلية من حيث التطبيق نظراً لأن متطلباتها أقل (دويكات، 2006).

خامساً: خصائص قطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية

تعتبر فلسطين من أصغر أسواق التمويل الأصغر في المنطقة العربية (التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر، 2010) وتقتصر منهجيات الإقراض في فلسطين على الإقراض الفردي والإقراض الجماعي/التضامني وينتزع الإقراض الفردي النصيب الأكبر من محفظة الإقراض في سوق التمويل الأصغر الفلسطيني، وتتمتع السوق الفلسطينية بارتفاع كفاءتها على مستوى المنطقة العربية بفضل الضوابط المفروضة على تكلفة التشغيل، حيث انخفضت نسبة المصاريف التشغيلية إلى محفظة القروض إلى 20% محتلة بذلك المرتبة الثانية عربياً بعد مصر التي انخفضت نسبتها إلى 13% فقط، وفي نفس الوقت سجلت فلسطين متوسط منخفض من الإنتاجية مقداره 145 مقترض لكل موظف إقراض بالمقارنة بالمتوسط الإقليمي وهو 202 مقترض لكل موظف (سنابل، 2010).

ولا تخضع مؤسسات الإقراض متناهي الصغر الفلسطينية لإشراف وتنظيم أي سلطة تنظيمية على عكس الوسطاء الماليين وبالتالي فهي غير مقيدة في أنواع المنتجات التمويلية التي تعرضها والتي لا تتعدى سوى تقديم قروض متناهية الصغر فردية وجماعية لأصحاب المشاريع متناهية الصغر وقروض زراعية وقروض إسلامية وقروض استهلاكية وقروض سكنية، وتعتبر الأخيرة أحدث المنتجات وتمثل حوالي ربع إجمالي محفظة استثمار القروض فقط، وتمنح معظم مؤسسات الإقراض متناهي الصغر الفلسطينية قروضاً لا تتعدى 2,500 دولار وتشمل أيضاً قروضاً متوسطة الحجم وقروضاً صغيرة كما تقدم بعض مؤسسات الإقراض متناهي الصغر خدمات محدودة لتطوير الأعمال التجارية (بلانيت فايننس، 2007).

ومع نهاية العام 2012 توضح إحصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) والتي تشمل الإحصائيات الفعلية لثماني مؤسسات إقراض في فلسطين أن قيمة القروض النشطة في فلسطين بنهاية عام 2012 وصلت إلى 84,213,038 مليون دولار وعدد المقترضين والمقترضات النشطين إلى 49 ألف شخص، 57% منهم من النساء.

وحسب تقرير الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (2011) فإن تقارير عشرة من المؤسسات المسجلة في الشبكة تفيد بأن هناك 42,347 مستفيد نشط في الضفة الغربية وقطاع غزة بمحفظة إجمالية تبلغ 74,698,065 دولار، ويزيد عدد مقترضي قطاع غزة منهم على 13 ألف مستفيد بمحفظة تزيد على 19 مليون دولار، بينما ذكر تقرير الشبكة (2008) أن تقارير ثمانية من المؤسسات المسجلة في الشبكة تفيد بأن هناك 31,397 مستفيد نشط منهم 59% نساء وبمحفظة إجمالية تبلغ 47,852,931 دولار.

ولقد استفاد قطاع التمويل الأصغر الفلسطيني وأيضاً البنوك التي أدارت برامج تمويل أصغر في الماضي من تمويل كبير من جانب الجهات المانحة على مدار السنوات العشر الماضية، والذي فاق 50 مليون دولار، وقد اعتمدت كافة مؤسسات التمويل الأصغر –عدا شركة الأمين– ومازالت على المنح من أجل تمويل كل من رؤوس الأموال المخصصة للقروض وتكاليف التشغيل (خالد وآخرون، 2006).

سادساً: البيئة القانونية لقطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية

تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية من خلال الشركات الهادفة للربح –وأهمها البنوك التجارية– والشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية والتعاونيات.

ويعتبر الوضع القانوني لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر الفلسطينية والبيئة القانونية للتمويل بالغ الصغر في الوقت الحاضر غير مناسب ليتلاءم مع أوضاع قطاع الإقراض متناهي الصغر، ويمثل هذا الفراغ القانوني معضلة مؤسساتية وتمويلية رئيسية لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر الفلسطينية مما يعرقل نموها (بلانيت فايننس، 2007، ص20).

ويرى جرادات (2011) بأن عدم وجود الإطار القانوني الحامي لهذه الصناعة وعجز الكثير منها عن تحقيق الاستدامة المالية بما يوصلها للاستدامة دون الاعتماد على الممولين ينذر ببقائها أسيرة الدعم والإغاثة في الوقت الذي تسعى فيه لتحويل المستهدفين من الإغاثة إلى الاعتماد على الذات (جرادات، 2011).

وفي ديسمبر 2011 أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس4 قراراً ينظم الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، ويهدف هذا النظام إلى المحافظة على سلامة وفعالية أعمال مؤسسات الإقراض المتخصصة وضمان مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي، وفي ديسمبر 2012 صدرت عن دائرة الرقابة والتفتيش بسلطة النقد الفلسطينية التعليمات الخاصة بالنظام، ووفق كل من النظام والتعليمات فإن سلطة النقد هي الجهة المخولة بترخيص وتنظيم أعمال مؤسسات الإقراض المتخصصة والرقابة عليها وفق أحكام قانون سلطة النقد وقانون المصارف وهذا النظام الجديد، وهي المخولة أيضاً بإصدار التعليمات والإرشادات اللازمة لتنفيذ متطلباته، ووفق النظام كذلك فإن مؤسسات الإقراض يجب أن ترخص لدى سلطة النقد كشركة ربحية أو غير ربحية أو أن تكون فرع لشركة أجنبية مسجلة في فلسطين، ولقد منح النظام مؤسسات الإقراض فترة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها.

ويرى دودين (2013) أن النظام الجديد اشتمل على العديد من الملاحظات والتي حالت دون استطاعة العديد من مؤسسات الإقراض من توفيق أوضاعها خلال الفترة المحددة، حيث يلزم للمشرع أن يأخذ بالاعتبار عدد وحجم مؤسسات الإقراض ومستوى نموها وتطورها وتاريخ سجلها الائتماني ومؤشرات المخاطر الائتمانية وطبيعة المنتجات أو الخدمات المالية التي تقدمها (دودين، 2013، ص45).

[4] تفاصيل قرار رئيس السلطة الفلسطينية رقم (132) لسنة 2011 في الملحق رقم (5)

سابعاً: الطلب المحتمل في الأراضي الفلسطينية

قدر خالد وآخرون (Khaled, 2006) الطلب على القروض في المجتمع الفلسطيني بما يقرب من 150 ألف طلب، بما يعادل 200 مليون دولار، ويشير إلى أن ثلث هذا الطلب على الأقل يتطلب الاقتراض وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بينما يفضل ثلث إضافي للطلب المحتمل الاقتراض بشروط إسلامية إذا كان له الخيار في ذلك.

وقد قدرت دراسة بلانيت فايننس بعنوان مسح سوق الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة (2007) العملاء المحتملين بـ 190,000 وقدر حجم السوق المحتمل لخدمات الإقراض متناهي الصغر بـ 280 مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبرت الدراسة أن السوق يعاني من قلة عدد مقدمي خدمات الإقراض، حيث تم خدمة 10% فقط من مجموع طلبات القروض في الضفة الغربية بينما تم خدمة 9% منها فقط في قطاع غزة.

ووفق الدراسة ذاتها يحتاج 57% من أصحاب المشاريع متناهية الصغر في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة من أفراد العينة الذين شملهم المسح إلى الاقتراض كما أبدوا الرغبة للاقتراض في حال توفرت شروط مناسبة تتعلق بحجم القرض أو الإجراءات أو نوع القرض، وقد قدر سوق الإقراض متناهي الصغر بـ 157 مليون دولار وفقاً لمعدلات الطلب الموضحة في المسح والتي تمثل 56% من أفراد العينة الذين شملهم المسح.

وتقدر الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (2008) بأن إجمالي المستفيدين يبلغ 32,000 مستفيد بينما تقدر الزبائن المحتملين بحوالي 200,000 زبون مما يقدر نسبة الاختراق 16% فقط (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

وقد قدرت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية في تقريرها عن سوق التمويل في فلسطين (2010) الطلب على التمويل الأصغر من خلال عرض البيانات في الجدول رقم (1).

جدول (1): تقدير الطلب على التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية

إجمالي عدد السكان	4,043,218	
نسبة السكان في سن العمل (15-64 عام)	%52	
عدد السكان في سن العمل (15-64 عام)	2,111,027	
نسبة السكان تحت خط الفقر	%46	
عدد السكان الفقراء في سن العمل + 20%	1,393,278	تم إضافة 20% لتشمل السكان فوق خط الفقر مباشرة.

نسبة السكان من البند أعلاه الذين يسعون للحصول على التمويل الأصغر	%40	
عدد السكان الفقراء في سن العمل الذين يسعون للحصول على تمويل أصغر	557,311	
عدد السكان الفقراء في سن العمل الذين يسعون للحصول على تمويل أصغر ومؤهلين لذلك	417,983	75% من إجمالي العدد
متوسط حجم القرض بالدولار	2,694	
إجمالي الطلب المحتمل بالدولار (إجمالي المحفظة)	1,126,198,967	
الانتشار في العام 2009	36,270	
إجمالي محفظة القروض في 2009 بالدولار	97,724,563	
معدل التغلغل	%9	
عدد المقترضين الذين يمثلون فجوة الانتشار	381,713	
إجمالي محفظة القروض بالدولار اللازمة لتغطية الفجوة في الانتشار	1,028,474,404	

المصدر: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، سوق التمويل في فلسطين (2010)

وقد حرصت الشبكة على تقديم بيانات متحفظة لتقدير الطلب حيث افترضت وجود 40% من الفقراء في سن العمل يسعون للحصول على قروض التمويل الأصغر وهم بالفعل مؤهلين للحصول عليها، ومن خلال هذا الجدول يتوقع وجود 418,000 شخص في سن العمل مؤهل للحصول على قروض للتمويل الأصغر، وطبقاً لتقدير تغلغل التمويل الأصغر في فلسطين بنسبة 9% فإن حوالي 382,000 من السكان في سن العمل يستطيعون الانتفاع بخدمات التمويل الأصغر ومن ثم يحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى ضخ مبالغ إضافية تصل إلى 1 مليار دولار.

ويرى جرادات (2011) بأن مؤسسات الإقراض الفلسطينية لم تكن قادرة على استيعاب السوق والطلب المتزايد، وظلت طوال فترات عديدة وما زالت حتى اللحظة أسيرة الاشتراطات المفروضة من الممولين، وهذا ما تسبب في عدم وجود صناعة إقراض صغير وأصغر منفتح ومتسع الانتشار وشامل لكافة الاحتياجات لهذه السوق المتعاظمة، ولعل عدم توافر رأس المال المتاح لهذه الصناعة هو أحد أهم الأسباب خلف هذا الضعف (جرادات، 2011).

ومع نهاية العام 2012 توضح إحصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) والتي تشمل الإحصائيات الفعلية لثماني مؤسسات إقراض في فلسطين أن قيمة القروض النشطة في

فلسطين بنهاية عام 2012 وصلت إلى 84,213,038 مليون دولار وعدد المقترضين والمقترضات النشطين إلى 49 ألف شخص، 57% منهم من النساء.

وحسب تقرير الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (2011) فإن تقارير عشرة من المؤسسات المسجلة في الشبكة تفيد بأن هناك 42,347 مستفيد نشط في الضفة الغربية وقطاع غزة بمحفظة إجمالية تبلغ 74,698,065 دولار، ويزيد عدد مقترضي قطاع غزة منهم على 13 ألف مستفيد بمحفظة تزيد على 19 مليون دولار، بينما ذكر تقرير الشبكة (2008) أن تقارير ثمانية من المؤسسات المسجلة في الشبكة تفيد بأن هناك 31,397 مستفيد نشط منهم 59% نساء وبمحفظة إجمالية تبلغ 47,852,931 دولار.

ولعل التقديرات المختلفة للطلب المحتمل تؤكد أن الطلب على التمويل الأصغر لا يزال قائماً بقوة حيث لم تزدد نسبة الاختراق في أحسن التقديرات على 16%.

ثامناً: الخلاصة

حسب تواصل الباحث مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الجهاز لا يمتلك تصنيفاً واضحاً للمشروعات، ويرى الباحث أن معياري رأس المال والعمالة مستخدمان في المجتمع الفلسطيني لدى عدة جهات وعلى ما يبدو أنه لا يوجد اتفاق واضح بهذا الخصوص وأن الجهات الرسمية تميل إلى وصف المشاريع الصغرى أو متناهية الصغر بتلك التي توظف خمسة عمال أو أقل.
ويرى الباحث أن أهمية هذا القطاع تكمن في دوره الواضح في الاقتصاد المحلي حيث تسيطر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الغالبية العظمى من المشروعات المحلية الفلسطينية، كما يرى الباحث أنه في ظل الظروف الفلسطينية المسيطرة منذ أعوام فإن المشروعات الصغرى لها دور كبير في دعم صمود المواطن الفلسطيني ويتعزز هذا الدور في حال تم تبني تلك المشروعات ودعمها قبل الجهات المختلفة، فهي ستسهم إلى حد كبير في دعم مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج لتخدم في تحقيق أهداف قطاع الزراعة الفلسطيني "نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".
وفي ظل الحصار بأوجهه المختلفة وتحديداً الاقتصادي وفي ظل عدم توفر المعابر وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الأيدي العاملة التي عُطلت عن العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م وارتفاع أعداد الخريجين بكافة تخصصاتهم وفي ظل تبني سياسات صمود اقتصادي، فإن المشروعات الصغرى تسهم بلا شك في إيجاد فرص عمل لتلك الفئات المختلفة.

كما أن المشروعات الصغرى تعتبر ملجأ للخلاص من حالة الاعتماد على المساعدات الخارجية من قبل الفئات الهشة في المجتع المحلي وتدعم في اتجاه توجيه تلك المساعدات لتخدم أهدافاً تنموية مخططة بعيداً عن الأهداف الإغاثية التي لا تنتهي في ظل الظروف القائمة.

وللمشروعات الصغرى دور في المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الهوية الوطنية، فإن الحالة الفلسطينية تكتسب خصوصية في هذا الإطار فهي تعتبر محط اهتمام العديد من الجهات المعنية بالمنتجات التراثية خاصة وأن الأراضي الفلسطينية تعتبر مهبط زوار المناطق الأثرية والدينية الإسلامية منها والمسيحية.

ولقد عانى قطاع التمويل الأصغر في الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال حيث أدى وجود الاحتلال إلى تأخر نشأته ونموه، ويرى الباحث أنه على الرغم من أن اتفاقية أوسلو أعطت نوعاً من الحرية في أسواق المال الفلسطينية وقطاع المنظمات الأهلية إلا أن قطاع التمويل لا يزال يعاني

العديد من العقبات أهمها عدم توفر البيئة التشريعية الناظمة لمقدمي الخدمة والمقترضين، وهو بذلك يؤيد رأي كل من جرادات (2011) ودودين (2013) حيث تسجل الشركات الربحية وغير الربحية لدى مسجل الشركات بينما نرى أن البنوك تمنح التراخيص اللازمة من خلال سلطة النقد الفلسطينية التي تنظم عملها وتراقب عليها، أما التعاونيات فتتبع وزارة العمل، والمؤسسات غير الحكومية بشقيها المحلي والأجنبي تتبع وزارة الداخلية، ولا يوجد بعد نظام متكامل وموحد يحكم عمل مؤسسات الإقراض في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تزال تلك المؤسسات تخضع لجهات حكومية مختلفة وقوانين مختلفة تستند إلى النظام الأردني في الضفة الغربية والنظام المصري في قطاع غزة.
هذا التنوع في التبعية أفقد تلك المؤسسات الجسم المرجعي الذي يستطيع أن ينظم العلاقة فيما بينها من جهة وبين المستفيدين من جهة ومع الجهات الحكومية والمانحة من جهات أخرى. كما أن غياب هذا القانون ساهم في إيجاد منافسة بين المؤسسات على المستفيدين وعلى كفلائهم حيث تستخدم معظم المؤسسات العاملة في مجال الإقراض ضمانات متشابهة في الأراضي الفلسطينية.

ويرى البرغوثي (2012) أن الإطار القانوني الجديد يفتح بوابة واسعة لدخول القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى مجال الاستثمار في صناعة التمويل الصغير ومتناهي الصغر بعد أن كانت حكراً على المؤسسات التنموية والأهلية، ويرى البرغوثي (2012) أن ذلك سيساهم إلى حد كبير في تغطية الطلب المتزايد على التمويل الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين (البرغوثي، 2012).

وفيما يخص قرار إعادة تنظيم مؤسسات الإقراض، يرى الباحث أن تنظيم هذا القطاع هو متطلب ملح خاصة في ظل نشأة العديد من مؤسسات الإقراض الصغيرة، ويرى الباحث أن النظام الجديد بحاجة للمزيد من التفسير والتوضيح لدى المؤسسات، كما أن المؤسسات بحاجة إلى وقتٍ أكبر لتوفيق أوضاعها حيث أن العديد منها لا تسمح له مقدراته بالاستجابة لمتطلبات النظام الجديد في الوقت الحالي، كما أن العديد من المؤسسات لها أوضاع خاصة نشأت فيها مما يتطلب هذه الحالات بشكل منفرد ومنها المؤسسات التي تعمل كفرع لمؤسسات أجنبية وبرنامج إقراض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغيرها.

وفي ظل تقدير الطلب المرتفع على تمويل المشروعات المختلفة من قبل جهات عدة فإن الباحث يرى أن هذا التقدير مقنع جداً في ظل ارتفاع معدلات البطالة وأن شرائح جديدة ستقبل على هذا النوع من التمويل كالشرائح المتضررة من الحصار والإغلاق والتي تضطر للبحث عن قطاعات وأعمال جديدة تلائم مهاراتها ويؤيد الباحث الآراء المجمعة على أن تغلغل هذا التمويل لا يزال محدوداً في السوق الفلسطيني.

الفصل الثالث: التمويل والمشاريع متناهية الصغر محلياً

المبحث الثاني: برنامج تنمية المشاريع متناهية الصغر في الإغاثة الإسلامية

مقدمة

أولاً: الإغاثة الإسلامية عبر العالم

ثانياً: الإغاثة الإسلامية فلسطين

ثالثاً: برنامج تنمية المشاريع الصغيرة

رابعاً: الخلاصة

مقدمة

تعتبر الإغاثة الإسلامية عبر العالم إحدى أهم المنظمات الإسلامية الدولية العاملة في العديد من دول العالم لخدمة فئات محددة، جامعة تمويلها من خلال الأفراد والمؤسسات والحكومات، وتقدم الإغاثة الإسلامية خدماتها عبر عدة برامج ومشاريع.

يقدم الباحث في هذا الجزء من الفصل تعريفاً عاماً بالمنظمة الدولية – الإغاثة الإسلامية عبر العالم – وفرعها النشط في فلسطين موضحاً أهم مجالات تدخلها والشرائح التي تخدمها مع التركيز على خدمات برنامج تنمية المشاريع الصغيرة بسياساته وطرق التمويل والذي يعتبر أحد أهم البرامج التنموية التي تبنتها الإغاثة الإسلامية منذ انطلاقتها في فلسطين.

أولاً: الإغاثة الإسلامية عبر العالم

الإغاثة الإسلامية منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ كما تعمل في مجال تنمية الشعوب الفقيرة على المدى البعيد، تأسست الإغاثة الإسلامية بمدينة برمنجهام في بريطانيا عام 1984 استجابة للمجاعات التي اجتاحت بعض دول إفريقيا في ذلك الوقت، ثم تنامى عملها وتواصل لتقديم المساعدات الإنسانية المختلفة من طبية وغذائية واجتماعية وتعليمية للشعوب الفقيرة، وكذلك الشعوب التي تتعرض للكوارث عبر العالم.

تجمع الإغاثة الإسلامية التبرعات لصرفها في الدول الفقيرة من خلال مكاتب تنتشر في العديد من دول العالم مثل أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، السويد، إيطاليا، جمهورية إيرلندا، استراليا، جنوب أفريقيا، موريشس، كندا.

ومن ثم يتم صرف الأموال على المشاريع في المكاتب الميدانية في العديد من دول العالم النامية مثل: أفغانستان، باكستان، كشمير، ألبانيا، البوسنة، كوسوفا، الشيشان، بنجلادش، أندونيسيا، الصين، مالي، أثيوبيا، السودان، النيجر، تشاد، الصومال، كينيا، مالاوي، فلسطين، مصر، العراق، لبنان، اليمن، الهند، وسريلانكا، وبالإضافة إلى ذلك فقد امتدت المشروعات الميدانية لتشمل ما يقارب من ثلاثين دولة حول العالم.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الإغاثة الإسلامية تمثل التواصل بين الحضارتين الشرقية بما فيها من أصالة وقيم، والغربية بما تحمل من تقدم وتكنولوجيا، وقد جعلت الإغاثة الإسلامية من سياستها مثالاً للتعامل بالشفافية والوضوح والتخصص مما مكنها من احتلال مكانة مرموقة لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية على حدٍ سواء، الإسلامية منها وغير الإسلامية وذلك لعموم رسالتها ونبل أهدافها وخدماتها

الإنسانية التي لا تفرق بين المحتاجين على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الجنس (www.islamic-relief.com).

أما رسالة الإغاثة الإسلامية فهي العمل كرسل خير ورحمة بين أهل الفضل وأهل الحاجة بغية مكافحة الفقر والجهل والمرض في الشعوب الفقيرة بالإضافة إلى الوكالة عن أهل الخير والعطاء في تصريف أموال الزكاة والصدقات للمستحقين.

وتتمثل أهداف الإغاثة الإسلامية في:

- إغاثة المحتاجين في ربوع الأرض عند حدوث الكوارث.
- رفع وعي وتنمية الشعوب الفقيرة وتطوير مستوى معيشتها.
- تحقيق مزيد من السعادة للإنسانية دون تفرقة بسبب دين أو جنس أو لون.

وتبني الإغاثة الإسلامية عملها على مجموعة من القيم والمبادئ تتمثل في:

- المرجعية الإسلامية.
- الإخلاص والتفاني في العمل.
- الصدق في التعامل.
- الشفافية التامة والوضوح الكامل.
- جودة العمل وإتقانه.
- عدم استثناء عرق ولا لون ولا جنس ولا أهل ديانة من المساعدات.

ثانياً: الإغاثة الإسلامية فلسطين

بدأت الإغاثة الإسلامية بالعمل في الأراضي الفلسطينية في العام 1998 بهدف التقليل من وطأة الظروف الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وتباشر الإغاثة الإسلامية عملها من خلال مكتب رئيسي في مدينة غزة وثلاثة مكاتب أخرى فرعية في الضفة الغربية، وتسعى الإغاثة الإسلامية لتحقيق أهدافها من خلال ثلاثة برامج أساسية هي برنامج الإغاثة والطوارئ وبرنامج المشاريع التنموية وبرنامج رعاية الطفولة.

وتتمثل رؤية الإغاثة الإسلامية في فلسطين في أن تكون منظمة غير حكومية رائدة في مجال العمل الإنساني في فلسطين تعطي الأولوية لمساعدة المحتاجين.

أما رسالة الإغاثة الإسلامية في فلسطين فهي السعي لتخفيف وطأة الفقر والمعاناة عن المحتاجين، كما تعمل على الاستجابة للطوارئ والاحتياجات الإنسانية وعلى دعم التنمية المستدامة في فلسطين.
وتنشط الإغاثة الإسلامية في قطاعات الإغاثة والطوارئ، رعاية الطفولة وكفالة الأيتام، وفي ودعم سبل العيش وكذلك في قطاع التعليم والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والدعم النفسي وغيرها.

ثالثاً: برنامج تنمية المشاريع الصغيرة

3.1 رؤية البرنامج

أن يصبح البرنامج نموذجاً للتمويل الإسلامي رائداً للمشروعات الصغرى المستمرة، يحمل في طياته المسئولية الاجتماعية والدعم الفني لأصحاب تلك المشروعات.

3.2 رسالة البرنامج

المساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل المشروعات الصغرى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مع تقديم التدريب والخدمات الاستشارية والمتابعة حيثما أمكن.

3.3 هدف البرنامج

المساهمة في النمو الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغرى في الأراضي الفلسطينية.
وتتلخص أهداف البرنامج الفرعية فيما يلي:

- دعم استمرارية المشروعات الصغرى القائمة.
- توفير فرص عمل دائمة لأصحاب تلك المشروعات.
- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة.
- تشجيع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني كالنساء والموهوبين من الخريجين للمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- المساهمة في تخفيف معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

3.4 أهم مقومات البرنامج حسب تقارير البرنامج الداخلية

بدأ البرنامج بالعمل في العام 1998 بمحفظة بلغت 1,550,000 شيكل تقريباً، وقد بلغ إجمالي عدد المرابحات والقروض المنفذة 1,674 مرابحة وقرض، وقد تراوح متوسط التمويل عند 13,000 شيكل ومتوسط فترة السداد 21 شهراً، ومعدل المرابحة 13% وتبلغ محفظة البرنامج 3,800,000 شيكل تقريباً بينما يبلغ الرصيد الحالي لدى البنوك 1,300,000 شيكل تقريباً، وبناء عليه تبلغ قيمة إجمالي المحفظة والرصيد ما يقرب من 5,100,000 شيكل بحصة سوقية 5% من إجمالي 10 مؤسسات تمويل تنشط في قطاع غزة وذلك حسب تقرير غير منشور للشبكة الفلسطينية للمشروعات المتناهية الصغر 2012.

ويتوزع البرنامج جغرافياً حسب إحصائياته للربع الأول من العام 2013 بين محافظات قطاع غزة المختلفة، الجدول رقم (2) يوضح هذا التوزيع.

جدول (2): توزيع المشاريع الممولة من برنامج تنمية المشاريع الصغيرة على محافظات قطاع غزة

محافظة الشمال	محافظة غزة	محافظة الوسطى	محافظتي الجنوب
%23	%40	%22	%14

المصدر: بيانات غير منشورة للبرنامج (2013).

والبرنامج هو أحد فروع برنامج المشاريع التنموية، ويشتمل البرنامج على تقديم التمويل بنظامين مختلفين هما المرابحة والقرض الحسن، حيث يختلف النظامين من حيث الفئة المستهدفة وشروط السداد.

وتقدم الإغاثة الإسلامية خدمة المرابحة لتنمية المشروعات متناهية الصغر في قطاع غزة بطريقة الآمر بالشراء وهي الوسيلة الغالبة على تمويل البرنامج حيث تستحوذ على أكثر من 90% من هذا التمويل، وتتمثل الفئة المؤهلة للحصول على تلك الخدمة بجميع المواطنين الفلسطينيين بغض النظر عن الجنس وفي حدود العمر من 18–60 عاماً مع بعض المتطلبات الأخرى كالسمعة المالية والتعاون وتوفير شروط التمويل بضماناته المختلفة.

بينما يستهدف التمويل بنظام القرض الحسن فئة محدودي الدخل من النساء والخريجين الجدد في حدود 5 سنوات من التخرج وفق سياسة البرنامج، وبينما يمكن للشخص الاشتراك في برنامج المرابحة أكثر من مرة فإنه لا يسمح بالاستفادة من برنامج القرض الحسن أكثر من مرة للمستفيد الواحد.

وتمول المشروعات الصغرى – التي عرفها البرنامج بتلك التي لا يزيد رأس مالها عند التمويل عن 30,000 دولار – بما لا يخالف الشريعة الإسلامية في مجالات الزراعة، الخدمات، التجارة، الصناعة.

وتبلغ قيمة سقف التمويل بالنظامين 20,000 شيكل بينما ترتفع إلى 30,000 شيكل للمرابحة وحدها في حال أتم المستفيد التسديد بنجاح وبفترة سداد تصل إلى 24 شهراً في حدها الأقصى.
وبينما يقدم التمويل بنظام القرض الحسن دون نسب مرابحة أو مبالغ تدفع مقابل خدمات إدارية فإن نسب المرابحة تبلغ وفقاً لفترات السداد كما يلي:

جدول (3): نسب المرابحة بالمقارنة مع فترة القرض بالشهر

الفترة بالشهر	نسبة المرابحة % للعام 2010	نسبة المرابحة % للعام 2012	نسبة المرابحة % للعام 2013
6	4	ألغيت	ألغيت
9	5	8	8
12	6	9	9
15	7	10	10
18	8	12	12
24	9	14	14
30	10	16	16

المصدر: سياسات برنامج تنمية المشاريع الصغيرة (صدر في العام 2010، 2012، 2013)

وتطلب إدارة برنامج تنمية المشاريع الصغيرة ترخيصاً لتلك المشروعات إلا في بعض الحالات التي يصعب الحصول على تراخيص رسمية لها، كالمشاريع المنزلية وتلك التي تقوم على الإمكانيات البسيطة.
أما الضمانات التي يتطلبها البرنامج فهي موحدة لجميع المقترضين بغض النظر عن طبيعة المشروع ومبلغ التمويل ونظامه والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- سند دين منظم من المدين لصالح الإغاثة الإسلامية بقيمة المديونية.
- كفالة شخصية تقدم من موظفين اثنين.
- الالتزامات المباشرة للكفيل لا تتجاوز 20 ضعف الراتب والتزامات غير مباشرة لا تتجاوز 60 ضعف الراتب وألا يكون عدد المكفولين أكثر من 4 أشخاص.
- توقيع المدين والكفيل على كمبيالة غب (حين) الطلب.
- توقيع الكفيلين على نموذج كفالة تضامنية مطلقة غرام وأداء.

رابعاً: الخلاصة

تعتبر الإغاثة الإسلامية إحدى أهم المنظمات الإسلامية الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجالات الإغاثة والتنمية ويعتبر فرعها في فلسطين أحد أهم المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية حيث يقدم العديد من البرامج وعبر قطاعات مختلفة.

ويحمل برنامج تنمية المشاريع الصغيرة رسالة وأهدافاً هامة تسعى إلى المساهمة في النمو الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغرى في الأراضي الفلسطينية. ويرى الباحث أنه على الرغم من تلك الرسالة والأهداف الطموحة إلا أن حجم تدخل الإغاثة الإسلامية لا يزال محدوداً وأن رأس مال هذ البرنامج لا يتناسب مع طموحاته حيث تبلغ الحصة السوقية للبرنامج 5% من إجمالي 10 مؤسسات تمويل تنشط في قطاع غزة بينما لم تمارس الإغاثة الإسلامية هذا النشاط في الضفة الغربية بعد.

وعلى الرغم من أن أدوات البرنامج تنحصر في المرابحة وتغفل أدوات التمويل الإسلامية الأخرى كالمضاربة والمزارعة وغيرها إلا أن تدخلها بأداة القرض الحسن يعتبر أحد مميزات ونقاط قوة البرنامج للمساهمة في مساعدة شريحة هامة تعتبر في أمس الحاجة لهذا التمويل.

وتقدم الإغاثة الإسلامية خدمة المرابحة والقرض الحسن بشروط متشابهة تقريباً مع باقي المؤسسات المقرضة العاملة في قطاع غزة إلا أن الباحث يرى أن هذه الشروط تعتبر صعبة بالمقارنة مع ضعف الفئات المستهدفة إلا أن هذه الشروط تتشابه كذلك مع المؤسسات المقرضة الأخرى.

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات ووصف عينة الدراسة

مقدمة

أولاً: منهجية الدراسة

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

ثالثاً: أداة الدراسة

رابعاً: المعالجات الإحصائية

خامساً: صدق الاستبانة

سادساً: تحليل خصائص وسمات عينة الدراسة

سابعاً: الخلاصة

مقدمة

يعتبر هذا الفصل بداية التحليل العملي للدراسة، حيث يتناول هذا الفصل وصف منهجية الدراسة وبياناتها ومجتمع الدراسة وعينتها كما يصف كذلك أداة الدراسة واختبار صدقها، كما يتضمن هذا الجزء من الدراسة المعالجات الإحصائية المستخدمة ويختتم بتحليل خصائص وسمات العينة.

أولاً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر المناهج مناسبة لموضوع البحث حيث تتوفر البيانات للدراسة والقياس وبالتالي يستطيع الباحث تحليلها، ولقد تم الاعتماد على نوعين من البيانات يمكن وصفها بما يلي:

- **البيانات الثانوية**

لقد تم دراسة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من خلال عدة مصادر تمثلت في الكتب والتقارير والأبحاث والمراجع العلمية والدوريات المتخصصة ورسائل الماجستير والدكتوراة ومواقع الإنترنت ذات العلاقة بالإضافة إلى تقارير وبيانات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية.

- **البيانات الأولية**

والتي اعتمدت على تصميم وتوزيع استبيانات بهدف حصر وتجميع المعلومات الخاصة بالمستفيدين ومن ثم تم تفريغ تلك الاستبيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) ومن ثم تم استخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة.

كذلك اعتمد الباحث على خبرته العملية كونه موظف في الإغاثة الإسلامية منذ العام 2007، وكذلك فإن عضوية الباحث في لجنة إدارة برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية مكنته من المشاركة في مراجعة سياسات البرنامج عدة مرات وإعداد عدد من الدراسات وكذلك مكنته من إجراء العديد من المقابلات مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المقترضين السابقين والحاليين من برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في مؤسسة الإغاثة الإسلامية في قطاع غزة بصيغتي المرابحة والقرض الحسن منذ العام 1998

إلى العام 2012 والبالغ عددهم 1,674 مستفيد، في قطاعات التجارة والزراعة والصناعة والخدمات[5].

ونظراً لكبر الحجم الإجمالي لمجتمع المقترضين لبرنامج التمويل الأصغر في الإغاثة الإسلامية، فقد تم استخدام عينة عنقودية ذات أربعة مراحل تم اختيارها، حيث تم مراعاة التوزيع الجغرافي لمجتمع الدراسة وجنس المستفيدين ونوع التمويل من حيث كونه بصيغة المرابحة أو القرض الحسن وكذلك تم تمثيل قطاع المشروع (تجاري، إنتاجي، خدماتي، زراعي) وبناء عليه فإن عينة الدراسة مكونة من 298 مقترض بنسبة 17.8% من إجمالي مجتمع الدراسة.
ولقد اشتملت العينة على الفئتين التاليتين:

1. فئة العملاء الحاليين (في فترة السداد).
2. فئة العملاء السابقين (أنهوا فترة السداد).

ثالثاً: أداة الدراسة

تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات التالية:

1. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستبانة على المشرف لفحص مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الاستبانة بشكل أولي وفق رأي المشرف.
4. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين بهدف تقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5. إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية (عينة استطلاعية) للاستبانة وتعديل ما يلزم.
6. توزيع الاستبانة على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ستة أجزاء كما يلي:
   - الجزء الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية للمقترض ويتكون من 7 أسئلة.
   - الجزء الثاني: ويشتمل على معلومات خاصة بأسرة المقترض ويتكون من 5 أسئلة.
   - الجزء الثالث: ويتناول بيانات المشروع بالتفصيل ويتكون من 11 سؤال.
   - الجزء الرابع: ويشتمل على بيانات التمويل ويتكون من 8 أسئلة.
   - الجزء الخامس: ويتناول سياسات البرنامج ويقع في 4 أسئلة.

[5] تقارير داخلية لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية 2012-2013

- الجزء السادس: ويتناول بالتفصيل مؤشرات نمو المشروع ويتكون من 17 سؤال.

رابعاً: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science) وهي:

1. الإحصاء الوصفي كالرسم البياني والنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط حيث تم استخدامه بشكل أساسي لفحص العلاقة بين متغيرين.
3. اختبار "فيشر– Fisher's test". لمعرفة إذا كان هنالك ارتباط بين المتغيرات المختلفة أم لا، ويمكن استخدام هذا الاختبار في حالة أن أحد المتغيرين على الأقل من النوع الوصفي، والمتغير الآخر من النوع الترتيبي أو من النوع الرقمي المنفصل، ويتكون المتغيرين من مجموعتين فقط.
4. اختبار"كاي تربيع – Chi-Square test"، لمعرفة إذا كان هنالك ارتباط بين المتغيرات المختلفة أم لا، ويمكن استخدام هذا الاختبار في حالة أن أحد المتغيرين على الأقل من النوع الوصفي، والمتغير الآخر من النوع الترتيبي أو من النوع الرقمي المنفصل، ويتكون على الأقل أحد المتغيرين من 3 مجموعات فأكثر.
5. اختبار "T - لعينتين مستقلتين Independent Samples T-Test" لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
6. الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد والانحدار البسيط، لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ولقد تم استخدامهم لاختبار الفرضيات.

خامساً: صدق الاستبانة

يهدف فحص صدق الاستبانة إلى التأكد من وضوحها وشمولها وأنها ستقيس ما صممت لقياسه، ولقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، حيث عرضت أداة الدراسة في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين تكونت من عضوين في الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في الاقتصاد والإحصاء، بالإضافة إلى عضو هيئة تدريس في كلية التجارة بجامعة الأزهر وعضو مستقل بالإضافة إلى موظف برنامج الإقراض في

مؤسسة الإغاثة الإسلامية. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

ولقد أبدى المحكمون آراءهم في مدى ملاءمة الاستبانة لقياس ما صممت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى كفاية الأسئلة لتغطية متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما رآه المحكمون ضرورياً من تعديل أو إضافة أو حذف لبعض العبارات، وبناءً على ملاحظات المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة.

وللتأكد من صدق الاستبيان أجرى الباحث عينة استطلاعية حيث تم توزيع عينة استطلاعية عشوائية حجمها 30 مفردة وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة، ولقد تم تعديل صياغة بعض الأسئلة وإلغاء بعض الأسئلة المكررة وغير المهمة، وبذلك خرج الاستبيان بصورته النهائية حسب الملحق رقم (2).

سادساً: تحليل خصائص وسمات عينة الدراسة

6.1 البيانات الشخصية

- أظهرت نتائج التحليل أن 83% من عينة الدراسة هم من الذكور والباقي 17% من الإناث وهو ما يعكس وجود نسبة من الإناث في المجتمع المحلي تقبل على هذا النوع من المشروعات كما يتبين من خلال مراجعة شروط الإقراض أن الإغاثة الإسلامية أعطت شروطاً متكافئة للجنسين في المرابحة بينما أعطت فرصاً أكبر للإناث في القرض الحسن.

- كما أظهرت نتائج التحليل أن 94% من عينة الدراسة هم من المتزوجين بينما كان الباقي موزعين بين أعزب ومطلق، مما يعكس اهتمام المتزوجين بالسعي للعمل أكثر من غيرهم حيث تكون الحاجة ملحة بشكل أكبر.

- بينت نتائج التحليل أن 82.5% من عينة الدراسة كانوا يعملون بنفس المهنة قبل الحصول على القرض بينما عمل 13% من أفراد العينة كعمال مستأجرين لدى أرباب عمل آخرين (قبل الحصول على القرض) وعمل 2% منهم كموظفين بينما كان 1.5% منهم يعملون في عمل حر آخر، مما يعكس أولوية الاستمرار بنفس العمل بهدف استغلال الخبرات السابقة، كما يعكس تطور 13% من أفراد العينة حيث كانوا يعملون بالأجرة لدى مالكين آخرين وانطلقوا نحو عمل خاص بهم، الشكل (1) أدناه يوضح عمل المقترضين قبل انطلاق مشاريعهم التي اقترضوا لأجلها.

شكل (1): عمل المقترضين قبل الحصول على القرض

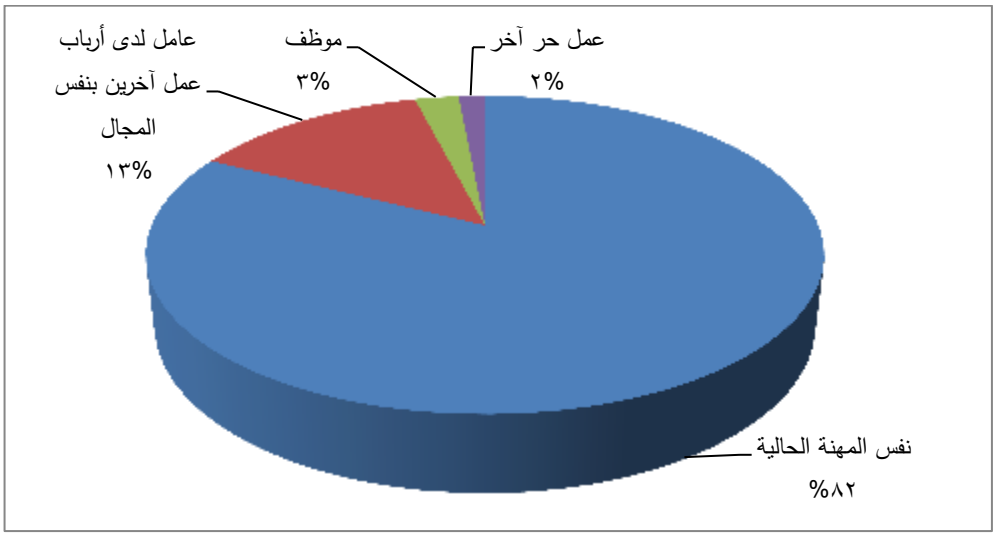

- أظهرت نتائج التحليل أن 75% من العينة قد حصلوا على تعليم مهني، بينما توقف تحصيل 1.5% منهم عند التعليم الابتدائي، 5% عند التعليم الإعدادي، 9% عند التعليم الثانوي، 3% عند الدبلوم، 5% عند البكالوريوس، بينما كان 0.5% من أفراد العينة حاصلين على شهادة أعلى من البكالوريوس، ومن خلال استعراض مستوى التعليم للعينة يتبين اهتمام خريجي التعليم المهني بهذا النوع من المشاريع كما يظهر على الجانب الآخر مدى ضعف فرصهم في التوظف في القطاع العام، الشكل التالي (2) يبين مستوى التعليم الذي حصل عليه المقترضين.

شكل (2): مستوى التعليم للمقترضين

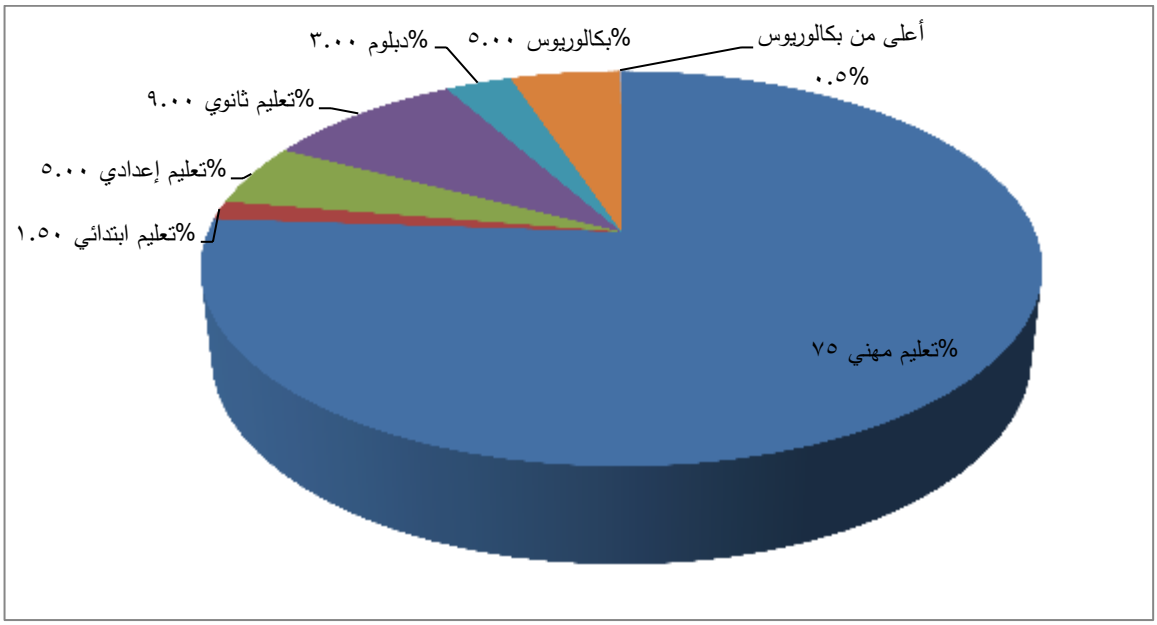

6.2 بيانات الأسرة

- أظهرت نتائج التحليل أن متوسط عدد أفراد الأسرة 6.6 فرد، وهو أعلى قليلاً من متوسط عدد أفراد الأسرة في قطاع غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أشار بأن هذا المتوسط يبلغ 6.2 فرد في العام 2012.
- أظهر التحليل أن 23% من إنفاق أفراد العينة قد وجه نحو الغذاء، وهي نتيجة طبيعية لأغلب أفراد المجتمع الفلسطيني، ولعل نسبة الإنفاق لهذه المجموعة تنخفض عن متوسط إنفاق الأسر في قطاع غزة على الغذاء والتي بلغت 39.4% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، مما يعكس ارتفاع معدل الفقر بين أفراد القطاع كما يؤكد أن هناك فئة تنفق على الغذاء بنسبة أعلى من هذه الفئة والتي من المتوقع أن تكون الفئة الأكثر فقراً، أو أن احتساب هذه النسبة لم يأخذ بالاعتبار مساعدات الغذاء العينية، ومما هو معروف أن معدل الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل يزداد مع انخفاض معدلات الدخل، كما أن إنفاق الأسر بشكل عام توزع في أغلبه على الحاجات الأساسية للأسر كالغذاء والعلاج والتعليم وسداد الديون وسداد القرض والمواصلات.

- بينت نتائج التحليل انخفاض الدخل للأسر، حيث تبين أن الدخل للأسر يتراوح بين 400 شيكل إلى 5000 شيكل بمتوسط بلغ 1,238 شيكل، ولعل متوسط الدخل يعكس مدى انخفاض معدلات الدخل لدى أفراد العينة، فهذه الشريحة تعتمد – كما سيتضح في نفس التحليل – بشكل رئيسي على هذه المشاريع البسيطة كمصدر أساسي للدخل، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) فإن متوسط دخل هذه الفئة يقع تحت خط الفقر للأسرة المعيارية حيث قدره الجهاز بمبلغ 2,293 شيكل كما قدر خط الفقر المدقع عند 1,832 شيكل للأسرة المعيارية[6].

- بينت نتائج التحليل بعض الظروف الحياتية لأفراد العينة، وهذه الظروف تعكس ظروف الفقر في قطاع غزة فعلى الرغم من أن 88% من الأسر تسكن في منزل ملك وعلى الرغم من توفر الخدمات الأساسية لمعظم أفراد العينة من علاج (97.5%) ومياه صالحة للشرب (97%) والكهرباء (95%) والغاز (91.5%)، إلا أن هذه الأسر تقع تحت خط الفقر حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)، فالفقر في قطاع غزة ليس بالظرف الطارئ الناتج عن كارثة إنسانية حلت بالمنطقة بل هو تراكم سنوات طويلة من الظروف المختلفة المؤدية للفقر مما يحسن تسميته بالفقر المزمن.

[6] الأسرة المعيارية حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي الأسرة المكونة من خمسة أفراد بالغين اثنين وثلاثة أطفال

6.3 بيانات المشروع

- بينت نتائج التحليل أن 69% (138 مشروع) من المشاريع قد أنشئ خلال الأعوام 2009-2012 وهو ما يعكس حالة الحركة الاقتصادية المحدودة التي واكبت تدفق البضائع للسوق الغزي عبر الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، كما يبين مدى اعتماد المشاريع على تلك البضائع، مما دفع أصحاب المشاريع للتوجه نحو مؤسسات الإقراض للحصول على رأس المال اللازم للانطلاق بمشاريعهم[7]، ويعكس كذلك تفسير آخر وهو إقبال ممولي الإغاثة الإسلامية على دعم هذه المشاريع خلال تلك الفترة.

شكل (3): توزيع أعداد المشاريع حسب السنوات

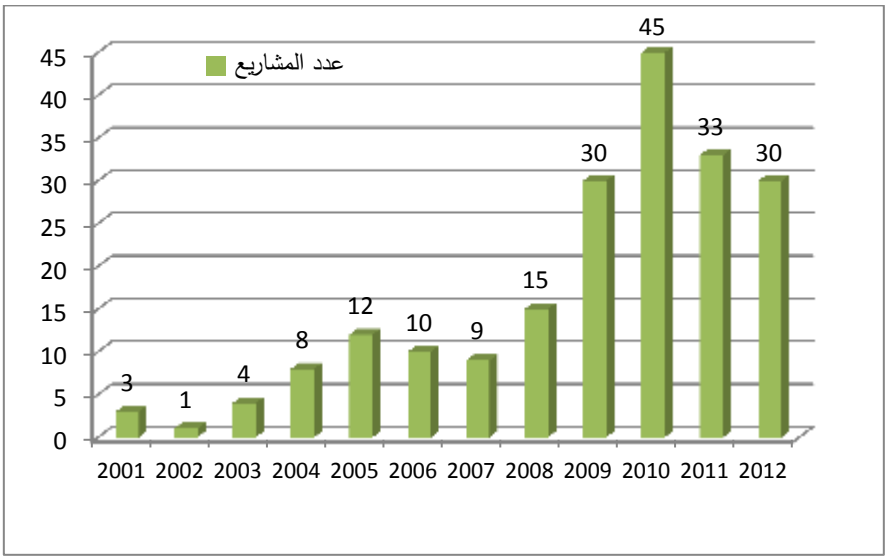

- ولقد بينت نتائج التحليل توزيع سنوات الخبرة لأفراد العينة، حيث يتضح من خلال الجدول (4) أن متوسط عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة 5.3 سنة وأن خبرات 71% من أصحاب هذه المشاريع لم تتجاوز الخمس سنوات، ويمكن القول أن الخبرة مقبولة لإدارة مشاريع بهذا الحجم حيث أنه من المتوقع أن تكون الخبرات الأكبر لأصحاب المشاريع الأكبر حجماً، ويرى الباحث أن انخفاض عدد سنوات الخبرة يعكس بلا شك توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى المشاريع الصغيرة في السنوات الأخيرة نظراً لانخفاض الفرص الأخرى للتوظيف في القطاعين العام والخاص.

[7] توجه عام تبين من خلال مقابلة الباحث مع عدد من المؤسسات العاملة في مجال الإقراض (الشبكة، ريف، الإغاثة الزراعية)، سبتمبر 2012

جدول (4): عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
5 – 1	142	71.0
10 – 6	45	22.5
15 – 11	8	4.0
> 15	5	2.5
الإجمالي	200	100

- ولقد حصل 92.5% من أفراد العينة على الخبرة بشكل رئيس من خلال العمل السابق بينما حصل 4% على الخبرة من خلال الشهادة العلمية في حين حصل 5% منهم على الخبرة من خلال تدريب خاص، ولاحظ الباحث أن بعض المقترضين جمع بين عدة طرق للحصول على الخبرة.

ولقد تنوع العمل السابق بين عمل سابق في غزة أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أو الدول العربية المختلفة، وتبين هذه النتائج أن الاعتماد في المشاريع الصغيرة كان على الخبرة السابقة أكثر مما اعتمد على الشهادة العلمية، حيث أن التعليم المهني الذي حصل عليه 75% من أفراد العينة لم يكن على علاقة مباشرة بالمشروع الذي يمارسونه.

جدول (5): طريقة الحصول على الخبرة للمقترضين

الطريقة	النسبة المئوية
من خلال العمل السابق	92.5
من خلال الشهادة العلمية	4
من خلال تدريب خاص	5

وبينت نتائج التحليل أن متوسط قيمة رأس مال المشاريع قبل الحصول على التمويل بلغت 12,035 شيكل متراوحاً بين 2,000 شيكل (أقل قيمة) و35,000 شيكل (أعلى قيمة) وهو ما يعكس صغر حجم المشاريع، كما يعكس التزام برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية بتمويل المشاريع الصغيرة حسب تعريفه لها[8].

[8] المشاريع التي لا يزيد رأس مالها على 30,000 دولار

أما رأس مال المشروع وقت الدراسة فقد بلغ متوسطه 16,112 شيكل متراوحاً بين 2,200 شيكل (أقل قيمة) و56,250 شيكلاً (أعلى قيمة) مما يعكس زيادة واضحة بين متوسط رأس المال عند انطلاق المشاريع وحالياً.

جدول (6): رأس مال المشروع قبل التمويل مقارنة برأس مال المشروع وقت الدراسة

قيمة رأس مال المشروع قبل التمويل (شيكل)		قيمة رأس مال المشروع وقت الدراسة (شيكل)	
من	إلى	من	إلى
2,000	35,000	2,200	56,250
متوسط رأس مال المشروع قبل التمويل		متوسط رأس مال المشروع وقت الدراسة	
12,035		16,112	

- وبينت نتائج التحليل توزع المشاريع على القطاعات المختلفة، حيث يظهر الشكل التالي (4) مدى ارتفاع قطاع التجارة بين القطاعات المختلفة وهو الذي تمثل في غالب الأحيان بمحلات بيع المواد التموينية، ولعل هذا التوزع يعكس إلى حد ما الانتشار الواسع لمحلات بيع المواد التموينية في قطاع غزة وقد يعكس كذلك سهولة إدارة مثل هذه المحلات مقارنة مع الحرف التي تحتاج خبرة فنية متخصصة.

وتبين الباحث أن هذا التوزع للمشاريع لا يختلف كثيراً عن العديد من مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة بينما تقدم بعض المؤسسات أنواعاً أخرى للقروض كالقروض السكنية والقروض الجامعية، كما تقدم أشكالاً أخرى كالقروض الجماعية[9].

شكل (4): توزيع المشاريع على القطاعات المختلفة

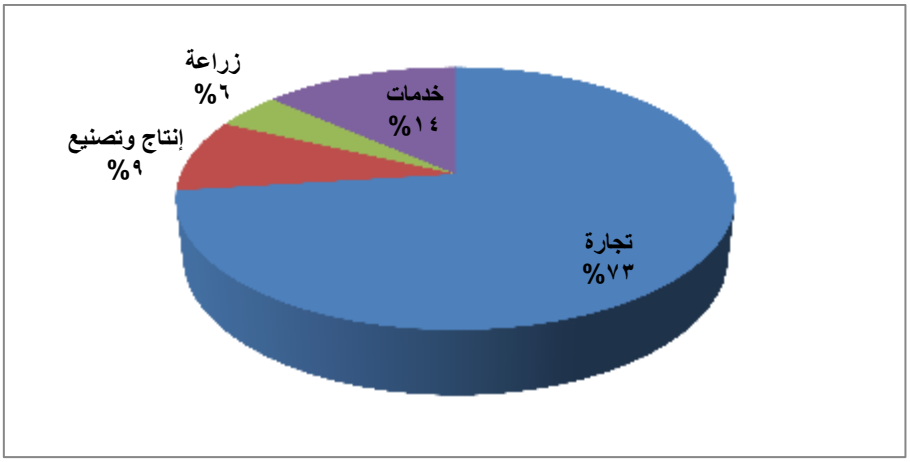

[9] مقابلة الباحث مع عدد من المؤسسات العاملة في مجال الإقراض (فاتن، ريف، الإغاثة الزراعية)

- وقد أظهرت نتائج التحليل أن ملكية أغلب المشاريع في قطاع غزة هي ملكية فردية، حيث مثل هذا النوع من الملكية 98.5% من العينة في حين لم تمثل الملكية الجماعية سوى 1% ويمكن اعتبار أن الملكية الفردية هي الأسلوب السائد في قطاع غزة وكذلك بينت نتائج التحليل الإحصائي أن 89% من المشاريع كانت مستقلة في حين عمل 8.5% من أصحاب المشاريع من منازلهم وكان 2.5% من المشاريع متجول، الجدول رقم (7) يبين توزيع مكان إقامة المشروع. ويتبين أن أغلب أصحاب المشاريع قد حافظوا على استقلالية مشاريعهم، كما أن هذا التوزيع يعكس حجم المشاريع فعلى الرغم من أنها صغيرة إلا أن المجتمع المحلي ينشط فيه نوع آخر من المشاريع الأصغر حجماً والتي يكون رأس مالها أصغر من ذلك ومنها المشاريع المتجولة والمنزلية.

جدول (7): مكان إقامة المشروع

المكان	النسبة المئوية
محل مستقل	89
من المنزل	8.5
متجول	2.5

- كما بينت نتائج التحليل حالة المشاريع عند التمويل، فقد تبين أن 50.5% من المشاريع جديد بينما كان 49.5% منها قائم مما يعكس أهمية التمويل الذي حصل عليه المقترضين حيث كان مصدراً رئيسياً للانطلاق بما يزيد عن نصف المشاريع كما يعكس على الوجه الآخر أهمية التمويل للمشاريع القائمة والتي يسعى أصحابها لتثبيتها وتطويرها.

- بينت نتائج التحليل توزيع ملكية مكان المشروع، فقد كان 65% من المشاريع مقام في أماكن ملك للمقترضين أو عائلاتهم في حين كان 35% من مواقع تلك المشاريع مستأجراً بغرض إقامة المشاريع، ولعل هذه النسبة تعكس مدى اهتمام المقترضين في تأمين مكان المشروع دون الحاجة لدفع قيمة الاستئجار والذي يمثل عبئاً على صاحب المشروع خاصة في بداياته.

- وأظهرت نتائج التحليل عدم وجود اختلاف بين متوسط أعداد العاملين في المشاريع عند التأسيس ووقت الدراسة، فقد بلغ المتوسط 1.16 عامل للمشروع، وقد بدا واضحاً اعتماد المشاريع بشكل رئيس على عامل واحد بنسبة 79% عند التأسيس ووقت الدراسة وقد مثَّل مالك المشروع 35%،

20% منها على التوالي، ولقد تراوحت أجور العمال بين 300 و4,000 شيكل بمتوسط 1,170 شيكل للمشروع الواحد.

- وبينت نتائج التحليل نوع الأدوات والآلات المستخدمة في المشاريع، فقد تبين أن 18.5% من المشاريع اعتمد على الأدوات اليدوية، 5.5% اعتمد على الأدوات الميكانيكية و38% منها اعتمد على كلا النوعين من الأدوات في حين لم يعتمد 38% على أي من الأدوات، ولعل هذا التوزيع يعكس مدى بساطة هذه المشاريع وارتفاع نسبة المشاريع التجارية فيها، جدول (8) يوضح الأدوات المستخدمة في المشاريع.

جدول (8): الأدوات المستخدمة في المشاريع

الأدوات المستخدمة	النسبة المئوية
أدوات يدوية	18.5
أدوات ميكانيكية	5.5
أدوات يدوية وميكانيكية معاً	38
بدون أدوات	38

6.4 بيانات التمويل

- بينت نتائج التحليل أن 56% من أصحاب هذه المشاريع توجه إلى الإغاثة الإسلامية بغرض الحصول على التمويل من أجل إنشاء مشروع جديد بينما كان 44% من أصحاب العينة يسعون لتوسيع مشاريعهم القائمة وهو ما يتناسب مع حالة المشاريع عند التمويل (جديد/قائم) كما يؤكد مرة أخرى على أهمية عنصر التمويل في إنشاء المشاريع الجديدة وكذلك أهميته في تطوير المشاريع القائمة.

- وقد بين التحليل توزع عينة المستفيدين من البرنامج على الأعوام 2001-2012 حيث تركز معظم أفراد العينة في السنوات 2009-2012 وهو ما يعكس نمو محفظة البرنامج في تلك الأعوام، حيث تبين أن أغلب تمويلات البرنامج كانت خلال الأعوام بعد 2009، كما أن هذا التوزيع يعكس بلا شك بدء تفكك الحصار تجارياً عبر نشاط استيراد البضائع والمواد الخام عبر الأنفاق بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية.

الجدول رقم (9) يبين توزيع العينة على السنوات، مع ملاحظة أن الباحث لم يتمكن من الوصول إلى أي من المستفيدين في السنوات من 1998 – 2000، مع العلم بأن إجمالي المشاريع المعتمدة في تلك السنوات (1998–2000) بلغ 39 مشروعاً.

جدول (9): توزيع العينة على السنوات

السنة	عدد المشاريع	النسبة المئوية
2001	3	1.5
2002	1	0.5
2003	4	2.0
2004	8	4.0
2005	12	6.0
2006	10	5.0
2007	9	4.5
2008	15	7.5
2009	30	15.0
2010	45	22.5
2011	33	16.5
2012	30	15.0
الإجمالي	200	100.0

- بينت نتائج التحليل أن 99% من العينة قد حصلوا على التمويل لمرة واحدة فقط، مما ينم عن عدم رغبة واضحة لدى المقترضين لتجديد الاقتراض من البرنامج، ويرى الباحث أن ذلك قد يعود لأسباب خاصة بصاحب المشروع كرضاه عن حجم مشروعه أو لأسباب تتعلق بالبرنامج كارتفاع معدلات الربح أو قصر فترة السداد أو تشدد شروط الإقراض أو لطول الإجراءات المتبعة لتنفيذ القرض أو بسبب فشل المشروع.

وعلى الاتجاه الآخر فإن عينة المقترضين لم تتجه للاقتراض من جهات تمويل أخرى على الإطلاق مما يعزز مرة أخرى قبول فرضية نفور المقترضين أو رضاهم عن الحد الذي وصلت إليه مشاريعهم من حيث النمو أو أن تجربتهم باءت بالفشل.

- أظهرت نتائج التحليل أن مصادر التمويل لدى المقترضين لم تتنوع كثيراً، حيث اعتمد المقترضون على التمويل الذاتي فقط إلى جانب تمويل برنامج الإغاثة الإسلامية، حيث بلغت نسبة المعتمدين على التمويل الذاتي 49% من بين المقترضين في حين لم يعتمد المقترضون على مصادر تمويل أخرى حيث فشل المقترضون في تأمين التمويل من خلال الاقتراض من

البائعين وتجار الجملة وقد يرجع ذلك لضعف هذه الفئة وعدم توفر الثقة من قبل تجار الجملة والموردين، وكذلك لم يتمكن المقترضون من الحصول على التمويل من الأصدقاء والأسرة مما يعكس كذلك مدى ضعف الدائرة المحيطة بهم مالياً.

- أظهر التحليل أن كافة المشاريع في العينة (100%) لم يكن مسجلاً[10] لدى الجهات الرسمية في حين حصل بعض المقترضين على شهادات سلامة صادرة عن جهات مختلفة كمختبرات وزارتي الاقتصاد والصحة ومختبرات الجامعة الإسلامية مما يعكس صغر حجم تلك المشاريع، وكذلك أظهر التحليل الإحصائي أن 80% من مشاريع العينة اعتمد على الموسمية كارتباطها بموسم المدارس والأعياد وكذلك اعتمادها على فترات الهدوء الأمني الذي يضمن استمرارية تدفق البضائع.
- وبينت نتائج التحليل أن 94% من أفراد العينة استخدموا التمويل في شراء المزيد من المخزون في حين استخدمه 15% في شراء آلات ومعدات للعمل وكذلك فتح التمويل أفقاً لمنتجات جديدة لما يقرب من 12.5% من أفراد العينة، كذلك استخدم 8.5% من أفراد العينة التمويل في تجهيز البنية الأساسية للمشروع في حين استخدم 5.5% من أفراد العينة القرض في أعمال صيانة، ويتضح من خلال الجدول (10) أن بعض المقترضين استخدم التمويل لأكثر من غرض وهو ما يعكس مرونة برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية كما يوضح تنوع حاجة المستفيدين للتمويل.

جدول (10): طريقة استخدام التمويل

استخدم التمويل في:	النسبة المئوية
شراء المزيد من المخزون	94
شراء آلات ومعدات	15
شراء منتجات جديدة بغرض تنويع المبيعات	12.5
تجهيز البنية الأساسية للمشروع	8.5
أعمال صيانة	5.5

[10] التسجيل ليس شرطاً من شروط البرنامج

6.5 سياسات البرنامج

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم التمويل قد تراوح بين 2,600 شيكل و35,000 شيكل بمتوسط 12,525 شيكل ويعتبر المبلغ مناسباً لحجم تلك المشاريع، حيث وجد من خلال مراجعة تقارير البرنامج أن المبالغ التي يطلبها المستفيدون تتمحور حول هذه القيم.
وخلال مقابلة الباحث مع بعض المؤسسات المقرضة في قطاع غزة تبين أن بعض هذه المؤسسات تقدم قروضاً بقيم أصغر من ذلك.

- كما أظهرت النتائج تباين صيغ التمويل حسب برنامج الإغاثة الإسلامية فقد استفاد 80.5% من أفراد العينة من الاقتراض بطريقة المرابحة في حين حصل 19.5% من أفراد العينة على الاقتراض بطريقة القرض الحسن وهو ما يعكس شروط البرنامج في الإقراض ففي حين يُمنح التمويل بالمرابحة لجميع فئات المجتمع فإن القرض الحسن يُمنح لفئات النساء والخريجين وبعض الحالات الاجتماعية.

شكل (5): توزيع مشاريع البرنامج والدراسة على صيغتي المرابحة والقرض الحسن

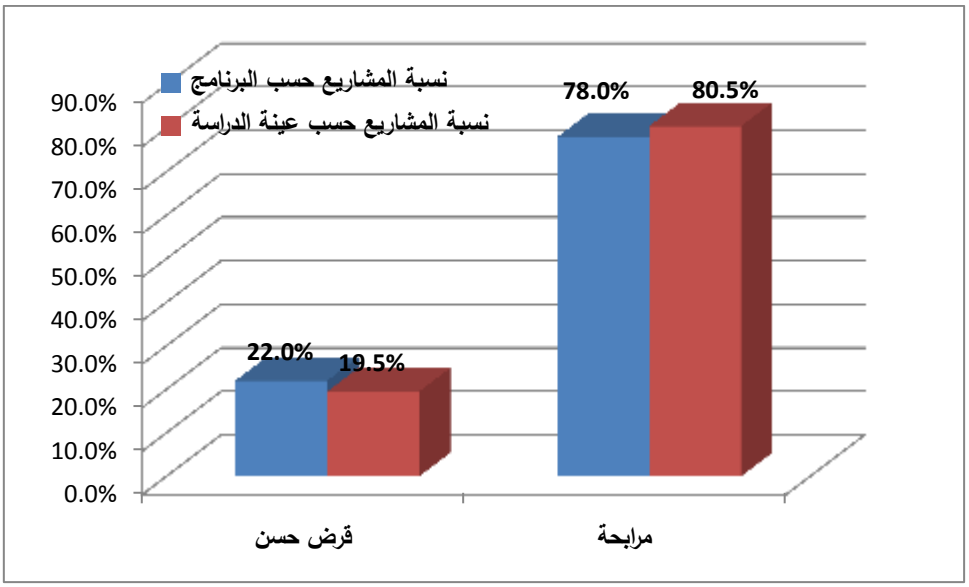

- وأظهرت نتائج التحليل أن فترات السداد تراوحت بين 10 شهور إلى 30 شهراً تقريباً وهي الفترات التي يمنحها البرنامج تقريباً بمتوسط 21 شهر في حين تركزت فترات السداد عند 18 شهر بنسبة 20% من العينة و24 شهر بنسبة 45.5% من العينة، وتراوح متوسط السداد الشهري

عند 617 شيكل حيث تراوحت قيم الأقساط الشهرية بين 187 شيكل و1,125 شيكل، كما يتضح من الجدول (11) أدناه.

جدول (11): فترة السداد وقيمة القسط الشهري

فترات السداد (شهر)		قيمة القسط الشهري (شيكل)	
من	إلى	من	إلى
10	30	187	1,125
متوسط فترة السداد (شهر)		متوسط قيمة القسط الشهري	
21		617	

6.6 مؤشرات نمو المشروع

- وفقاً لنتائج التحليل أعرب 34% من أفراد العينة عن نيتهم إغلاق مشاريعهم أو أنه قد تم إغلاقها فعلاً بينما أكد 66% منهم على استمرارية مشاريعهم، ويضاف إلى هذه المشاريع 98 مشروعاً لم يتم الوصول إليها وتعبئة نماذج الاستبيان، حيث اختلفت الأسباب بين من باع أصول المشروع والبضائع من أجل الحصول على سيولة نقدية لسد عجز مالي طارئ، في حين ذهب بعض أصحاب المشاريع إلى أبعد من ذلك حيث أعربوا عن أنهم حصلوا على المرابحة من أجل تمويل غرض آخر أو أنه ذهب لإغلاق المشروع لأنه حصل على عمل آخر أكثر جدوى، وهذا يضيف نسبة كبيرة إلى المشاريع المغلقة أو التي تحت التصفية مما ينم عن ضعف قناعة العديد من المستفيدين بربحية هذه المشاريع وأنها يمكن أن توفر مصدر ثابت للدخل لصاحبها فيما بعد أو أنها تعبر من وجهة نظر أخرى عن مدى الضغوطات التي يتعرض لها السكان في قطاع غزة مما يجعلهم يضحون حتى بمصادر رزقهم لسد الحاجات الطارئة التي تكون في أغلب الأحيان أساسية كالطعام والنفقات على الصحة والتعليم وغيرها.
- وبينت نتائج التحليل الإحصائي أن أصحاب المشاريع المستطلعة آراءهم قدروا متوسط أرباحهم 2,744 شيكل حيث تراوحت تقديراتهم بين 300 شيكل إلى 10,000 شيكل، في حين رفض 27.5% منهم الإجابة نظراً لحساسية السؤال من وجهة نظرهم.

- وأظهر نتائج التحليل الإحصائي أن متوسط رأس مال المشروع بلغ 19,729 شيكل، حيث بلغ متوسط رأس مال المشاريع التشغيلي 12,660 شيكل في حين بلغ متوسط رأس المشاريع الثابت 7,069 شيكلاً.

- أظهرت نتائج التحليل أن 92% من أفراد العينة أكدوا أن المشروع وفر سيولة نقدية حيث أفاد 99.5% منهم بأن هذه السيولة ساهمت في سداد أقساط القرض، كما رأى 70% منهم أنها ساهمت في سداد ديون مستحقة سواء شخصية أو على المشروع ولكن 97% منهم رأوا أن تلك السيولة لم تسهم في تقليل الاعتماد على الاستدانة، حيث أن أصحاب المشاريع لا يتداينون أصلاً لأن أغلب الموردين يتعاملون بالنقدية ولا يقبلون البيع بالدين وأن صاحب المشروع في حاجة للبضاعة فيضطر لدفع النقد للحصول على البضائع، كما أن 98% من العينة أكدوا أن السيولة النقدية لم تستخدم للادخار لصالح المشروع على الإطلاق وهو أمر طبيعي نظراً لحاجة المستفيدين للنقود لصرفها على أوجه الإنفاق الأخرى، كما أن 99.5% من أفراد العينة أكدوا أنهم لم يتمكنوا من ادخار هذه السيولة بسبب ظروف طارئة تخص الأسرة.

ولقد تباين استخدام تلك السيولة في الإنفاق على الطعام والعلاج والتعليم حيث أيد هذه النسب 14.5%، 10%، 6% من أفراد العينة على التوالي، ويتضح أن النسب منخفضة نظراً لانخفاض قيم السيولة النقدية نسبياً بالإضافة إلى استخدام تلك السيولة في أوجه أخرى لصالح المشروع، وبالتالي يضطر أصحاب المشاريع للاعتماد على مصادر أخرى للإنفاق على الطعام، وعلى الرغم من أن التزامات هذه المشاريع صغيرة إلا أن التسهيلات التي يحصل عليها أصحابها من الموردين تكون محدودة في ظل عدم توفر الثقة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة في قطاع غزة، أما انخفاض الإنفاق على العلاج والتعليم فهو قد يرجع أيضاً إلى شبه المجانية التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني.

- وحيث أن أصحاب المشاريع لم يتمكنوا من الإنفاق على الطعام بشكل كبير فكان من المتوقع ألا تتجه تلك السيولة للإنفاق على تحسين ظروف السكن حيث أكد ذلك 98% من أفراد العينة، كما أنهم بالتالي لم ينفقوا مطلقاً على إنشاء مسكن جديد أو حتى تشطيب مسكن قائم.

- وفي حين لم يجد 80% صعوبة في السداد فقد أعزى 15.5% من أفراد العينة السبب الرئيس في صعوبة السداد إلى إغلاق المشروع، في حين رأى القليل منهم أسباب أخرى كأن تكون عائدات المشروع أقل من قيمة القسط (1.5%) أو بسبب أزمة مالية طارئة (3%) كما يتضح من الجدول (12) أدناه.

جدول (12): أسباب صعوبة السداد

السداد	النسبة المئوية
لا توجد صعوبة في السداد	80
إغلاق المشروع سبب صعوبة السداد	15.5
عائدات المشروع أقل من قيمة القسط مما سبب صعوبة السداد	1.5
أزمة مالية طارئة سببت صعوبة السداد	3

- كما بينت النتائج أن 96% من أفراد العينة اعتبروا عائدات المشروع هي المصدر الرئيس لسداد القرض وهو ما يمكن اعتباره أحد مؤشرات نمو تلك المشاريع في حين اعتبر 17.5% منهم أن وظيفة أحد أفراد الأسرة تساهم في سداد الأقساط في حين رأى 6% منهم أنهم اضطروا للاستدانة من آخرين للوفاء بأقساط القرض، ويتضح من الجدول (13) أن بعض المقترضين جمع بين أكثر من مصدر لسداد أقساط القرض.

جدول (13): مصادر سداد القرض

المصدر	النسبة المئوية
عائدات المشروع	96
وظيفة أحد أفراد الأسرة	17.5
استدانة	6

- وبينت نتائج التحليل أن 61% من أصحاب المشاريع رأوا ازدياد القدرة التنافسية لمشاريعهم في حين رأى 23.5% منهم أن القدرة التنافسية لم تتغير بعد الاقتراض ولعل هذه النسب تؤكد نمو هذه المشاريع أيضاً.

- وأظهرت نتائج التحليل أن تسويق جميع منتجات مشاريع العينة كان محلياً مما يعزز بشكل رئيس صغر هذه المشاريع ومحدودية منافستها كما يؤكد بشكل واضح حالة الحصار المفروضة على القطاع[11].

- ولقد بينت نتائج التحليل تراوح حجم المبيعات الشهري بين 600 شيكل و20,000 شيكل بمتوسط 4,220 شيكل في حين رفض 20.5% من أفراد العينة الإجابة على هذا السؤال نظراً لحساسيته من وجهة نظرهم، بينما تراوح حجم المصروفات الشهرية للمشروع وفق تقدير أفراد العينة بين 100 شيكل و16,000 شيكل بمتوسط 2,017 شيكل، وكذلك رفضت نفس النسبة 20.5% الإجابة على نفس السؤال تحت نفس المبرر، كما هو موضح من الجدول (14) أدناه.

جدول (14): حجم المبيعات والمصروفات

حجم المبيعات (شيكل)		**حجم المصروفات (شيكل)**	
من	إلى	من	إلى
600	20,000	100	16,000
متوسط حجم المبيعات (شيكل)		**متوسط حجم المصروفات (شيكل)**	
4,220		2,017	

- وأظهرت نتائج التحليل أن 87.5% من أفراد العينة اعتبروا أنفسهم يمارسون إدارة جيدة لمشاريعهم في حين وجد أن 12.5% يمتلكون سجلات منفصلة للمشتريات، 13.5% يمتلكون سجلات للمبيعات، 10.5% يمتلكون سجلات للتكاليف، 9% يمتلكون سجلات للأرباح، ويعكس فصل الحسابات ومسك الدفاتر للمصروفات والإيرادات مدى جدية صاحب المشروع وبالتالي تبنيه للمشروع بحيث يعتبره المصدر الأساسي للدخل حالياً أو مستقبلاً.

- كذلك بينت النتائج أن 76% من أفراد العينة يستلمون راتباً دورياً محدداً وقد كان متوسط هذا الراتب 1,283 شيكلاً شهرياً للمشروع، في حين لم يهتم 24% من أفراد العينة بتخصيص راتب دوري.

[11] يتبين من دراسة أخرى للإغاثة الإسلامية شملت 7 مؤسسات مقرضة أن 29% من هذه المؤسسات استطاعت أن تحكم بأن تمويلها يوجه لدعم مشاريع تنافس المنتجات المستوردة

- وقد بينت نتائج التحليل أن 67% من أصحاب المشاريع المستطلعة آراءهم اعتبروا المشروع يشكل مصدراً أساسياً للدخل أما 3% من أفراد العينة فاعتبروه مصدراً ثانوياً بينما اعتبر 30% من أفراد العينة أن المشروع لا يساهم في دخل الأسرة ولقد برروا ذلك بأن المشروع إما خاسراً أو أن عائداته تستخدم لصالح التزامات المشروع فقط وهو ما يقابل حجم المشاريع تحت التصفية أو المغلقة تقريباً، الجدول (15) يوضح توزيع آراء المقترضين تجاه مساهمة المشروع في دخل الأسرة.

جدول (15): مدى مساهمة المشروع في دخل الأسرة

التقييم	النسبة المئوية
مصدراً أساسياً في دخل الأسرة	67
مصدراً ثانوياً في دخل الأسرة	3
المشروع لا يساهم في دخل الأسرة	30

- وأظهرت نتائج التحليل أن الأيدي العاملة في عينة المشاريع لم تتجاوز عاملاً واحداً في 79% من المشاريع (مثَّل صاحب المشروع 35% منها وقت تأسيس المشروع بينما مثل 20% وقت الدراسة)، ولقد تراوحت أجور العمال بين 300 و4,000 شيكل بمتوسط 1,169 شيكل للمشروع الواحد.

سابعاً: الخلاصة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على نوعين من البيانات الثانوية والأولية، حيث قام بمراجعة الدراسات والدوريات والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى إعداد وتوزيع وجمع استبانة على 17.8% من إجمالي مجتمع الدراسة، ولقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية لتحليل الاستبانة.

ولقد قدمت الاستبانة العديد من البيانات التي خدمت الوصول إلى النتائج كالبيانات الخاصة بالمشروع والتمويل وسياسات البرنامج بالإضافة إلى مؤشرات مختلفة لقياس نمو المشروع.

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم التحليل الإحصائي بشكل كبير في تمكين الباحث من تحديد مواصفات المشاريع الصغيرة وكذلك معايير الإقراض الناجح.

الفصل الخامس: اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة

مقدمة

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

ثانياً: أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع

ثالثاً: مواصفات المشاريع متاهية الصغر في قطاع غزة

رابعاً: أهم معايير الإقراض الناجح

خامساً: الخلاصة

مقدمة

يتناول هذا الجزء من الدراسة خلاصة الجزء العملي من الدراسة حيث يتناول اختبار الفرضيتين الموضوعتين لفحص تأثير سياسات البرنامج وخصائص المشاريع الممولة على نمو المشاريع من حيث استمرارها ونمو أرباحها ورأس مالها وحتى نمو عدد العاملين فيها.

ومن خلال تحليل الاستبانة في الجزء الأول من هذا الفصل بالإضافة إلى اختبار الفرضيات يستنتج الباحث أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع الممولة من خلاله.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة

1.1 اختبار الفرضية الأولى

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لسياسات برنامج التمويل من جهة على مؤشرات قياس نمو المشروع من جهة أخرى، حيث تقاس سياسات برنامج التمويل بالمؤشرات التالية:

- حجم التمويل.
- نظام التمويل (مرابحة أو قرض حسن).
- فترة السداد.
- قيمة القسط الشهري.

بينما يقاس نمو المشروع بالمؤشرات التالية:

- حالة المشروع (مستمر أو مغلق/تحت التصفية).
- أرباح المشروع.
- زيادة رأس مال المشروع.
- عدد العاملين في المشروع.

وقام الباحث بدراسة تأثير سياسات برنامج التمويل متمثلة في حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري من جهة على كل من مؤشرات نمو المشروع متمثلة في حالة المشروع، نمو أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين على حده، ولقد استخدم الباحث كل من الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد لهذا الغرض (الملحق رقم 3)، ولقد تبين أن القيمة الاحتمالية في جميع الاختبارات لكافة المتغيرات المستقلة أكبر من 5% وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم

التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على أيٍ من المتغيرات التابعة "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت التصفية، نمو أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، نمو عدد العاملين".
ولقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الصفدي (2004) على مستوى كل من فترة السداد أو حجم القرض، حيث لم تجد الصفدي علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد وبين تطور المشروع وكذلك لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القرض المقدم وتطور المشروع بينما وجد الشايب (2010) أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل، كما أكد الشايب (2010) أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر في زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.
بينما ذهب مورجي (2000) إلى أن الأرباح ازدادت بنسبة 9% للمشاركات في برنامج الإقراض عن غيرهن من غير المشاركات، وأيد ذلك دراسة كونتاكت (2002) حيث أكدت أن الحصول على ائتمانات صغرى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأرباح وله أثر مهم ومباشر على رأس المال لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى.

وحيث أن الانحدار اللوجستي والمتعدد لم يفسر العلاقة بشكل واضح فقد قام الباحث بدراسة العلاقات من خلال العديد من الاختبارات الإحصائية لدراسة العلاقة بين متغيرين فقط من البيانات، وفيما يلي يلخص الباحث أهم العلاقات الفردية التي وجدها.

- **العلاقة بين نظام التمويل (مرابحة/قرض حسن) وحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)**

تم استخدام اختبار " فيشر – Fisher's test " حيث تظهر النتائج الموضحة في جدول (16) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.034 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) ونظام التمويل المتبع.

جدول (16): علاقة حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) بنظام التمويل

حالة المشروع		نظام التمويل		المجموع	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		مرابحة	قرض حسن		
تحت التصفية/مغلق	ك**	60	8	68	*0.034
	%	30.0	4.0	34.0	
مستمر	ك	101	31	132	
	%	50.5	15.5	66.0	
المجموع	ك	161	39	200	
	%	80.5	19.5	100.0	

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

* * ك تعني التكرار

من خلال الجدول (16) يتبين أن 8 مشاريع من أصل 39 مشروعاً مغلقاً أو تحت التصفية في برنامج القرض الحسن بينما كان 60 مشروعاً من أصل 161 مشروعاً مغلقاً أو تحت التصفية في برنامج المرابحة، وبذلك وجد الباحث أن المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن أكثر ديمومة من تلك الممولة بصيغة المرابحة مما يعكس سهولة السداد في حالة التمويل بالقرض الحسن مقارنة بحالة التمويل بالمرابحة ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود قيمة إضافية تضاف للقسط الشهري ممثلة في قيمة المرابحة.

كذلك فإن شروط التمويل وإن كانت متشابهة إلى حد كبير في الصيغتين إلا أن الفئة المستهدفة من القرض الحسن تمثلت في فئة النساء والخريجين وبعض الحالات الاجتماعية الخاصة والتي تخضع لفحص جاد من قبل البرنامج قبل الموافقة على منح القرض، وعلى الرغم من هشاشة هذه الفئات إلا أن فحص مدى فهم وجدية هذه الفئات للمشروع انعكس في تبنيها للمشروع وبالتالي ديمومته.

ولقد تشابهت هذه النتيجة بشكل عام مع نتيجة دراسة هشام (2008) التي أكد فيها أن القرض الحسن له أثر إيجابي في تنمية مجتمعات الدول الإسلامية حيث أنه يساهم في توفير جزء من متطلبات الاستثمار والإنتاج والمنافسة وزيادة الأرباح.

- **العلاقة بين فترة السداد وحالة المشروع (مستمر أو مغلق/تحت التصفية)**

لفحص هذه العلاقة قام الباحث باستخدام اختبار "T – لعينتين مستقلتين Independent Samples T-Test"

ولقد بينت النتائج الموضحة في جدول (17) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"T – لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد تعزى لحالة المشروع، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي لفترة سداد المشروع الذي تحت التصفية/مغلق (22 شهر تقريباً) أكبر من فترة سداد المشروع المستمر (20.5 شهر).

ومن هذه العلاقة وجد الباحث أن حالة المشروع انعكس أثرها على طول فترة السداد فكان متوسط فترة سداد المشروع المغلق أكبر من متوسط فترة السداد للمشروع المستمر مما يفسر بأنه كلما تعثر المقترض في المشروع فإنه يتعثر عن السداد و يشعر بصعوبة الاستمرار مما يضغط باتجاه الانسحاب واللجوء إلى تصفية المشروع.

جدول (17): علاقة فترة السداد بحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)

حالة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تحت التصفية/مغلق	68	21.90	4.98	1.982	*0.025
مستمر	132	20.49	4.62		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- **علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع**

تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط – Pearson Correlation Coefficient".

من النتائج الموضحة في جدول (18) تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.488، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وإجمالي رأس مال المشروع.

جدول (18): علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع

البند	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
علاقة حجم التمويل بإجمالي رأس مال المشروع	0.488	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ويرى الباحث بأن هذه العلاقة منطقية تدل على أن معظم التمويل ذهب لصالح الاستثمار في رأس المال ولعله من أهم إيجابيات سياسة برنامج المرابحة حيث يضمن ذهاب التمويل لعنصر رأس المال، وهو ما أكدته دراسة الشايب (2010) حيث وجد أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.
وكذلك أيدت دراسة Martha & Donald (1999) هذه النتيجة، حيث وجدت الدراسة أن الائتمان ساهم في زيادة الأصول لدى المشاركين ببرنامج الإقراض.

- **علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع**

تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط – Pearson Correlation Coefficient ".
من النتائج الموضحة في جدول (19) تبين أن معامل الارتباط يساوي 0.330، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين قيمة القسط الشهري وإجمالي رأس مال المشروع.

جدول (19): علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع

البند	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
علاقة قيمة القسط الشهري بإجمالي رأس مال المشروع	.3300	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ويرى الباحث أنها علاقة منطقية حيث أن صاحب المشروع الأكبر يتقدم بطلب للحصول على قرض أكبر وبالتالي فهو يحتاج لتسديد أقساط أكبر بشكل شهري، أي أن حجم المشروع يتناسب مع حجم القرض المطلوب وهو ما ينسجم مع سياسة التمويل في البرنامج.

- **أثر سياسات برنامج التمويل على التشغيل**

لم يجد الباحث نمواً في أعداد العاملين عند بداية المشروع ووقت الدراسة، فقد تبين أن متوسط أعداد العاملين في المشاريع لم يتغير منذ انطلاقتها مما يعزز أن هذا النوع من المشاريع يبنى على أساس التشغيل الفردي والذي يكون في العديد من الأحيان لصالح مالك المشروع أو أحد أفراد عائلته.

جدول (20): أعداد العاملين في المشاريع حالياً وعند التأسيس

عدد العمال	التكرار (عند التأسيس)	التكرار (وقت الدراسة)
1	183	184
2	8	7
3	8	7
4	0	1
8	1	1

ولقد اتفقت النتائج مع نتائج دراسة (الصفدي 2004) حيث وجدت أن 89% من أفراد العينة لا تعتمد على العمال الخارجيين نهائياً، وأيد ذلك دراسة الدماغ (2010) حيث بينت نتائج الدراسة أن عدد العاملين في 52% من المشاريع المبحوثة لم يزد عن عامل أو اثنين.

كما أن دراسة شراكة (2009) بينت زيادة التشغيل بنسبة 22% من المبحوثين فقط، كذلك الحال في دراسة أصالة (2010) حيث لم تتجاوز زيادة عدد المستخدمين نسبة 20% من المستطلعة آرائهن بينما لم تتجاوز النسبة 10% في دراسة أصالة (2007).

ولقد أيد ذلك دراسة كونتاكت (2002) حيث أكدت أن الحصول على ائتمانات صغرى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأرباح ورأس المال إلا أنه لم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

وذهب مع نفس الرأي كذلك دراسة Martha & Donald (1999) حيث وجدت الدراسة أنه لم يكن هناك أثر واضح على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة وأن معظم العاملين كانوا من نفس العائلة.

بينما أظهرت دراسة Planet Finance (2008) تحسناً أكبر في زيادة معدلات التشغيل وصلت إلى 44% في مصر، 83% في الأردن و66% في المغرب.

1.2 التعليق على اختبار الفرضية الأولى

يتضح من الاختبارات المختلفة عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين"، وذلك يتنافى مع الفرضية الموضوعة قيد الاختبار.

ويفسر الباحث ذلك بوجود متغيرات أخرى أكبر من حيث الأهمية من سياسات البرنامج (حجم التمويل ونظام التمويل وفترة السداد وقيمة القسط الشهري) والتي قد تكون مؤثرات خارجية تخص الظروف القائمة بقطاع غزة كضعف السيولة وانقطاع الرواتب الحكومية أو عدم استقرارها والحصار الاقتصادي أو مؤثرات داخلية كظروف خاصة بصاحب المشروع اضطرته للانسحاب من المشروع وبيع أصوله للتغلب على مشكلة سيولة طارئة في ظل ظروف قطاع غزة الصعبة أو أن المقترض لم يكن مستعداً لتأسيس المشروع وتنميته ليصبح مصدر رزق ثابت بل كان يسعى لتحصيل سيولة لتغطية التزاماً معيناً الآن أو عند الحاجة.

ويرى الباحث أن المتغيرات المستقلة قد يكون أثرها أكثر وضوحاً في ظل ظروف أكثر استقراراً من ظروف قطاع غزة أو أن أثرها يتضح على مستوى أقل من مستوى نمو المشروع كتأثيرها على حجم المبيعات، كما أن التأثير الضعيف لكل من صيغة التمويل بالقرض الحسن وفترة السداد على استمرارية المشروع والذي ظهر بالانحدار الخطي البسيط قد اختفى تأثيرهما عند دمجهما مع مجموعة المتغيرات الأخرى، كذلك الحال فيما يتعلق بتأثير حجم التمويل وقيمة القسط على حجم رأس المال.

ويرى الباحث أن نمو حجم العاملين لم يكن واضحاً نظراً لصغر حجم المشايع واعتماد بعضها على التشغيل العائلي فكما أظهرت نتائج التحليل أن متوسط عدد العاملين في المشروع كان 1.16 عامل ومثل المالك 35% من نسبة العاملين في المشاريع عند التأسيس بينما مثل 20% من العاملين في المشاريع وقت الدراسة وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه المشاريع تقوم على التشغيل الفردي في أغلب الأحيان وأن معدلات التشغيل من أقل المعدلات نمواً من بين مؤشرات نمو المشاريع وتطورها والتي أعزاها معظم الباحثين إلى صغر حجم المشاريع واعتمادها على العائلية والعمالة المؤقتة في كثير من الأحيان.

1.3 اختبار الفرضية الثانية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لخصائص المشروع من جهة على مؤشرات قياس نمو المشروع من جهة أخرى، حيث تقاس خصائص المشروع بالمؤشرات التالية:

- طبيعة المشروع (جديد أو قائم).
- التمويل الذاتي.
- رأس مال المشروع.

بينما يقاس نمو المشروع بالمؤشرات التالية:

- استمرار المشروع أم إغلاقه.
- أرباح المشروع.
- زيادة رأس مال المشروع.
- عدد العاملين في المشروع.

قام الباحث بدراسة تأثير خصائص المشروع متمثلة في طبيعة المشروع (جديد أو قائم)، التمويل الذاتي، رأس مال المشروع من جهة على كل من مؤشرات نمو المشروع متمثلة في حالة المشروع (مستمر/مغلق)، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، عدد العاملين على حده، ولقد استخدم الباحث كل من الانحدار اللوجستي والانحدار المتعدد لهذا الغرض، حيث تتضح النتائج في الملحق رقم (4)، ولقد تبين أن القيمة الاحتمالية في جميع الاختبارات لكافة المتغيرات المستقلة أكبر من 5% وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "طبيعة المشروع (جديد أو قائم)، التمويل الذاتي، رأس مال المشروع" على أيٍ من المتغيرات التابعة "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت التصفية، أرباح المشروع، زيادة رأس مال المشروع، عدد العاملين".

بينما تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من 5% للمتغيرين "التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع" وهذا يعني وجود تأثير لهذين المتغيرين على أرباح المشروع، وبالتالي تم استخدام الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise والجدول رقم (21) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (21): تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	2,653.960	4.414	0.000
إجمالي رأس مال المشروع	0.084	4.508	0.000
التمويل الذاتي	30.666	2.413	0.018

أرباح المشروع = 2,653.960 + 0.084 x إجمالي رأس مال المشروع + 30.666 x التمويل الذاتي

ويتضح من الجدول (21) أيضاً أن المتغير إجمالي رأس مال المشروع أكثر تأثيراً على أرباح المشروع من التمويل الذاتي.

ويرى الباحث أنه كلما زاد رأس مال المشروع استطاع صاحب المشروع جني مزيد من الأرباح وبالتالي يتمكن من تنويع سلعه وزيادة كمياتها وكذلك فإن زيادة نسبة التمويل الذاتي على حساب تمويل القرض تزيد من أرباح المشروع، حيث أن التمويل الذاتي لا أقساط مستحقة عليه مقارنة بتمويل القرض.

وتتطابق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مورجي (2000) حيث وجد أن الأرباح ازدادت بنسبة 9% للمشاركات في برنامج الإقراض عن غيرهن من غير المشاركات، وأيد ذلك دراسة كونتاكت (2002) حيث أكدت أن الحصول على ائتمانات صغرى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأرباح وله أثر مهم ومباشر على رأس المال لأصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى.

وحيث أن الانحدار اللوجستي والمتعدد لم يفسر العلاقة بشكل واضح فقد قام الباحث بدراسة العلاقات من خلال العديد من الاختبارات الإحصائية لدراسة العلاقة بين متغيرين فقط من البيانات، وفيما يلي يلخص الباحث أهم العلاقات الفردية التي وجدها.

- **علاقة طبيعة المشروع بالأرباح**

على صعيد الأرباح فقد وجد الباحث أن المشروع القائم أكثر ربحية من المشروع الجديد، فعند استخدام اختبار "T – لعينتين مستقلتين–Independent Samples T–Test" تبين كما هو موضح في الجدول (22) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"T – لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأرباح تعزى لحالة المشروع، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي لأرباح المشروع القائم

(3,104 شيكل) أكبر من أرباح المشروع الجديد (2,040 شيكل)، وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن المشروع القائم أقدر على التعامل من خلال خبرته مع الزبائن والموردين مما يمكنه من تحقيق أرباح أعلى من المشروع الجديد.

جدول (22): الفرق بين الأرباح يعزى لحالة المشروع " جديد أم قائم"

طبيعة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
جديد	49	2,040.82	1,828.70	-3.307	*0.001
قائم	96	3,104.17	1,833.14		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **علاقة طبيعة المشروع مع حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)**

تم استخدام اختبار "فيشر – Fisher's test" ومن النتائج الموضحة في جدول (23) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشروع وحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر).

جدول (23): علاقة طبيعة المشروع بحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)

طبيعة المشروع		حالة المشروع		المجموع	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		تحت التصفية/ مغلق	مستمر		
جديد	ك	62	39	101	*0.000
	%	31.0%	19.5%	50.5%	
قائم	ك	6	93	99	
	%	3.0%	46.5%	49.5%	
المجموع	ك	68	132	200	
	%	34.0%	66.0%	100.0%	

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ويتبين من دراسة العلاقة أن المشاريع القائمة هي الأكثر استمراراً كما كانت الأكثر ربحية بوضوح مقارنة بالمشاريع الجديدة، ويمكن تفسير العلاقة بأن أصحاب المشاريع القائمة يتمتعون بالخبرة في التعامل مع الزبائن والموردين وكذلك يتمتعون بالقدرة التسويقية والقدرة على المنافسة بينما يعاني المشروع الجديد من ضعف في تلك الخبرات.

- **علاقة طبيعة المشروع مع عدد العمال**

تم استخدام اختبار "T – لعينتين مستقلتين– Independent Samples T–Test".
من النتائج الموضحة في جدول (24) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"T – لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد العمال تعزى لطبيعة المشروع، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي لعدد العمال للذين طبيعة مشروعهم جديد (0.465) عامل وهو أقل من متوسط عدد العمال للذين مشروعهم قائم (0.828) عامل.

جدول (24): الفرق بين عدد العمال تعزى لطبيعة المشروع

طبيعة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
جيد	101	0.465	0.72	-2.809	*0.005
قائم	99	0.828	1.08		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ويتبين من دراسة العلاقة أن المشاريع القائمة هي الأكثر تشغيلاً للعمالة مقارنة بالمشاريع الجديدة، ويمكن تفسير العلاقة بأن المشاريع القائمة هي الأكثر استقراراً وبالتالي أكثر قدرة على التشغيل من العمال بينما تنخفض نسب التشغيل في المشاريع الجديدة.

1.4 التعليق على اختبار الفرضية الثانية

يتضح من الاختبارات المختلفة عدم وجود تأثير واضح لخصائص المشروع متمثلة في المتغيرات المستقلة "التمويل الذاتي، إجمالي رأس المال، حالة المشروع عند التمويل (جديد/قائم)" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين"، وذلك يتنافى إلى حد كبير مع الفرضية الموضوعة قيد الاختبار.

ويفسر الباحث ذلك بأن نمو المشروع قد يتأثر بمتغيرات أخرى أكبر من حيث الأهمية من خصائص المشروع (التمويل الذاتي ورأس مال المشروع وحالة المشروع عند التمويل (جديد/قائم))، ويعتبر الباحث أن قرار إغلاق المشروع قراراً استراتيجياً لصاحب المشروع والذي يسببه في الغالب مؤثرات خارجية كضعف السيولة وانقطاع الرواتب والحصار الاقتصادي أو مؤثرات داخلية كظروف خاصة بصاحب المشروع تضغط عليه في ظل ظروف قطاع غزة الصعبة مما يضطره للتخلي عن أصول المشروع، كما أن سبباً آخر يكمن في أن المقترض لم ينوِ تأسيس مشروعاً مدراً للدخل بل حصل على التمويل ليكون بمثابة مخزون استراتيجي من السيولة النقدية يُستخدم عند الحاجة.

ولقد برز تأثير التمويل الذاتي الذي كلما زاد فإن قيمة الاقتراض تقل وبالتالي تنخفض قيمة التزامات المشروع وترتفع قيمة أرباحه كما أن زيادة رأس المال تعطي صاحب المشروع الفرصة لتنويع منتجاته أو السلع المعروضة وبالتالي جذب الزبون مما يزيد من حجم مبيعاته وبالتالي أرباحه.

وبينما أثرت معظم هذه المتغيرات في زيادة أرباح المشروع ولكن على ما يبدو أن هذه الأرباح لم تستغل لصالح زيادة رأس مال المشروع والذي قد يعزى لحاجة أصحاب هذه المشاريع للسيولة النقدية لتغطية العديد من الالتزامات سواء الخاصة بالمشروع كالقروض والديون أو الوفاء بالالتزامات الشخصية الأخرى أو لتغطية نفقات أخرى للأسرة حيث أننا أوضحنا سابقاً أن الفئات المستهدفة من المشاريع هي من فئات محدودي الدخل وبالتالي فإن الحاجة للسيولة النقدية تكون أكبر لدى هذه الفئة.

وأخيراً بينت النتائج أن المشاريع القائمة هي الأكثر استقراراً من حيث استمرارية المشاريع وكذلك فقد كانت أكثر ربحية وأكثر استيعاباً للعمالة مقارنة بالمشاريع الجديدة، ولقد فسر الباحث ذلك بأن أصحاب المشاريع القائمة أصبحوا يتمتعون بالمهارات الإدارية والفنية والمالية أكثر من أصحاب المشاريع الجديدة.

ثانياً: أثر برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع

- **الاستجابة للطلب**

وجد الباحث أن حجم تمويل الإغاثة الإسلامية ضمن مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة بلغ 1.8 مليون دولار في المركز الرابع من حيث حجم المحفظة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، شراكة، الربع الثاني 2012) وهي نسبة منخفضة نسبياً حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع الممولة حتى ديسمبر 2012 (1,674) مشروعاً موزعين بين صيغتي المرابحة بنسبة 82% والقرض الحسن بنسبة 18%، الشكل رقم (6) يبين توزيع محفظة التمويل على مؤسسات التمويل في قطاع غزة.[12]

شكل (6): توزيع محفظة التمويل على مؤسسات التمويل فى قطاع غزة

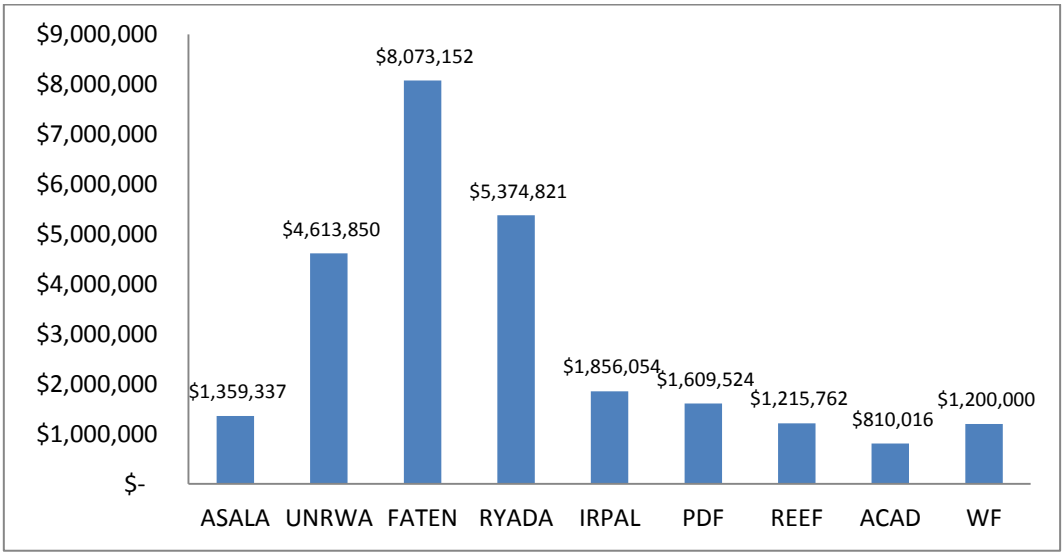

وعلى الرغم من أن خالد (2006) قدر حجم الطلب المحتمل على الإقراض بعدد 150,000 زبون في قطاع غزة والضفة الغربية وأن ثلث هذا الطلب على الأقل يرغب في الاقتراض وفق الصيغ الإسلامية إلا أن مؤسسات الإقراض التي تعمل بهذه الصيغ لم تأخذ دورها حتى الآن، ناهيك عن حجم التمويل المتوفر من البنوك التجارية والذي يتجاوز حجم التمويل المتوفر من تلك المؤسسات بل ويقدم تسهيلات أكبر مما يجتذب عدد مقترضين أكبر.

ويرى الباحث أن هذه المؤسسات بحاجة لإعادة دراسة متطلبات الإقراض لديها وكذلك حجم التمويل المقدم منها، فعلى الرغم من اشتراك البنوك التجارية والمؤسسات غير الربحية في بعض الفئات المستهدفة من هذا الإقراض إلا أنه لا يزال هناك تباين واضح بين الفئات الأخرى المستهدفة من البنوك التجارية

[12] ملحق رقم (6) يبين قائمة بمؤسسات الإقراض المذكورة بالشكل التوضيحي رقم (6)

والمؤسسات غير الربحية حيث تركز البنوك على التجار الأكبر حجماً بينما تركز تلك المؤسسات على الفئات الأكثر فقراً.

ولقد توزعت تمويلات الإغاثة الإسلامية على قطاعات التجارة والإنتاج والزراعة والخدمات ولم تستهدف قطاعاً بعينه حيث كانت شروط التمويل موحدة في حين خصصت تمويل القرض الحسن لفئات محددة تمثلت في النساء والخريجين وبعض الحالات الاجتماعية.

- **زيادة رأس المال**

ووفقاً لهدف الدراسة الرئيس فقد حاول الباحث إيجاد أثر تمويل برنامج الإغاثة الإسلامية على استمرار المشاريع ونموها، وفي هذا الإطار وجد أن متوسط رأس مال المشاريع بلغ وقت الدراسة 16,112 شيكلاً في حين بلغ عند التمويل 12,035 شيكلاً أي بزيادة 34% ومع الأخذ بالاعتبار عدد المشاريع التي اضطر أصحابها لإغلاقها لأسباب مختلفة إلا أن مؤشر زيادة رأس المال هو مؤشر إيجابي يتفق مع ما ذهب إليه الشايب (2010) في دراسته حيث أكد أن التمويل يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

كما اتفقت النتيجة مع دراسة شراكة (2009) التي أشارت إلى تغير إيجابي في حجم رأس مال 61% من مشاريع تلك الدراسة، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة مورجي (2000) والتي أفادت بحدوث زيادة في حجم أعمال المشاركات في البرنامج بنسبة 24% عن غير المشاركات.

وكذلك اتفقت مع دراسة براون لصالح مؤسسة سويس كونتاكت (2002) التي أكدت أن التمويل يؤدي إلى زيادة رأس المال واتفقت كذلك مع دراسة Martha & Donald (1999) التي أشارت إلى زيادة الأصول للمشاركين في البرنامج.

ولقد تم استخدام اختبار "T لعينتين مرتبطتين Paired Sample T-Test" لفحص الفرق بين متوسط رأس المال عند بداية المشروع ورأس المال وقت الدراسة ومن خلال النتائج الموضحة في جدول (25) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار"T – لعينتين مرتبطتين" أقل من مستوى الدلالة 0.05 $\alpha \leq$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط رأس المال عند بداية المشروع ووقت الدراسة، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي لرأس مال المشاريع وقت الدراسة (16,112 شيكل) أكبر من رأس مال المشاريع عند البداية (12,035 شيكل).

جدول (25): الفرق بين متوسط رأس المال عند بداية المشروع ووقت الدراسة

البند	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
بداية المشروع	140	12,035.00	6,091.03	-7.054	*0.000
وقت الدراسة	140	16,112.32	8,737.47		

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **تحسن القدرة التنافسية**

أما من حيث تحسن القدرة التنافسية فقد أكد 61% من المبحوثين تحسن القدرة التنافسية بعد الحصول على التمويل وهو ما ذهبت إليه دراسة شراكة (2009) حيث أكدت حدوث تحسن في القدرة التنافسية لما نسبته 47% من مشاريع العينة وانسجمت كذلك مع دراسة الدماغ (2010) والتي أشارت إلى تحسن القدرة التنافسية لما نسبته 98% من المشاريع قيد الدراسة.

- **تحسن السيولة النقدية**

أما على صعيد تحسن السيولة النقدية فقد أفاد 92% من أفراد العينة بتحسنها، ويرى الباحث أن استخدام عائدات المشروع لسداد أقساط القرض لدى 99.5% من أفراد العينة يعتبر أحد مؤشرات نمو تلك المشاريع في حين ساهم دخل باقي أفراد الأسرة بنسبة 17.5% في سداد أقساط القرض كما اضطر 6% فقط من أفراد العينة للاستدانة للوفاء بأقساط القرض.

وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة شراكة (2009) التي أكدت تحسن السيولة النقدية لنسبة 59% من المشاريع وأن 44% من أصحاب المشاريع تحسنت قدرتهم على سداد أقساط القرض بفعل هذه السيولة، وهو يتفق مع ما أكدته دراستي أصالة (2007،2010) على التوالي واللتان أفادتا بأن 55%، 69% من المبحوثين استخدموا عوائد المشروع في سداد ديون المشروع.

ومن مؤشرات نمو المشاريع أن عبَّر 94% من أفراد العينة عن استغلالهم القرض في شراء المزيد من المخزون في حين استغله 15% من أصحاب تلك المشاريع في شراء آلات ومعدات للعمل وكذلك فتح القرض أفقاً لمنتجات جديدة لما يقرب من 12.5% من أفراد العينة، كذلك استخدم 8.5% من أفراد العينة القرض في تجهيز البنية الأساسية للمشروع في حين استخدم 5.5% من أفراد العينة القرض في أعمال صيانة لأماكن مشاريعهم.

- **استمرارية المشاريع وتطورها**

كذلك وجد الباحث أن 66% من المشاريع قيد التشغيل في حين كان 34% منها تحت التصفية أو مغلق وذلك على اعتبار أن المشاريع التي لم يستقبل أصحابها الباحث هي مشاريع لم يقصد منها أصلاً الانطلاق نحو تنمية هذه المشاريع لجعلها مصدر دخل بل كان المقصود منها الحصول على المال لغرض آخر، أو أن بعضها أغلق بسبب ظروف اقتصادية أو أزمات خاصة اضطر أصحابها لبيعها أو تصفيتها خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عاشها قطاع غزة منذ العام 2000 من حصار وإغلاق للمعابر وانقطاع جزئي للرواتب أو تركها أصحابها لحصولهم على وظائف أخرى أو عمل آخر أنسب لخبراتهم، وبناء عليه يرى الباحث أنه مع إهمال هذه المشاريع فإن نسبة المشاريع المستمرة تعتبر نسبة مقبولة حيث اقتربت من ضعف المشاريع المغلقة أو تحت التصفية.

جدول (26): عدد المشاريع المغلقة أو تحت التصفية

حالة المشروع	العدد	النسبة المئوية %
تحت التصفية/ مغلق	68	34.0
مستمر	132	66.0
المجموع	200	100.0

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أصالة (2007) التي بينت أن القرض ساهم في توسعة أعمال 88% من المشاركات في حين ذهبت دراسة أصالة (2010) أن القروض ساهمت في بدء أعمال تجارية لنسبة 74% من عملاء المؤسسة وساهمت في توسعة 62% من المشاريع القائمة.

كما أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة الشايب (2010) حيث أكدت أن تمويل المشروع يساهم في ديمومته وأنه في غياب هذا التمويل فإن معظم هذه المشروعات ستتعرض للتوقف أو الفشل، ولقد ذهبت دراسة Finance Planet (2008) مع نفس النتيجة حيث أكدت أن التمويل ترك أثراً إيجابياً على حياة العملاء خاصة فيما يتصل بتنمية مشروعاتهم متناهية الصغر ومنها بداية نشاط جديد والتوظيف وزيادة الاستثمارات والإيراد الشهري.

- **ممارسة الإدارة الجيدة**

وجد الباحث علاقة واضحة بين حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) ومدى ممارسة صاحب المشروع للإدارة الجيدة من خلال فصل الحسابات ومسك الدفاتر المحاسبية، والتي تعتبر أحد معايير الإقراض لدى برنامج الإغاثة الإسلامية، فعلى الرغم من أن الإغاثة الإسلامية لم تبذل الجهد الكافي في تنمية وتطوير قدرات المقترضين إلا أنها اعتبرت هذه المهارة من بين شروط الإقراض ضمناً وبالتالي فقد ساهم برنامجها في تعزيز هذه الممارسة وانتشارها بين الفئة المستفيدة من البرنامج.

ولفحص هذه العلاقة فقد استخدم الباحث اختبار " فيشر – Fisher's test " حيث يتبين من النتائج الموضحة في جدول (27) أن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) وممارسة صاحب المشروع للإدارة الجيدة.

جدول (27): علاقة حالة المشروع بصاحب المشروع يمارس إدارة جيدة أم لا

حالة المشروع		صاحب المشروع		المجموع	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		لا	نعم		
تحت التصفية/ مغلق	ك	23	45	68	*0.000
	%	11.5	22.5	34.0	
مستمر	ك	1	131	132	
	%	0.5	65.5	66.0	
المجموع	ك	24	176	200	
	%	12.0	88.0	100.0	

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

وفي الاتجاه الآخر لم يجد الباحث أي علاقة بين استمرارية المشروع وكل من القطاع الإنتاجي أو عمر المشروع أو سنوات الخبرة لصاحب المشروع، مما يؤكد على أهمية عنصر الإدارة الجيدة مقارنة بالعوامل الأخرى التي يرى الباحث أنها لم تكن السبب في قرار إغلاق المشروع وأنه أمكن التغلب على ضعفها من قبل صاحب المشروع الذي يمارس إدارة سليمة.

ولفحص العلاقة بين القطاع الإنتاجي واستمرار المشروع فقد تم استخدام اختبار " كاي تربيع – Chi-Square test ".

ومن خلال النتائج الموضحة في جدول (28) تبين أن قيمة الاختبار" كا2" يساوي 1.612، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.657 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) والقطاع الإنتاجي.

جدول (28): علاقة حالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر) بالقطاع الإنتاجي

حالة المشروع		القطاع				المجموع	كا2	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		تجارة	إنتاج وتصنيع	زراعة	خدمات			
تحت التصفية/ مغلق	ك	51	4	4	9	68	1.612	*0.657
	%	25.5	2.0	2.0	4.5	34.0		
مستمر	ك	95	14	5	18	132		
	%	47.5	7.0	2.5	9.0	66.0		
المجموع	ك	146	18	9	27	200		
	%	73.0	9.0	4.5	13.5	100.0		

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ولفحص العلاقة بين حالة المشروع وعمر المشروع فقد تم استخدام اختبار "T – لعينتين مستقلتين– Independent Samples T–Test" ومن النتائج الموضحة في جدول (29) يتبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط عمر المشروع الحالي تعزى لحالة المشروع.

جدول (29): علاقة حالة المشروع بعمر المشروع

حالة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تحت التصفية/ مغلق	68	3.66	2.06	0.391	*0.696
مستمر	132	3.53	2.25		

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

وكذلك استخدم اختبار " T – لعينتين مستقلتين– Independent Samples T–Test " لفحص العلاقة بين حالة المشروع وسنوات الخبرة فقد وتظهر النتائج الموضحة في جدول (30) أن القيمة

الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لسنوات الخبرة تعزى لحالة المشروع.

جدول (30): الفرق بين سنوات الخبرة تعزى لحالة المشروع (تحت التصفية/مغلق أو مستمر)

حالة المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
تحت التصفية/ مغلق	68	5.37	3.48	0.161	0.872*
مستمر	132	5.27	4.61		

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **حجم المبيعات**

وعلى اعتبار أن ازدياد حجم المبيعات والأرباح من مؤشرات نمو المشروع فقد قام الباحث بدراسة بعض العلاقات المتعلقة بحجم المبيعات والأرباح.

فعلى صعيد حجم المبيعات وجد الباحث أن حجم المبيعات للمشاريع يزداد بزيادة رأس المال المستثمر وهي نتيجة طبيعية، حيث يتمكن رأس المال الأكبر من تنويع سلعه بما يجذب الزبائن وبالتالي يزداد حجم المبيعات.

ولفحص العلاقة تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط Pearson Correlation Coefficient". ومن خلال دراسة النتائج الموضحة في جدول (31) يتبين أن معامل الارتباط يساوي 0.191، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.013 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم المبيعات ورأس المال الحالي.

جدول (31): العلاقة بين حجم المبيعات ورأس المال الحالي

البند	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
العلاقة بين حجم المبيعات ورأس المال الحالي	0.191	*0.013

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha =0.05$.

وكذلك وجد الباحث علاقة بين حجم المبيعات وسنوات الخبرة، حيث ازداد حجم المبيعات مع ازدياد سنوات الخبرة، ولعل سنوات الخبرة أحد معايير الإغاثة الإسلامية لمنح القرض.

وتفسر العلاقة بالمنطقية حيث يتمكن صاحب الخبرة من اجتذاب الزبائن ويحسن معاملتهم ومعاملة الموردين كذلك يتقن ممارسة العمليات المحاسبية لمشروعه بشكل أفضل.

ولفحص هذه العلاقة تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط – Pearson Correlation Coefficient "، حيث تبين النتائج الموضحة في جدول (32) أن معامل الارتباط يساوي 0.140، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) وتساوي 0.039 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم المبيعات وسنوات الخبرة.

جدول (32): العلاقة بين حجم المبيعات وسنوات الخبرة

البند	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
العلاقة بين حجم المبيعات وسنوات الخبرة	0.140	*0.039

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ثالثاً: مواصفات المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة

تمكن الباحث من خلال التحليل الإحصائي من وضع مواصفات عامة للمشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة، ولقد لخص الباحث هذه المواصفات في النقاط التالية:

- **تبني المشروع وممارسة الإدارة الجيدة تدعم استمرارية المشروع**

يمكن اعتبار أن الانتماء للمشروع وتبنيه باعتباره مصدر الدخل الأساسي لصاحبه بالإضافة إلى ممارسة الإدارة بشكل جيد متمثلة في مسك الدفاتر المحاسبية وفصل الحسابات عن بعضها البعض وعن المصروفات الشخصية من أهم العوامل التي تدعم استمرارية المشروع مما يدعم فرص نموه بعد ذلك.

- **الخبرة تزيد حجم المبيعات**

تنعكس الخبرة إيجاباً على قدرة صاحب المشروع على إدارة مشروعه من حيث ضبط الحسابات وفصلها وإدارة السيولة المتوفرة وحسن التصرف مع الموزعين وتجار الجملة من جهة والزبائن من جهة أخرى، لذلك فإن صاحب المشروع الذي يمتلك الخبرة يكون أقدر على توظيف هذه الخبرة بما يخدم المشروع ويحقق دخل أكبر من خلال زيادة حجم المبيعات وبالتالي إعادة استخدام السيولة في تنمية المشروع وتطويره بتنويع المنتجات.

- **التعليم المهني مدخل للمشاريع الصغيرة**

يعتبر التعليم المهني دافعاً للإقبال على إنشاء المشاريع الصغيرة، حيث أن الكثير من خريجي هذا القطاع من كلا الجنسين يقبلون على العمل الحر في المشاريع الصغيرة مما يؤكد أن هذا المجال من التعليم يفتح أفقاً عملية أمام خريجيه، ولعل ضعف فرص التوظف في القطاعين العام والخاص تساهم في توجه هذا النوع من الخريجين للعمل الحر في مثل هذه المشاريع، حيث تكون حظوظ التوظف أعلى لأصحاب الشهادات الأعلى والذين هم كثر في قطاع غزة، كما أن جزءاً من خريجي هذه الدراسة يسعون للعمل في مجال دراستهم.

- **أصحاب المشاريع الصغيرة يفضلون الملكية الفردية**

تجنباً للمشاكل الاجتماعية ونتيجة لمحدودية فرص التشغيل وصغر حجم العائد فإن الملكية الفردية هي الملكية الأسلم والأفضل عائداً لهذا النوع من المشاريع حيث لا تحبذ الملكيات العائلية أو الجماعية وهو النظام السائد في قطاع غزة.

- **فرص التشغيل في المشاريع الصغيرة محدودة**

لا تزال فرص التشغيل في المشاريع الصغيرة محدودة، حيث أنها غالباً ما توفر فرصة وحيدة للتشغيل تكون لصالح مالك المشروع أو عامل وحيد بينما تكون فرص التشغيل لعدد أكبر من العاملين محدودة إلى حد كبير.

- **المشاريع الصغيرة تحقق دخل مقبول**

تشكل المشاريع مصدراً أساسياً للدخل للكثير من الأسر ولقد استخدم هذا الدخل في الإنفاق على احتياجات الأسرة ولسداد التزامات المشروع وأقساط القرض ولزيادة رأس مال المشروع.

- **مشاريع بسيطة وتعاني المنافسة**

تعتبر المشاريع الصغيرة في قطاع غزة مشاريع بسيطة حيث أنها في غالبها غير مسجلة رسمياً وتعاني منافسة شديدة من غالبية البضائع المستوردة، كما أنها تعتمد على الملكية الفردية في أغلب الأحيان، كما تعتمد تلك المشاريع على مجموعة بسيطة من الأدوات أو الآلات، بينما اعتمدت على الجهد البدني والفكري بشكل أكبر وقد كانت أبعد ما يمكن عن الآلات المعقدة والتكنولوجيا.

- **منتجات المشاريع الصغيرة تسوق محلياً**

غالباً ما لا يتمكن أصحاب المشاريع الصغيرة من تسويق منتجاتهم وخدماتهم خارج البلاد، حيث تسوق سلعهم وخدماتهم محلياً بل لم تخرج في أغلب الأحيان عن نطاق المنطقة أو المحافظة التي ينشط بها المشروع.

ولعل قطاع غزة له خصوصية في هذا السياق، حيث أضاف الحصار المفروض قيوداً أخرى على التسويق الخارجي.

- **بدائل التمويل للفئات المستهدفة محدودة**

حيث أن الفئة المستهدفة من هذه القروض هي الفقراء ومحدودي الدخل فإن ثقة التمويل التجاري بهذه الفئة محدودة لذلك فإن هذه الفئات غالباً ما تصطدم بشروط ومتطلبات معقدة للبنوك التجارية مقابل التمويل، وكذلك فإن المحيط العائلي لهذه الفئات غالباً ما يكون من نفس المستوى من الدخل لذلك فإن اعتماد هذه الفئات على الاقتراض من العائلة والأصدقاء محدود جداً، يضاف لذلك أن المؤسسات غير الربحية تضع شروطاً للتمويل ليست بالهينة أمام هشاشة هذه الفئات لذلك فإن مستوى أدنى من الدخل يحد من توجه تلك الفئات لهذه المؤسسات المقرضة.

- **المشروعات الصغيرة تعتمد على الموسمية**

تعتمد العديد من المشروعات الصغيرة على الموسمية فهي تنشط في مواسم معينة كالأعياد وكذلك تعتمد على العمل على هامش نشاطات رسمية أخرى كالمواسم المدرسية والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

- **عائدات المشروعات الصغيرة تكفي لسداد أقساطه المستحقة**

تستطيع المشروعات الصغيرة المقترضة الوفاء بالتزاماتها الشهرية من أقساط مستحقة للمؤسسة المقرضة إلا أن عدم تبني المشروع باعتباره مصدر دخل مستقبلي بالإضافة إلى سوء الإدارة وعدم فصل الحسابات والظروف الخارجية تعيق استمرار وتطور هذه المشاريع، فعلى الرغم من كون هذه المشاريع صغيرة الحجم إلا أنها حساسة للمحيط الخارجي فانقطاع السلع من السوق المحلي تؤثر سريعاً على قدرة المشاريع على الاستمرار.

رابعاً: أهم معايير الإقراض الناجح

استطاع الباحث استنتاج أهم معايير الإقراض الناجح، حيث تتبنى الجهات المقرضة بعض هذه المعايير لضمان تجنب المخاطر ونجاح المشروع في حين أنها تغفل عن بعضها أو أن بعض هذه المعايير تتعارض مع سياسات الإقراض لديها، ولقد لخص الباحث هذه المعايير في النقاط التالية:

- **التمويل بصيغة القرض الحسن يعزز استمرار المشروع**

لقد تبين للباحث أن التمويل بصيغة القرض الحسن يدعم بقاء المشروع بشكل أكبر من التمويل بصيغة المرابحة، وقد أرجع الباحث ذلك لسببين رئيسين أولهما أن شروط القرض الحسن أكثر مرونة من حيث انخفاض قيمة القسط الشهري وعدم إضافة نسبة الأرباح للقسط الشهري أما ثانيهما فهو الانتقاء الجيد للمقترض حيث أن معايير الاختيار للمقترضين تكون متشددة مقارنة بالمرابحة، مما يعكس بلا شك جدية المقترض واهتمامه ببقاء مشروع ونموه.

- **صغر قيمة القسط تخدم استمرارية المشروع**

يؤدي انخفاض قيمة القسط المستحق على المقترض إلى توفر سيولة بيد المقترض يحتاجها المشروع بلا شك، خاصة مع انطلاق المشروع لذلك فإن طول فترة السماح وانخفاض قيمة القسط تزيد تلك السيولة في مراحل حياة المشروع الأولى مما يجعل المقترض يستغلها في شراء المزيد من احتياجات المشروع وتنويع سلعه مما يروج له بشكل أفضل وينعكس على حجم مبيعاته.

- **توفر حجم أكبر لرأس المال يزيد حجم المبيعات**

مما لا شك فيه أن كبر حجم رأس المال بالتناسب مع طبيعة المشروع يزيد من قدرة صاحب المشروع على تأمين الاحتياجات اللازمة لانطلاق وتشغيل مشروعه متمثلة في شراء الأصول الثابتة والتشغيلية وتوفير كمية أكبر من المخزون من حيث العدد والتنوع وبالتالي فإنه من المتوقع أن يزيد حجم مبيعات هذا المشروع مقارنة مع مشروع مشابه لم يتمكن من حشد رأس مال مماثل.

- **الإقراض الأصغر يستهدف الفقراء**

ترسم المؤسسات غير الهادفة للربح برامجها بحيث تستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ولا تستهدف أفقر الفقراء، حيث وجد أن برنامج الإقراض بصيغة القرض الحسن في الإغاثة الإسلامية يجعل

من الدخل معياراً مهماً لتحديد المستحقين والمؤهلين للاقتراض، كما أن برنامج المرابحة في المؤسسة قد خصص تمويله لصالح المشاريع متناهية الصغر والتي لا يزيد رأس مالها عن ثلاثين ألف دولار أمريكي، ومما هو معروف عن معظم المؤسسات غير الربحية في قطاع غزة أنها تستهدف ذات الفئات من محدودي الدخل بينما يتم التدخل لصالح الأكثر فقراً من خلال أدوات أخرى كالمساعدات الإغاثية المباشرة.

- **أصحاب المشاريع الصغيرة بحاجة إلى التوجيه والتدريب**

عبر الكثير من أصحاب المشاريع عن حاجتهم للعديد من الخدمات الأخرى بجانب الإقراض، حيث اعتبر العديد منهم أن التدريب والتوجيه والاحتضان لا يقل أهمية عن التمويل وأن هذه الخدمات تلزم صاحب المشروع لفترة من الزمن حتى يبدأ المشروع بالاستقرار.

- **المشروع القائم مؤهل بشكل أكبر للحصول على القرض**

تمكن المشروع القائم من الحفاظ على استمراريته بشكل أكبر من المشروع الجديد لذلك كان من الواضح أن تميل برامج الإقراض إلى تمويل المشاريع القائمة لتجنب مخاطرة الخسارة المتوقعة في المشاريع الجديدة، ولعل الميزة تكمن في أن المشروع القائم قد اكتسب السمعة التي تؤهله لتحقيق مبيعات أعلى وبالتالي أرباح أكبر، كذلك فإن خبرة صاحب المشروع القائم في التعامل مع كل من تجار الجملة والزبائن قد أهلته لتحقيق تلك الأرباح الأعلى وبشكل عام يمكن القول بأن المشروع القائم قد ترسخ لدرجة أنه تجاوز المخاطر المحيطة به أكثر من المشروع الجديد.

خامساً: الخلاصة

تبين من اختبار الفرضية الأولى عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين"، بينما اتضح من خلال اختبار الفرضية الثانية عدم وجود تأثير كبير لخصائص المشروع متمثلة في المتغيرات المستقلة "التمويل الذاتي، رأس المال، حالة المشروع عند التمويل (جديد/قائم)" على نمو المشروع متمثلاً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، أرباح المشروع، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين".

وبناء عليه يرى الباحث أن قرار إغلاق المشروع هو قرار استراتيجي بالنسبة لصاحب المشروع وهو غالباً ما يأتي بعد فترة تدهور للظروف المحيطة إما الخاصة بصاحب المشروع أو العامة في البيئة الخارجية، والتي تمثلت في قطاع غزة في إغلاق المعابر وتعذر الحصول على البضائع وضعف السيولة وانقطاع الرواتب، لذلك فإن أسباب إغلاق المشروع أو استمراره لم ترتبط بحجم رأس مال المشروع أو عمر المشروع أو عدد سنوات الخبرة أو حتى القطاع الإنتاجي الذي يعمل فيه المشروع بل ارتبط بأسباب أخرى أثرها أبعد من ذلك، فقد كان لممارسة صاحب المشروع الإدارة الجيدة أثر واضح على استمرارية المشروع وكذلك وجد أن ارتباط صاحب المشروع بنظام تمويل المرابحة وطول فترة السداد يشكل عبئاً عليه مما يدفعه للانسحاب أو بمعنى آخر فإن ارتباط صاحب المشروع بنظام القرض الحسن وقصر فترة السداد يعزز استمرار المشروع.

أما انخفاض حجم المبيعات والأرباح فيمكن اعتباره مستوى أول يسبق قرار إغلاق المشروع أو الانسحاب منه وكذلك فإن زيادة حجم المبيعات والأرباح يتأثر بعوامل مساعدة وليست رئيسة، فرأس مال المشروع وسنوات الخبرة لها علاقة طردية بحجم المبيعات وكذلك فإن كون المشروع جديد أو قائم أثر في أرباح المشروع ولكن هذه العوامل تبقى بعيدة عن قرار إغلاق المشروع.
وعلى صعيد التشغيل فقد اعتبر الباحث أن هذا النوع من المشاريع يعطي هامشاً ضيقاً للتوظيف إذ أن معظم المشاريع تدار من خلال عامل واحد في غالب الأحيان وهو في بعضها مالك المشروع وذلك يرجع لصغر حجم تلك المشاريع واعتماد بعضها على التشغيل العائلي، ولقد بينت النتائج أن المشاريع القائمة هي الأكثر استمراريةً والأكثر ربحية والأكثر استيعاباً للعمالة مقارنة بالمشاريع الجديدة.

واعتبر الباحث أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، إذ أن التمويل يمثل عصب المشروع خاصة لفئة محدودي الدخل حيث تضعف ثقة التمويل التجاري والموردين،

ولقد اتضح وجود علاقة واضحة بين التمويل وكل من استمرارية المشاريع وازدياد القدرة التنافسية للمشروع وزيادة رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في سداد القرض، ولكن التمويل وحده غير كاف لنمو المشاريع إذ تحتاج هذه المشاريع إلى مجموعة من العوامل الأخرى والتي يأتي في مقدمتها استقرار البيئة المحيطة والخبرة وحرص صاحب المشروع على الإدارة الجيدة من خلال مسك الدفاتر المحاسبية وفصل الحسابات ولعل معنى آخر يكمن وراء الإدارة الجيدة وهو الجدية والانتماء لهذا المشروع.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

مقدمة

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: التوصيات

ثالثاً: الخلاصة

مقدمة

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة وذلك من خلال دراسة بعض العلاقات واختبار مجموعة من الفرضيات.

وفي ضوء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها وبناء على اختبار فرضيات الدراسة فإن الباحث تمكن بالخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات تم تصنيفها حسب الجهة ذات العلاقة، وكذلك فإن الباحث تمكن من صياغة أهم مواصفات المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة وكذلك أهم معايير الإقراض الناجح من وجهة نظره.

أولاً: نتائج الدراسة

- تبين من الدراسة عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل متمثلة في المتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على مؤشرات نمو المشروع متمثلةً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين".

- كما اتضح عدم وجود تأثير واضح لخصائص المشروع متمثلة في المتغيرات المستقلة "التمويل الذاتي، رأس المال، حالة المشروع عند التمويل (جديد/قائم)" على مؤشرات نمو المشروع متمثلةً في المتغيرات التابعة "حالة المشروع، نمو الأرباح، زيادة رأس المال، نمو عدد العاملين".

- على الرغم من عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل وخصائص المشاريع على نمو المشروع إلا أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها، فقد اتضح وجود علاقة واضحة بين التمويل واستمرارية المشروع وازدياد قدرته التنافسية للمشروع وزيادة رأس المال وتوفير السيولة التي ساهمت في سداد القرض.

- إن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نمو تلك المشاريع، حيث لعب الحصار وانقطاع الرواتب وضعف السيولة دوراً مؤثراً في قرار إغلاق المشروع.

- لا يزال الطلب على تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة قائماً بشكل كبير ومن كلا الجنسين، بل إن الطلب قائمٌ بغرض إنشاء مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة، وتُقبل فئة محدودي الدخل والفقراء على هذا النوع من التمويل في أغلب الأحيان.

- على الرغم من سعي هذه الفئات للحصول على التمويل إلا أن المقترضين لم يسعوا إلى تجديد التمويل من مؤسسات الإقراض والذي قد يرجع لنفور هذه الفئة من شروط التمويل أو لرضاها عن الحد الذي وصلت إليه مشاريعهم من النمو أو أن تجربتهم باءت بالفشل.

- العديد من المقترضين توجه للحصول على التمويل من أجل الحصول على السيولة أو لجعله مبلغاً احتياطياً يواجه به أول عقبة مالية تعترضه ولم يكن يهدف بالأساس تنمية مشروعاً مدراً للدخل.

- يتمتع أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بمستوى مقبول من الخبرة العملية التي تسخر لصالح المشروع وتسهم في زيادة حجم المبيعات.

- ساهم برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية في توفير التمويل لفئة الفقراء ومحدودي الدخل والنساء والخريجين من خلال طريقتي المرابحة والقرض الحسن مما ساهم في تنمية بعضاً من تلك المشاريع وحافظ على استمراريتها ونموها.

- للمشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة مواصفات خاصة، كما أن للإقراض الناجح معايير عامة تساعد في نجاح المشروع وتجنبه المخاطر.

ثانياً: التوصيات

2.1 توصيات للمؤسسات المقرضة

1. نظراً لأهمية التمويل في إطلاق المشاريع وتنميتها فإن المؤسسات المقرضة مدعوة لزيادة العمل على حشد المزيد من التمويل لصالح إقراض الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.
2. كذلك فإن المؤسسات المقرضة يجب أن تكون حريصة على فحص أهلية وجدية المقترض وبالتالي انتقاء المقترض الذي يؤمن بالمشاريع الصغيرة كطوق نجاة للخروج من حالة الفقر وتأمين مصدر دخل كريم، وذلك وفقاً لأهدافها كمؤسسات غير ربحية تسعى لتنمية المجتمع المحلي.
3. كذلك فإن إلزام المقترض على تقديم دراسة جدوى اقتصادية مبسطة للمشاريع المتقدمة للحصول على التمويل يدعم اختبار جدية وأهلية المتقدم للاقتراض.
4. إن نسبة المشاريع المغلقة تدعو إلى إعادة النظر في الفئة المستهدفة من هذه المشاريع، ولكن ذلك لا يعني بالمطلق تجنب دعم هذه الفئات، ولكن يمكن القول أن منهجيات التدخل لصالح المستويات المختلفة في المجتمع بحاجة إلى المراجعة من قبل مؤسسات الإقراض العاملة.
5. نظراً للطلب على الاقتراض بالصيغ الإسلامية فإن المؤسسات الإسلامية يجب أن تسعى لأخذ مكانها ضمن منظومة الإقراض المحلي، بل وهي مدعوة لتوفير التمويل بصيغة القرض الحسن من الأوعية المختلفة التي تؤمن بهذا النوع من الصيغ.
6. المؤسسات المقرضة يجب أن تشارك في صياغة الخطط التنموية المحلية ومن ثم عليها أن تسعى للالتزام بمحدداتها ودعمها.
7. كذلك فإن تنويع الإقراض للقطاعات المختلفة والبعد عن التركيز على الإقراض الآمن للمشاريع التجارية يخدم بلا شك قطاعات أوسع من المحتاجين لهذه القروض ويدعم القطاعات الأخرى (الزراعة والإنتاج والخدمات).
8. تحقيق التنمية للمشاريع الصغيرة يتطلب دعم المقترض بكافة الوسائل ومنها إعادة دراسة سياسات برامج التمويل وضماناتها مما يخفف عبء التزامات المشروع.
9. كذلك فإن التدريب والتوجيه يعتبر من الخدمات التي يحتاجها المقترض لضمان استمرارية ونمو المشروع وبالتالي فإن المؤسسات المقرضة يجب أن تضمن توفير هذه الخدمات إلى جانب التمويل.

2.2 توصيات للجهات الرسمية

1. دعم المشاريع الصغيرة مطلوب من الجهات الرسمية من خلال التشريع والتنفيذ الذي يدعم تيسير تأسيس وتسجيل وتنمية المشروعات الصغيرة.
2. الجهات الرسمية والوزارات الحكومية المسئولة مدعوة لدعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات ومن خلال توفير الحماية لمنتجات المشاريع الصغيرة.

3. إن إعادة دراسة البيئة المحيطة بهذا النوع من المشاريع هو واجب على الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي الأخرى بما يضمن تبني تلك المشاريع كاستراتيجية وطنية تدعم مكافحة الفقر.
4. الجهات الرسمية مدعوة للربط بين التعليم المهني والمشروعات الصغيرة بما يوجه منتجات تلك المشاريع نحو تحقيق الأهداف التنموية المحلية.
5. التجارب الناجحة للمشاريع الصغيرة كأداة تنموية في مجتمعات عدة يجب أن تعمم من خلال المناهج الدراسية في المستويات التعليمية المرتفعة.

2.3 توصيات للمقترض

1. المقترض هو العامل الأساس المتحكم بنجاح أو فشل المشروع وبالتالي فإن الدراية الكاملة بكل من المشروع والقرض وجدواه الاقتصادية والمخاطر المحيطة به وتفاصيل الاقتراض وصيغته هي مسئولية المقترض بالدرجة الأولى.
2. إن الجدية في العمل وتبني هذه المشاريع يعتبر من أهم عوامل نجاح وضمان استمرارية هذه المشاريع.
3. المشاريع الصغيرة كغيرها من المهن والحرف بحاجة إلى التدريب والتوجيه والذي تقدمه بعض مؤسسات الإقراض بمستويات مختلفة لذلك فإن الالتزام بهذه التوجيهات يخدم نجاح المشروع.
4. اختيار المشروع والقرض بما يتلاءم مع خبرات وإمكانات المقترض تخدم نجاح ونمو المشروع.

2.4 توصيات للجهات المانحة

1. المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى مشاريع تنموية حقيقية وألا يقتصر التمويل على العمل الإغاثي وبالتالي فإن الجهات المانحة يجب أن تسعى لتعزيز هذا النمط من المشاريع من خلال دعم المؤسسات المقرضة بالتمويل اللازم.
2. التقييم عنصر مهم لدراسة جدوى التمويل لذلك فإن جزءاً من التمويل يجب أن يخصص لدراسة جدوى التمويل.
3. التدريب والتوجيه للمقترضين أحد عوامل إنجاح المشاريع وبالتالي يلزم تخصيص جزءاً من التمويل لصالح تدريب وتوجيه المقترضين.

ثالثاً: الخلاصة

تبين للباحث عدم وجود تأثير لسياسات برنامج التمويل على مؤشرات نمو المشروع، كما اتضح عدم وجود تأثير كبير لخصائص المشروع على مؤشرات نمو المشروع، وعلى الرغم من ذلك إلا أن عنصر التمويل هو عنصر مهم في نشأة المشاريع الصغيرة ونموها وكذلك فإن ممارسة الإدارة الجيدة يدعم استمرار المشروع.

وتبين للباحث أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نمو تلك المشاريع، كما تبين أيضاً أن المشاريع الصغيرة تقدم هامشاً ضيقاً للتوظيف.

وأخيراً اعتبر الباحث أن برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية ساهم في توفير التمويل لفئة الفقراء ومحدودي الدخل والنساء والخريجين مما ساهم في تنمية بعضاً من تلك المشاريع.

أما على مستوى التوصيات فإن الباحث قدم مجموعة من التوصيات للجهات الممولة والمقرضة وللجهات الرسمية وللمقترض ذاته، حيث أكد على أهمية الاستمرار بحشد المزيد من التمويلات لصالح إقراض الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل مع الأخذ بالاعتبار أهلية المقترض والاهتمام بدعمه على مستوى التدريب أيضاً. أما الجهات الرسمية فهي مدعوة لدعم المشروعات الصغيرة من خلال التشريع وتقديم التسهيلات لهذه المشاريع.
أما على صعيد المقترض فعليه الإيمان بمشروعه وتبنيه كوسيلة أساسية لتحقيق الدخل، كما عليه الاهتمام بالمهارات الإدارية التي تساهم في إنجاح المشروع.

المراجع

أولاً: الكتب

1. تادور، ميشيل، ترجمة حسن، محمود، حامد، محمود، **التنمية الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2009م.
2. سعيد، مجدي، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007م
3. عبد العزيز، محمد، علي، محمد، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000م.
4. عمر، محمد عبد الحليم، **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، 2000م.
5. مؤسسة مبرة، **كتاب المبرة الجامعي للمشاريع المتناهية في الصغر**، المؤسسة الخيرية الكويتية، 2009م.
6. محمد، سمير، **التمويل العام**، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الثانية، 1998م.
7. يونس، محمد، ترجمة عارف، عالية **بنك الفقراء، القروض متناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2007م.

ثانياً: دراسات الماجستير والدكتوراه

1. الدماغ، حنين، **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.
2. الصفدي، سماح، **منهجية الإقراض بضمان المجموعة، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
3. فرحان، محمد، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل**، دراسة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2010م.
4. الناقة، خليل، **قياس أثر برنامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر في وكالة الغوث الدولية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
5. هشام، سيف، **أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع**، رسالة ماجستير، جامعة St.Clements، ماليزيا، 2008م.

ثالثاً: الأبحاث والمؤتمرات

1. الأسرج، حسين، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث 2012/08م.
2. الإغاثة الإسلامية فلسطين، **دراسة الجوانب التنظيمية المستخدمة فى إدارة تمويل القطاعات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة فى محافظات قطاع غزة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للزكاة، 2012م.
3. إليا، ماركو، **التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، أساسيات التمويل متناهي الصغر، حالات دراسية من المنطقة العربية**، 2006م.
4. البحيصي، عصام، **نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة**، دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، 2006م.
5. براون، مارتين، **الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإقراض الجماعي التضامني**، مؤسسة سويس كونتاكت، 2002م.
6. بلانيت فايننس، **أثر التمويل متناهي الصغر في مصر (دراسة مسحية)**، 2008م.
7. بلانيت فايننس، **مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2007م.
8. جرادات، سميح، **ممارسو التمويل الأصغر في فلسطين بين الإقصاء والاستدامة والربحية**، 2011م.
9. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، **تقييم الأثر على المستفيدات "رضا المقترضات عن الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها أصالة"**، 2010م.
10. حامد، مهند وآخرون، **تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة: دروس لفلسطين**، 2007م.
11. حداد، مناور، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، الملتقى الدولي، 2006م.
12. خالد، محمد، آخرون، **تلبية الطلب على خدمات التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2006م.
13. دودين، محمود، **قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض**، 2013م.

14. دويكات، محمود، **أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، 2006م.
15. الشايب، إيهاب، **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)**، 2010م.
16. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة)، **دراسة تحليل أثر تمويل المشاريع الصغيرة على حياة المقترضين والمقترضات**، 2009م.
17. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، **مسح سوق الإقراض متناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2007م.
18. العاجز، سناء، **مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين**، 2008م.
19. عبد القادر، خليل، **دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، 2006م.
20. عبد الحميد، عالية، **إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات**، 2008م.
21. فتيحة، ونوغي، **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2003م.
22. قحف، منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004م.
23. كنجو، كنجو عبود، **دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007م.
24. كول، روبرت، آخرون، **المصارف التجارية ومصارف التمويل الأصغر**، البنك الدولي، 2008م.
25. محفوظ، جبار، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001**، 2004م.
26. محمد، أحمد، **دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة**، 2009م.
27. مراد، زياد، **الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، 2010م.

28. مكحول، باسم، **ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية**، 2011م.
29. هوبوم، سروار، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002م
30. الوادي، محمود، **المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن**، 2006م.
31. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفللسطينيين وبلانيت فايننس، **أثر وفاعلية برنامج الإقراض الصغير في الوكالة على حياة المقترضين**، 2006م.

رابعاً: التقارير والدوريات

1. الإغاثة الإسلامية فلسطين، **برنامج تنمية المشاريع الصغيرة جداً بنظام المرابحة للآمر بالشراء، السياسة والإجراءات**، 2009م.
2. الإغاثة الإسلامية فلسطين، **التقرير السنوي**، 2010م.
3. الإغاثة الإسلامية فلسطين، **تقارير غير منشورة** 2012،2013 م.
4. براندسما، جوديث، هارت، لورنس، **تطورات التمويل البالغ الصغر حسب البلدان**، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة التنمية البشرية، ومجموعة التمويل والقطاع الخاص والبنية الأساسية، معهد البنك الدولي، البنك الدولي، 1998م.
5. برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، **بنوك الفقراء التمويل الأصغر لمكافحة الفقر**، نموذج أجفند، 2012م.
6. تقرير التنمية الإنسانية الفلسطيني 2010/2009، **الأرض الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، 2009م.
7. جريدة الوقائع الفلسطينية العدد 93، **قرار رقم (132) لسنة 2011م بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة**، 2012م.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الاقتصادية** 2007، 2008م.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي (2012)**، 2013م.
10. سابيلا، أنطون، **تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، 2009م.

11. سنابل، شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر، **استعراض آخر مستجدات القطاع، فلسطين**، ديسمبر 2010م.
12. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، **تقرير مؤشرات الأداء المالي**، 2009م.
13. الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر، **دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية**، النشرة الأولى 2003م.
14. راين، إليزابيث، أوتيرو، ماريا، **قطاع التمويل الأصغر في العقد القادم، تصور من وماذا ووأين ومتى وكيف**، 2006م.
15. ماغنوني، باربرا، باورز، جينفر، **هل سيصل الجزء السفلي من الهرم إلى أدنى مستوياته؟ آثار أزمة الائتمان العالمية على قطاع التمويل الأصغر**، التقرير الأصغر رقم (150)، 2009م.
16. **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2002م.
17. مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، 2014م.
18. معهد الأبحاث الاقتصادية والسياسية ماس، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 18، 2004م.
19. معهد الأبحاث الاقتصادية والسياسية ماس، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 27، 2012م.
20. المعهد المصرفي المصري، **دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة مفاهيم مالية العدد الثامن.
21. هاريس، سام دالي، **تقرير حالة حملة قمة الإقراض متناهي الصغر**، 2009م.

خامساً: الدراسات الأجنبية

1. Armendariz B. A. & Morduch. J, **The Economics of Microfinance**, 2005
2. Asala, **Market Research Report on Client Satisfaction and New Product Development**, 2007
3. David Hulme and Thankom Arun, **Microfinance A reader**, 2009

4. Financial Performance Indicators, **Microfinance Industry in Palestine**, 2008
5. Ingrid Matthaus-Maier & J.D von Pischke, **Microfinance Investment Funds**, 2006
6. Khaled, Mohammed, Kate Lauer and Xavier Rielle, **Meeting the demand for microfinance in the West Bank and Gaza**, CGAP, 2006
7. khan, Ajaz, **Islamic Microfinance, Theory, Policy and Practice**, Islamic Relief, 2008
8. Martha, Donald, **An Assessment of the Impact of SEWA Bank in India**, 1999
9. Mourji, Fouzi, **Impact Study of the Zakoura Microcredit Program, 2000**
10. Planet Finance, **Microfinance Market Survey in the West Bank and the Gaza Strip,** 2007
11. Seep Network, **Social Performance Glossary**, 2006
12. Yunus, Muhammad, Weber, Karl, **Creating A world without Poverty**, **Social business and the future capitalism**, 2007
13. Yunus, Muhammad, **Small Loans, Big Dreams**, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2008

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. www.agfund.org
2. www.alrafahbank.ps
3. www.arabic.microfinancegateway.org
4. www.arabo.com
5. www.grameen-info.org
6. www.insanonline.net
7. www.islamic-relief.me

8. www.mfti.gov.eg
9. www.moic.gov.bh/MoIC
10. www.palmfi.ps
11. www.worldbank.org/mna-finance
12. www.wafainfo.ps

الملاحق

ملحق رقم (1): قائمة المحكمين

جدول (33): أسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية ومواقعهم الوظيفية

اسم المحكم	الدرجة العلمية	موقع العمل
أ. د. معين رجب	أستاذ	محاضر في العديد من الجامعات الفلسطينية
د. خليل النمروطي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية – غزة
د. سمير أبو مدللة	أستاذ مشارك	جامعة الأزهر – غزة
د. سمير صافي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية – غزة
أ.غسان عقل	ماجستير	مسئول ائتمان – الإغاثة الإسلامية فلسطين

ملحق رقم (2): الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
عمادة الدراسات العليا
قسم اقتصاديات التنمية

السيد/ة المحترمـ/ـة ..... حفظه/ـا الله ،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد

الاستبانة التي بين يديك هي إحدى أدوات البحث العلمي لدراسة بعنوان "أثر برامج التمويل في تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة" وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، وهذه الاستبانة سيتم توزيعها على عينة عشوائية من المستفيدين من برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية.

إن تعاونكم معنا هو دعم للبحث العلمي في مجتمعنا الفلسطيني، مع العلم بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،

الباحث: محمد غالب عمّار
إشراف: أ.د. محمد مقداد

استمارة تقييم

أثر برامج التمويل على تنمية المشروعات متناهية الصغر

أولاً: البيانات الشخصية

1	التاريخ	
2	اسم المقترض	
3	العمر	
4	الجنس	□ ذكر □ أنثى
5	الحالة الاجتماعية	□ متزوج □ أعزب □ مطلق
6	العمل السابق للمقترض	□ وظيفة □ نفس العمل □ عامل □ عمل حر آخر
7	مستوى التعليم	□ بدون □ ابتدائي □ إعدادي □ ثانوي □ مهني □ دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

ثانياً: بيانات الأسرة

1	عدد أفراد الأسرة	
2	توزيع الأعمار	( )1-18 سنة ، ( ) 19-60 سنة، ( ) أكثر من 60 سنة
3	توزيع إنفاق الأسرة	□ غذاء ( )% □ سداد أقساط ( )% □ سداد ديون ( )% □ تعليم ( )% □ صحة وعلاج ( )% □ مواصلات ( )% □ أخرى ( )%
4	دخل الأسرة الإجمالي الشهري	( ) شيكل
5	الخدمات الأساسية المتوفرة	□ مأوى: ( ) ملك، ( ) إيجار، ( ) منحة. □ صحة وعلاج □ مياه صالحة للشرب □ كهرباء

ثالثاً: بيانات المشروع

1	عمر المشروع بالسنوات	( ) سنة
2	عدد سنوات الخبرة في مجال	( ) سنة

	المشروع	
3	طريقة الحصول على الخبرة	□ عمل سابق □ شهادة علمية □ تدريب □ غير ذلك، .....
4	رأس مال المشروع عند التمويل	( ) شيكل أو ( ) دولار
5	القطاع	□ تجارة □ إنتاج وتصنيع □ ثروة حيوانية □ زراعة □ خدمات
6	ملكية المشروع	□ فردية □ جماعية □ ملك الأسرة
7	المشروع	□مستقل □ في المنزل □ متجول
8	حالة المشروع عند الحصول على التمويل	□جديد □ قائم
9	مكان المشروع	□ملك □ استئجار □ غير ذلك
10	عدد العاملين في المشروع عند الحصول على التمويل	□صاحب المشروع فقط □ غير صاحب المشروع فقط ، العدد ( )
11	نوعية الآلات المستخدمة	□ ميكانيكية □ يدوية □ مختلطة □ بدون

رابعاً: بيانات التمويل

1	هدف القرض	□ إنشاء مشروع جديد □ توسعة مشروع قائم
2	سنة الحصول على أول تمويل من البرنامج	
3	عدد مرات الحصول على تمويل من الإغاثة الإسلامية	□ مرة □ مرتين □ ثلاثة □ أربعة، الإجمالي ( ) شيكل
4	عدد مرات الحصول على تمويل من غير الإغاثة الإسلامية	الجهة / التمويل / الجهة / التمويل / الجهة / التمويل / الجهة / التمويل / الإجمالي ش
5	مكونات رأس مال المشروع	□ ذاتي ( )% □ اقتراض من الإغاثة الإسلامية ( )% □ اقتراض من مؤسسات أخرى ( )% □ قروض من البائعين والموردين ( )% □ ديون من الأسرة والأصدقاء ( )% □ منحة ( )% □ أخرى ( )%، حدد.....
6	تسجيل المشروع	□ غير مسجل □ مسجل لدى .....
7	المشروع يعتمد على الموسمية	□ نعم □ لا
8	استثمر القرض/المرابحة في	□ شراء المزيد من المخزون ( )% □ شراء آلات ومعدات وعدد ( )% □ صيانة ( )% □ شراء منتجات جديدة بغرض تنويع المبيعات ( )% □ استثمار في البنية الأساسية ( )% □ إنشاء نشاط جديد ( )% □ أخرى ( )%

خامساً: سياسات البرنامج

1	حجم التمويل	( ) شيكل، ( ) دولار
2	نظام التمويل	□ مرابحة □ قرض حسن
3	فترة السداد	( ) شهر
4	قيمة القسط الشهري	( ) شيكل، ( ) دولار

سادساً: نمو المشروع

1	حالة المشروع	□ مغلق □ مستمر
2	تقدير أرباح المشروع شهرياً	( ) شيكل/شهرياً، متوسط آخر 12 شهر.
3	إجمالي رأس مال المشروع الآن	رأس مال ثابت ( ) شيكل رأس مال تشغيلي ( ) شيكل إجمالي ( ) شيكل
4	وفر المشروع سيولة نقدية	□ لا □ نعم، واستخدمت في:
5	استخدمت السيولة النقدية في:	□ سداد أقساط ( )% □ سداد ديون ( )% □ تقليل الاعتماد على الاستدانة من الموردين ( )% □ ادخار لظروف طارئة تخص المشروع ( )% □ ادخار لظروف طارئة تخص الأسرة ( )% □ إنفاق الأسرة على الطعام ( )% □ إنفاق الأسرة على الصحة والعلاج ( )% □ إنفاق الأسرة على التعليم ( )% □ إنفاق الأسرة على تحسين ظروف السكن ( )% □ إنشاء جديد □ توسعة □ صيانة □ تشطيب □ خدمات (مياه، كهرباء، صرف صحي). □ أخرى ( )%
6	هل أنت ملتزم بالسداد:	□ لا □ نعم
7	في حال كانت الإجابة لا، فإن الأسباب:	□ إغلاق المشروع □ عائد المشروع أقل من قيمة القسط □ دخل الأسرة أقل من قيمة القسط □ أزمة مالية طارئة □ أخرى، حدد.....

8	في حال كانت الإجابة نعم: مصدر سداد القرض/المرابحة:	□ عائدات المشروع ( )% □ وظيفة أو عمل أحد أفراد الأسرة ( )% □ دين ( )% □ مدخرات أو بيع أصول للعائلة ( )% □ مدخرات أو بيع أصول للمشروع ( )% □ الخصم من الكفلاء ( )% □قرض جديد ( )% □ أخرى ( )%
9	القدرة التنافسية للمشروع	□ زادت □ لم تتغير □تراجعت
10	تسوق منتجات المشروع	□ محلي □خارجي
11	حجم المبيعات الشهري	( ) شيكل
12	حجم المصروفات الشهرية	( ) شيكل
13	العميل يمارس إدارة جيدة للمشروع	□ لا □ نعم، من خلال مسك سجلات: □ مشتريات □ مبيعات □ تكاليف □ أرباح
14	هل تستلم راتب محدد دوري من المشروع	□ لا □ نعم، ..... ( )
15	يشكل المشروع	□ مصدر وحيد لدخل الأسرة. □ مصدر أساسي لدخل الأسرة. □ مصدر ثانوي لدخل الأسرة. □ لا يساهم في دخل الأسرة لأنه: □ خاسر. □ عائداته تستخدم لتوسعة المشروع.
16	العاملين على المشروع	□ صاحب العمل فقط □ غير صاحب العمل، العدد ( )
17	قيمة أجور العمال الموضحين أعلاه شهرياً	( ) شيكل

ملحق رقم (3): اختبار الفرضية الأولى

أولاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على حالة المشروع

تم استخدام الانحدار اللوجستي حيث تم إدخال (1) للمشاريع المغلقة أو تحت التصفية بينما استخدم (0) للمشاريع المستمرة والجدول (34) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (34): الفرضية الأولى: نتائج اختبار الانحدار اللوجستي للمتغيرات مجتمعة تأثير سياسات البرنامج على حالة المشروع

المتغيرات المستقلة	المعاملات	Wald	القيمة الاحتمالية (Sig.)
حجم التمويل	0.000	1.301	0.254
نظام التمويل	0.816	3.183	0.074
فترة السداد	0.072	3.846	510.0
قيمة القسط الشهري	0.000	0.002	0.963
المقدار الثابت	−2.252	7.466	0.006

يتضح من الجدول (34) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت التصفية".

ثانياً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على أرباح المشروع.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول (35) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (35): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار تأثير سياسات البرنامج على أرباح المشروع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	3,170.292	3.800	0.000
حجم التمويل	0.063	1.510	0.133

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
نظام التمويل	−667.508	−1.620	0.107
فترة السداد	−10.973	−0.282	0.779
قيمة القسط الشهري	−0.759	−0.628	0.531

يتضح من الجدول (35) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "أرباح المشروع".

ثالثاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على إجمالي رأس مال المشروع.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول (36) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (36): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار تأثير سياسات البرنامج على رأس مال المشروع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت		0.703	0.483
حجم التمويل	0.070	0.707	0.480
نظام التمويل	0.078	1.022	0.308
فترة السداد	0.033	0.418	0.676
قيمة القسط الشهري	0.052	0.534	0.594

يتضح من الجدول (36) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "إجمالي رأس مال المشروع".

رابعاً: تأثير حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري على عدد العاملين في المشروع حالياً.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول التالي (37) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (37): الفرضية الأولى: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

تأثير سياسات البرنامج على عدد العاملين في المشروع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت		1.674	0.096
حجم التمويل	0.086	0.862	0.390
نظام التمويل	−0.120	−1.569	0.118
فترة السداد	−0.002	−0.027	0.978
قيمة القسط الشهري	0.049	0.497	0.620

يتضح من الجدول (37) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري" على المتغير التابع "العاملين على المشروع حالياً".

ملحق رقم (4): اختبار الفرضية الثانية

أولاً: تأثير التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، طبيعة المشروع عند الحصول على التمويل (جديد أو قائم) على حالة المشروع (مستمر أو مغلق/تحت التصفية).

تم استخدام الانحدار اللوجستي حيث تم إدخال (1) للمشاريع تحت التصفية بينما استخدم (0) للمشاريع المستمرة والجدول التالي (38) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (38): الفرضية الثانية: نتائج اختبار الانحدار اللوجستي للمتغيرات مجتمعة تأثير خصائص المشروع على حالة المشروع

المتغيرات المستقلة	المعاملات	Wald	القيمة الاحتمالية (Sig.)
التمويل الذاتي	0.058	1.653	0.198
إجمالي رأس مال المشروع	0.000	0.001	0.975
حالة المشروع عند الحصول على التمويل	1.272	0.826	0.364
المقدار الثابت	-6.061	4.213	0.040

يتضح من الجدول (38) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل" على المتغير التابع "حالة المشروع مستمر أو مغلق/تحت التصفية".

ثانياً: تأثير التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل على أرباح المشروع.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول التالي (39) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (39): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار تأثير خصائص المشروع على أرباح المشروع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت		4.720	0.000
التمويل الذاتي	0.271	2.631	0.010
إجمالي رأس مال المشروع	0.459	4.502	0.000
حالة المشروع عند الحصول على التمويل	0.160	1.578	0.119

يتضح من الجدول (39) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% للمتغير "حالة المشروع عند الحصول على التمويل" وهذا يعني عدم وجود تأثير له على أرباح المشروع، بينما تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من 5% للمتغيرين "التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع" وهذا يعني وجود تأثير لهم على أرباح المشروع، والجدول التالي (40) يوضح ذلك.

ثالثاً: تأثير التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل على زيادة رأس مال المشروع.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول التالي (40) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (40): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار تأثير خصائص المشروع على رأس مال المشروع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	2,472.385	2,987.679		0.828	0.411
التمويل الذاتي	51.958	61.292	0.100	0.848	0.399
إجمالي رأس مال المشروع	0.061	0.089	0.081	0.690	0.492
حالة المشروع عند الحصول على التمويل	1,531.664	2,641.868	0.067	0.580	0.564

يتضح من الجدول (40) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة " التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل " على المتغير التابع "إجمالي رأس مال المشروع".

رابعاً: تأثير التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل على عدد العاملين على المشروع حالياً.

تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول التالي (41) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (41): الفرضية الثانية: تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

تأثير خصائص المشروع على عدد العاملين

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت		2.384	0.020
التمويل الذاتي	0.036	0.306	0.760
إجمالي رأس مال المشروع	-0.143	-1.223	0.225
حالة المشروع عند الحصول على التمويل	0.007	0.062	0.950

يتضح من الجدول (41) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكافة المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة "التمويل الذاتي، إجمالي رأس مال المشروع، حالة المشروع عند الحصول على التمويل" على المتغير التابع " العاملين على المشروع حالياً".

ملحق رقم (5): تفاصيل قرار رئيس السلطة الفلسطينية رقم (132) لسنة 2011

العدد (93) الوقائع الفلسطينية 2012/1/25

قرار رقم (132) لسنة 2011م
بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته،
وقانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997م وتعديلاته،
والقرار بقانون بشأن المصارف رقم (9) لسنة 2010م،
وبناءً على تنسيب مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ (2011/7/3م)،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
أصدرنا النظام التالي:

الفصل الأول
التعاريف

مادة (1)

يكون للكلمات والعبارات التالية أينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

سلطة النقد: سلطة النقد الفلسطينية.
المحافظ: محافظ سلطة النقد الفلسطينية.
مؤسسات الإقراض المتخصصة: كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية تمارس أعمال الإقراض أو التمويل مسجلة ومرخصة في فلسطين وفق أحكام هذا النظام.
مجلس الإدارة: مجلس إدارة مؤسسة الإقراض المتخصصة.
المؤسسين: الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تقدموا لسلطة النقد بطلب الحصول على ترخيص مؤسسة إقراض متخصصة.
المسئولون الرئيسيون: كل من يشغل منصب المدير العام أو الإقليمي ونوابهم ومساعدوهم والأشخاص الذين يحملون مسؤولية مماثلة بغض النظر عن مسماهم الوظيفي في مؤسسة الإقراض المتخصصة.
أعمال الإقراض: يقصد بها منح القروض وفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
أعمال التمويل: يقصد بها تقديم التمويلات بأنواعها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
الشخص: الشخص الطبيعي أو المعنوي.

الرقم المرجعي: 2012-1-93

يمكن الحصول على كامل القرار من جريدة الوقائع الفلسطينية العدد (93)

ملحق رقم (6): قائمة بمؤسسات الإقراض المذكورة في الشكل التوضيحي رقم (6)

- الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال – ASALA
- دائرة التمويل الصغير – UNRWA
- المركز العربي للتطوير الزراعي – ACAD
- المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – FATEN
- الإغاثة الإسلامية – فلسطين IRPAL
- برنامج غزة للإقراض النسائي WF
- شركة ريف لخدمات التمويل الصغير – REEF
- صندوق التنمية الفلسطيني – PDF
- مؤسسة الاسكان التعاوني – Ryada